

الكتاب الاول

في المسؤولية

الباب الاول

المسؤولية الجنائية

الفصل الاول

(القانون العام)

تقضي القواعد العامة للمسؤولية الجنائية أن يعتبر كل انسان ١- القواعد
مسؤولاً عن عمله . وتكون هذه المسؤولية بطريقة مباشرة اذا كان العام
هو المرتكب للفعل بنفسه سواء بمفرده أو مع آخرين بحيث يعتبر
فاعلاً أصلياً للجريمة . وبطريقة غير مباشرة اذا كان شريكاً فيها

وبمقتضى المادة ٣٩ ع . م يعد فاعلاً للجريمة :
٢- الفاعل
الأصلي
(أولاً) من يرتكبها وحده أو مع غيره
(ثانياً) من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي
عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها

وإذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضي تغيير وصف
الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها الى غيره منهم وكذلك
الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها

٣- الشريك وبمقتضى المادة ٤٠ ع. م يعد شريكاً في الجريمة :
(أولاً) كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة
إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض
(ثانياً) من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة ف وقعت بناء على
هذا الاتفاق

(ثالثاً) من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحاً أو آلات أو أي
شيء آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأي
طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها
ومن حيث عقوبة الشريك تنص المادة ٤١ ع. م. على أن : -
من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها إلا ما استثنى قانوناً بنص خاص (١)
ومع هذا :

(أولاً) لا تأثير على الشريك من الاحوال الخاصة بالفاعل التي
تقتضي تغيير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بتلك الاحوال
(ثانياً) إذا تغير وصف الجريمة نظراً الى قصد الفاعل منها أو
كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد
الفاعل من الجريمة أو علمه بها كقصد الشريك منها أو علمه بها .
وتنص المادة (٤٢ ع. م.) على أنه إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب
لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال
أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص
عليها قانوناً

(١) راجع المادة ١٩٩ ع. م.

وتزيد المادة (٤٣ ع. م.) على ذلك أن من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت .

هذه هي القواعد العامة للمسؤولية وهي التي تراعى في جميع الجرائم الا ما استثنى بنص صريح . وأول ما يشترط لمعاقبة الشريك كما هو ظاهر من المواد السابقة أن يكون هنالك فعل أصلي معاقب عليه أي جريمة واقعة الا أن هنالك بعض جرائم خاصة يعاقب القانون فيها على مجرد التحريض ولو لم يترتب عليه أي نتيجة (٧٧ و ١٤٩ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ ع. م.) ولكن مثل هذه لا تشذ عن القاعدة العامة الا بنص خاص

والذي يزيد السؤال عنه هو هل في النصوص العامة ما يشذ عن ٤ - فبرود
القواعد العامة السابق بيانها بالنسبة للمسؤولية ؟
خاصة

والجواب على ذلك اننا نجد أمامنا بين صفحات قانون العقوبات نصين بارزين وليدا عهد واحد وصدر في جو قائم بمقتضى القانون نمرة ٢٨ المؤرخ ١٦ يونية سنة ١٩١٠^(١) أولهما قانون (الاتفاقات الجنائية) ومدرج بالباب الخامس مكرر (مادة ٤٧ مكرره ع. م.) والثاني عن (مسؤولية من يباشرون الطبع والتأليف والنشر) ومدرج في الباب الرابع عشر عن الجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها (مادة ١٦٦ مكرره ع. م.) قضت بهما ظروف سياسية وأحوال

(١) وهناك نصوص أخرى صدرت في حينها ضمن هذا القانون (نشر مايجرى في الدعاوى مواد ١٦٣ - ١٦٥ ع. م. والتهديدات الجنائية مادة ٢٨٤ ع. م.) وسيأتي شرحها

اضطراب فكرية لوحظ أمامها نقص في القانون ورأى المشرع أن يحتاط لها بهذين النصين - ويلحق بأولهما قانون التجمهر (قانون رقم ١٠ الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤)

وقد أدخل المشرع أيضاً نوعاً من المسؤولية السلبية في بعض الجرائم (المادة الاولى من قانون التجمهر وقانون الاجتماعات والمظاهرات الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٢٣ والمدرج بالجريدة الرسمية في ٤ يونيه سنة ١٩٢٣) وهذه النصوص جميعها محل بحثنا في هذا الباب

الفصل الثاني

(الاتفاقات الجنائية)

٥- تاريخ هذا التاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ اعتدى على المرحوم بطرس غالى باشا رئيس الوزارة اذ ذاك وقدم مع القاتل آخرون تضيهم وأياه جمعية واحدة باعتبارهم شركاء معه في الجريمة وذلك تطبيقاً للمواد ١٩٤ و ٤٠ و ٤٣ وقد كان تقديمهم للمحاكمة بهذه الجريمة محلاً للنقد والاعتراض لمخالفته لنصوص القانون وممن انبري لذلك الاستاذ احمد بك لطفي السيد مدير (الجريدة) في ذاك التاريخ فديج بحثاً نشر بها بالعدد ٩١٤ في يوم الاثنين ٤ مارس سنة ١٩١٠ تحت عنوان (انهم أبرياء) ومما ورد فيه قوله : — « ومع ذلك هب أنهم مجدين في جمعيتهم وفي سريتهم لا مازحون وانهم ألفوا الجمعية لانالة مصر الدستور ولو بالقوة فهل عملهم هذا معاقب عليه في القانون ؟ كلا هو غير معاقب عليه

ثابت أن هؤلاء الشبان لم يتفقوا أصلاً مع الورداني على ارتكاب الجريمة

ولم يحضروا له ارتكابها ولم يعينوه على الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتسمة لها ولم يكن لديهم بها علم الا كعلم الجمهور بها بعد وقوعها . كل ذلك يظهر انه ثابت بالتحقيق ثبوتاً كاملاً بدليل أن الحكومة بعد أن بحثت وتناقش أعضاؤها فيه لم تجد باباً تدخل منه لاحالة المتهمين على قاضي الاحالة الا باب المادة (٤٣) الذي هو كغيرها من أبواب الاشتراك مقفلة ولكنه أقل بعداً عنها
ولقد ذكرنا أن الاشتراك من هذا النوع يستحيل أن يتحقق الا اذا تحقق أن الاتفاق على الجمعية السرية جريمة وهو ليست جريمة فهذا النوع أيضاً يسقط من ذاته »

ثم عرضت القضية على حضرة قاضي الاحالة وأصدر قراره بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة للشركاء وقد رأينا لأهميته التاريخية والفنية من حيث أثره في ادخال نص المادة ٤٧ مكرره في التشريع اثبات نصه (١) :

« نحن متولى غنيم قاضي الاحالة بمحكمة مصر الاهلية بعد الاطلاع على التقرير المقدم من النيابة العمومية في قضية الجناية نمرة ١٤٠ عابدين سنة ١٩١٠ المشتمل على تهمة كل من ابراهيم نصف الورداني افندي وعبد الخالق افندي عطيه وعلى افندي مراد ومحمود افندي أنيس وشفيق افندي منصور وعبيده افندي البرقوقي وعبد العزيز افندي رفعت وحبيب افندي حسن ومحمد افندي كمال بأنهم في يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ بسرأى الحفانية بمصر الأول قتل عمداً الخ .

وتهمة الباقيين بصفتهم شركاء في الجريمة المذكورة آنفا طبقاً لنص المواد ١٩٤ و ٤٠ و ٤٣ من قانون العقوبات بأنهم أعضاء مع المتهم الاول في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول الى أغراضها وبذلك يكونون قد اتفقوا على

(١) نقلاً عن الاهرام عدد ٩٧٣٥ المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٩١٠

استعمال القوة في تنفيذ تلك الأغراض وأن جريمة القتل التي ارتكبها المتهم الاول هي نتيجة محتملة لهذا الاتفاق ومطلوب معاقبتهم ما هو الاول بمقتضى المادة ١٩٤ من قانون العقوبات والباقيون بمقتضى المواد ١٩٤ و ٤٠ و ٤٣ من قانون العقوبات

(عن الثمانية المتهمين الباقين)

حيث انه جاء في تقرير الاتهام أن هؤلاء الثمانية شركاء مع ابراهيم افندى ناصف الورداني في جريمة القتل لأنهم أعضاء في جمعية ومعهم فيها ومن مبادئها استعمال القوة للوصول الى أغراضها وبذلك يكونون اتفقوا على استعمال القوة في تنفيذ تلك الأغراض وأن جريمة القتل التي ارتكبها المتهم الاول هي نتيجة محتملة لهذا الاتفاق بالتطبيق للمواد ١٩٤ و ٤٠ و ٤٣ عقوبات

وحيث انه يتعين تحديد معنى الاشتراك القانوني قبل البحث في الوقائع وحيث أن القانون لم يعرف الاشتراك ولكنه بين الثلاثة أوجه التي يعتبر فيها الشخص مشتركا في الجريمة وهذه الأوجه ما جاءت الا على سبيل الحصر فكما خرج عنها مباحالا عقاب عليه قانونا والنيابة تقول ان هؤلاء المتهمين يدخلون تحت الوجه الثاني الذي نصه (من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق) ولكنها في تقرير الاتهام لما جمعت الى هذا النص الحالة الواردة في المادة ٤٣ عقوبات التبس عليها الامر ولذلك عدلت طلباتها اليوم أمامنا وطلبت معاقبة المتهمين بمقتضى المادة ٤٠ فقره ثانية واحتياطا بالمادة ٤٣ وحيث انه لازال هذا الالتباس يتعين أولا - بيان الوجه الثاني من الاشتراك. ثانياً - علاقته بالمادة ٤٣ عقوبات على حدتها لان المادة ٤٠ عقوبات هي التي حصرت أنواع الاشتراك المعاقب عليه قانونا أما المادة ٤٣ فهي خاصة بتحديد العقوبة في حالة مخصوصة

وحيث انه للفضل في حالة كل منهم يجب أولا - البحث في العمل المنسوب له لمعرفة ان كان داخلا تحت أوجه الاشتراك الثلاثة المحددة في المادة ٤٠ من

قانون العقوبات أم لا فتي وجد أنه داخل في أحدها وجب اعتباره مدانا وبعد القضاء بادانته يكون البحث في العقوبة التي يستحقها فلماذا لا يصح الانتقال الى المادة ٤٣ عقوبات الا اذا كان المنسوب للمتهم في الاصل داخلا في أحد الواجه الثلاثة المذكورة

وحيث أن الوجه الثاني الذي تتمسك به النيابة أدخل حديثا في قانون العقوبات المصري فلا نظير له في القوانين الغربية اذ هو مستمد من القانون الهندي وحده فلا يمكن الرجوع في بيان حقيقته الا الى التعليقات التي أضافها المشرع الى القانون وقت صدوره ليوضح هذا الوجه الجديد ولبيان غرضه منه - قال المشرع انه اختار عدم تخفيض عقوبة الشريك عن عقوبة الفاعل الاصلى لأن أوجه الاشتراك التي بينها محصورة وفيها القصد الجنائي جلي جدا وضرب لذلك مثلا اتفق زيد وعمرو على قتل بكر وسارا بالطريق حاملين هراوتين لهذا القصد فتقابل به في الطريق فضربه زيد ضربة كانت هي القاضية فيعاقب عمرو ولو أنه لم يساعده ولم يحرضه بناء على كونه متفقا معه على ارتكاب هذه الجريمة فيؤخذ من النص ومن التوضيح بذلك المثل الجلي أن اتفاق المتهمين يجب أن يكون على ارتكاب جريمة معينة منصوص عنها في قانون العقوبات وهنا لم يثبت انه خطر على بال أحد من المتهمين الاتفاق على قتل بطرس باشا غالى حتى يقال أن فعله وقع بناء على هذا الاتفاق

وحيث أنه منسوب للمتهمين أيضا اتفاقهم في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول الى أغراضها فيتمتعين بيان ما اذا كان هذا الاتفاق هو اتفاق على أمر معاقب عليه قانونا أم لا للنظر فيما اذا كان الركن المبين في الوجه الثاني (وهو الاتفاق على الجريمة) متوفر أم لا

وحيث أنه بتصفح قانون العقوبات المصري لم نجد فيه نصا يعاقب على مثل هذا الاتفاق وما دام أن لا نص على العقاب فيه فلا يعد جريمة والاتفاق عليه لا يكون اشتراكا بالمعنى القانوني

وحيث أن الالتباس الموجود في تقرير الاتهام انما نشأ في المادة ٤٣ عقوبات

فيتين بيان المقصود منها والتقريب بينها وبين ما سبقها من المواد
وحيث أن المادة ٤١ عقوبات الخاصة ببيان عقوبة الشريك جاء فيها أن
لا تأثير على الشريك من الاحوال الخاصة بالفاعل التي تقضى بتغير وصف الجريمة
إذا كان الشريك غير عالم بتلك الاحوال فأنت بعدها المادة ٤٣ عقوبات
تستثنى من القاعدة المذكورة حالة الشريك الذي اتفق مع الفاعل على ارتكاب
جريمة معينة ولكن الفاعل ارتكب بطريق الصدفة جريمة أخرى يمكن اعتبارها
نتيجة محتملة لتنفيذ القصد الجنائي المتفق عليه بادىء الامر ولو أن الجريمة التي
وقعت هي من عمل الفاعل وحده ولم يتعمد الشريك ارتكابها الا ان عقوبتها
تسرى عليه ولو كانت أشد من عقوبة الجريمة التي اتفق عليها فتكون المادة ٤٣
عقوبات ما وضعت الا لتقرير سريان حالة خاصة بالفاعل على الشريك ولو لم يعلم
بها فلا يمكنه أن يدافع عن نفسه بقوله انه لم يقصد النتائج التي كان من المحتمل أن
يؤدى عملها اليها وعليه فلا محل للرجوع اليها اذا لم يكن الركن الاصلى المبين
في الفقرة الثانية من المادة ٤٠ عقوبات متوفرا (وهو الاتفاق الاصلى على الجريمة)
وهذا هو غرض الشارع كما دل على ذلك المثل الذي أورده في التعليقات وهو
أن يذهب سارقان زيد وعمرو ليسرقا مكانا مسكونا ومعهما سلاح فيقاومهم السكان
فيطلق عليهم زيد النار ويقتل أحدهم فيجوز للقاضي أن يعتبر أن القتل كان
نتيجة محتملة لعملهما معا ويحكم على عمرو من أجل قتل بمقتضى هذه المادة

وحيث أنه يجب اذا بلا نزاع لوجود الاشتراك القانوني أن يتفق المتهمون
مع الفاعل على ارتكاب جريمة معينة منصوص عنها في قانون العقوبات فيرتكب
الفاعل جريمة غيرها يمكن اعتبارها محتملة لذلك الاتفاق فلا شك انه اذا كان
الاتفاق مباحا وارتكب أحد المتفقين جريمة كانت محتملة لذلك الاتفاق المباح
يكون هو المعاقب وحده ولا سبيل على المتفقين معه لانهم ليسوا شركاء والقول
بغير ذلك فضلا عن مخالفته لنصوص القانون النصريحة يؤدي الى نتائج خطيرة جدا

اذ يترتب عليه معاقبة الانسان مع عدم وجود القصد الجنائي وعلى أمر غير معلوم لديه ويظهر ذلك بوضوح في المثليين الآتين

(١) اتفق بعض الاعيان على رفع شكواهم الى أحد المحكام وهو أمر مباح فقابلهم حاجب الحاكم بهنف قطعاً أحدهم بمنحجر قتلته

(٢) اتفقت جمعية على اتفاق استعمال السلاح وهو عمل مباح فتعدى عليهم أحد الناس فصوب أحدهم غدارته عليه قتلته

أفهل يكون الباكون شركاء في هاتين الجريمةين بمجرد ائتمال وقوعهما بسبب ذلك الاتفاق ويستحقون العقاب ؟ لاشك أنه في هاتين الحالتين يكون الأثم وحده هو مرتكب الجريمة بالفعل فلا يتعداه العقاب الى غيره بوجه من الوجوه فبناء عليه لا يجوز اعتبار باقي المتهمين شركاء في جريمة القتل التي ارتكبها المتهم فلا عقاب عليهم

وحيث أنه بقطع النظر عن التطبيق القانوني بالسكينة وبالرجوع الى الوقائع وحدها يتضح أن الجمعية قديمة العهد تأسست سنة ١٩٠٥ بقصد التشجيع على التعليم الخ.....

فهرته الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة ١٢ من قانون محاكم الجنايات قررنا :-
اولاً - لاوجه لأقامة الدعوى قبل كل من على افسدى مراد الخ المتهمين وبالفراغ عنهم فوراً أن لم يكونوا محبوسين لسبب آخر
ثانياً - احالة المتهم الاول الى محكمة جنايات مصر الخ ما

قاضى الاحالة

يوم الثلاثاء ٢٢ مارس سنة ١٩١٠

هذا هو الحكم الذي عجم عود القانون فلم يجد فيه نصاً يعاقب على مجرد الاتفاق العام على ارتكاب الجرائم وهذا الفراغ هو الذي أراد المشرع ان يسده بقانون الاتفاقات الجنائية

(مبرمة الاتفاق الجنائي وأركانها)

٦- المادة ٤٧ تنص المادة (٤٧ مكررة عقوبات) على ما يأتي :-

مكرره ع. م «يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنسية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها . ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء كان الغرض منه جائزاً أم لا إذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنديات أو اتخاذها وسيلة للوصول الى المقصود منه يعاقب للمجرد اشتراكه بالسجن

فاذا كان الغرض ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول اليه يعاقب الشريك بالحبس

كل من حرض على اتفاق جنائي أو تداخل في إدارة حركته يعاقب في الحالة الأولى من الفقرة السابقة بالأشغال الشاقة وفي الحالة الثانية بالسجن ويعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناه بأخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أي جريمة أو جنحه وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناه

٧ - أركان هذا هو النص الذي أورده المشرع عن الاتفاقات الجنائية وأركان هذه الجريمة كما يستخلص من نصها ثلاث .-

أولاً - الاتفاق على ارتكاب جنسية أو جنحه ما أو على الاعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها

ثانياً - ان يكون هذا الاتفاق بين شخصين فأكثر

ثالثاً - سوء النية

(الركن الاول)

يكفى توفر الاتفاق ولا يشترط تعيين جريمة معينة من حيث ٨- الاتفاق المجني عليه أو الزمان أو المكان . ولم يبين القانون شروطاً مخصوصة على ارتباط للاتفاق أو ضرورة مضي زمن معين عليه بل يكفى أن تكون الحالة جنائية أو مجرم مما يسمح بتكوين فكرة راسخة بأنهم عصبة شر أجمعت أمرها على النج العبت بالأمن العام وتوافقوا على تنفيذ ذلك بارتكاب الجنايات أو الجنح . ولا يشترط كما هو الحال في قواعد الاشتراك العامة أن تكون هنالك واقعة أصلية أي جريمة وقعت بالفعل أو شروع فيها وألا لما كان هنالك فائدة من النص ولاقتصر المشرع على قواعد الاشتراك العامة ولكنه أراد الوصول الى ما هو أبعد من ذلك أثراً وأن يباغت ويقبض بيده على تلك العصابات وهي في بدء تكوينها وقبل تنفيذ غرضها وأرتكاب جرمها فعلا وعدم أفلاتها من العقاب وهي في مثل هذا الظرف ، وقد نص المشرع أيضاً على أنه يكفى أن يكون الاتفاق على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكاب الجريمة . ومعروف أن مثل هذه الأعمال التحضيرية وما سبقها لا عقاب عليها بمقتضى القواعد العامة التي تقضي بعدم المعاقبة حتى تقع الجريمة أو على الأقل يشرع في ارتكابها حسب نص المادة ٤٥ ع . م

وتشترط المادة أن يكون الاتفاق لارتكاب جنائية أو جنحة وبذا تخرج المخالفات التي لم تستثنها القواعد العامة للاشتراك وأن كان يصعب تصور اشتراك في معظم المخالفات لعدم تطلبها دكن العمد وخصوصاً

السلبية منها فضلاً عن أن المشرع أنما وضع أمامه الأمور الخطيرة التي
تهم الأمن العام

(الركن الثاني)

٩ - **شخصاً** لم يشترط المشرع عدداً أكثر من أقل عدد يمكن معه أن يوجد
فأكثر اتفاق فجرد اتفاق شخصين فيه الكفاية لتكوين الجريمة

(الركن الثالث)

١٠ - **سوء النية** يفهم من نص المادة أن يكون لدى الأفراد الداخلين في
الاتفاق نية ارتكاب الجنايات أو الجنح والا لما كان هنالك اتفاق على
ذلك والنية تعتبر نسبية حسب نص كل جريمة . فهنا كل ما يشترط هو
أن يكونوا عالين بأن الاتفاق يرمي الى ارتكاب الجنايات أو الجنح
أو الاعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها

وقد احتاط المشرع الى أمر قد يدفع به المتهمون وهو أنه وأن
تكن الوسطة التي اتبعت مما يحرمه القانون إلا أن الغاية التي يرمون
اليها شريفة ولا غبار عليها فلم يكن غرضهم السلب أو النهب بل كان
غرضهم التبرع بما يصل ليدهم الى جمعية خيرية أو اتقاء شر وقعوا وقوع
البلاد فيه ولذا نص بالمادة على انه يعتبر الاتفاق جنائياً سواء كان الغرض
منه جائزاً أم لا (إذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التي
لوحظت في الوصول اليه) فلا تبرر الغاية الوسطة مادام أنها من
الجنايات أو الجنح التي يحرمها القانون

﴿ العقوبة ﴾

١١ - **العقوبة** نص المشرع على ثلاثة أقسام

الأول - الاتفاق على ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود ويعاقب مجرد الاشتراك في ذلك بالسجن الثاني - الاتفاق على ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة ويعاقب عليه بالحبس

الثالث - المحرض على تكوين الاتفاق أو من يتدخل في إدارة حركته - أعتبره المشرع أشد مسؤولية من غيره ولذا نص على أنه في الحالة الأولى وهي الاتفاق على ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وفي الحالة الثانية وهي الاتفاق على ارتكاب الجنح يعاقب بالسجن

(أقسام أضرار الجنايات للحكومة)

رأي المشرع أن مثل هذه الجرائم يصعب الوصول إلى سرها ١٢ - الإعفاء واستئصال جرثومتها ما لم يدب ديب الخلف بين بعض أعضائها أو يكون من المغفرة هنا لك ما يغريهم على التبليغ وكشف خفاياها فنص المشرع على عدم معاقبة من يبلغ عنها من أعضائها كما نص على ذلك في الجنايات المضرة بأمن الحكومة من الخارج (مادة ٨٧ ع. م) والرشوة (مادة ٩٣ ع. م) وتزوير أختام الحكومة وتزييف النقود (مادة ١٧٣ ع. م) وتزوير أختام الحكومة وقراراتها الخ (مادة ١٧٨ ع. م) - والعلة بالنسبة لجميع هذه المواد سواء - فنص المشرع بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ مكرره على أنه يعفى من العقوبة المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناه بأخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل

وقوع أى جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناه

ويفهم من هذا النص ضرورة المبادرة بذلك قبل علم الحكومة بأسمائهم واتخاذها الاجراءات اللازمة للقبض عليهم وألا فيعتبر الأقرار بعد أوانه لم يأت بالفائدة المرجوة .

(أعراضات الدفاع)

١٣ - طالما يتمسك الدفاع كلما طرحت هذه المادة أمام المحاكم بأمر ثلاث :

اعراضات أولا - ضرورة كون الاتفاق منظما

الدفاع ثانياً - عدم مرور رده من الزمن على تكوينه

ثالثاً - كون الغرض من الاتفاق غير سياسي

١٤ الأعمال ولا نجد مفسراً الغرض المشرع بالنسبة لهذه الأوجه خير من الرجوع

التوضيحية الى المذكرة الايضاحية لهذا المشروع وتقرير لجنة شوري القوانين التي

لهذا القانون عهد اليها بحثه والمناقشة التي دارت بالمجلس بشأنه والخطاب المرفوع

والامام لمجلس النظار من نظارة الحقانية رداً على اقتراح مجلس الشوري وتعليق

المستشار القضائي الذي فصل ذلك تفصيلاً تاماً في تقريره عن سنة ١٩١٠

وشمله بمقارنة وافية بقوانين الدول الأخرى في هذا الموضوع فيها

الكفاية للشرح والتفصيل وإلى تعليمات النيابة عن ذلك مما يساعد في

مجموعه على فهم المادة حسب قصد الشارع ولذا رأينا ضرورة إيرادها

بنصها ثم تمقيب ذلك بما سارت عليه الاحكام لمعرفة الجدل الذي تمتشت

اليه مع فكر المشرع

(المذكرة الايضاحية)

أظهرت الحوادث الاخيرة عدم موافقة فقدان كل نص تعاقب بمقتضاه ١٥- المذكرة
الجمعية أو الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات أو الجنح
على ان قوانين أ كثرية الامم الاوروية نصت على عقوبة الجمعية
ذوات المقاصد الجنائية وبعضها (كما في ألمانيا والنمسا واسبانيا) يعتبر من
من الجنح مجرد الاشتراك في جمعية سرية أيا كان غرضها

وقد لاحظت الحكومة في وضعها نصوص مشروع القانون المرفق بهذه
المذكرة أن لا تمس حرية الاجتماعات التي تمتعت بها مصر تنمنا كليا مدى
السنين الاخيرة ولكنها أرادت أن تضرب على يد الاجتماعات أو الاتفاقات
التي يكون العتب بالأففس أو الأموال أى الهيئة الاجتماعية غرضا من
أغراضها أو وسيلة من وسائل تحقيق الغرض المذكور

كذلك لم ترد الحكومة أن تقدم مشروعا قاصرا على بعض الجنايات أو
الجنح بل ان نص المادة ٤٧ مكرره يمتاز بكونه يشمل عصابات الأشقياء
وقطاع الطرق وهى الآن لا عقاب عليها الا فى أحوال الاشتراك والشروع
كما يشمل الجمعيات التى لها صفة سياسية ولكنها تتخير القسوة من وسائل
تحقيق أمل من الآمال الاجتماعية ويكون الاتفاق جنائيا سواء كان
المراد ارتكاب جناية واحدة أو أكثر أو جنحة واحدة أو أكثر وسواء
كانت تلك الجناية أو الجنايات أو الجنح أو الجنحة معينة أم لا كما لو أشير الى
استعمال القوة أو العنف أو المفرقات أو الأسلحة وهكذا كوسائل للوصول
الى غرض جائز أم لا ولو كانت ملاحظة ذلك تبعية معلقة على أمر آخر

ويستمد نص المادة ٤٧ مكررة المذكورة على الأخص من قوانين الامم
الفرنساوية والايطالية والبلجيكية وهى الأمم التى يوجد بين نظامها القضائى
وبين هذا النظام شبه كبير

اما تقدير العقوبات فلو حظ فيه ان الفائدة من ترتيب درجاتها بحسب الغرض من الاتفاق الجنائي ان كان جنائية أو جنحة كما لوحظ أن العدل يقضى بتشديد عقوبة من يحرض على إيجاد ذلك الاتفاق او الذى يتولى إدارة حركته اذ من الواضح ان رؤساء تلك الجمعيات هم أشد خطراً على الهيئة الاجتماعية كما أنهم أبعد من غيرهم من الوقوع تحت طائلة العقاب وقد فتح المشروع للذين يشتركون في مثل تلك الاتفاقات الجنائية باب الخلاص من العقاب اذا اخبروا الحكومة بوجودها وبمن اشترك فيها

ومثل ذلك النص موجود في القوانين الفرنسية والبلجيكية كما أن القانون المصرى يعنى من العقاب في حالة الفتنة كل ائيم يبادر باخبار الحكومة ممن أجرى الاعتصاب أو أغرى عليه و اشترك فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة وكذلك من دله على الوسائل الموصلة للقبض على الجانين بعد بدئها في البحث والتفتيش (المادة ٨٧ من قانون العقوبات) (١)

ناظر الحقاينه

سعد زغلول

٣٠ ابريل سنة ١٩١٠

تقرير لجنة مجلس سوري القوانين

١٦- تقرير نص هذه المادة كما هو في المشروع واسع جداً بحيث تدخل تحت تطبيقه جميع الجنايات والجنح المنصوص عنها في قانون العقوبات ويشمل أمثلة كثيرة ليس للشارع مصلحة من أَدْخَالها فيه وليس للشارع ان يصادر القواعد العمومية للمسئولية من غير ضرورة أو فائدة

لجنة مجلس

السوري

فان القانون المصرى كالقوانين الاخرى لا يعاقب على شيء من الاعمال التى تتقدم الشروع في ارتكاب الجريمة كالفكرة فيها والتصميم عليها واتفاق

(١) ملحق العدد رقم ١٣٧ — الوقائع المصرية المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠

الشامل لمختر جلسة مجلس السورى العلنية المنعقدة في أول يونيه سنة ١٩١٠ —

٢ جمادى الاولى سنة ١٣٢٨ صفحة (٨)

واتفاق الفاعلين أو الفاعلين والشركاء على كيفية ارتكابها حتى ولا على أتيان الأعمال المجزأة والمحضرة لها

فاذا كان الشارع يريد الاستثناء من هذه القاعدة لضرورة أوجدها الفكرة في حفظ النظام فلتكن دائرة الاستثناء محصورة ضيقة كما هو معنى الاستثناء الذى لا يصح التجاوز فيه الى حد هدم القاعدة الأصلية أو جعلها مهمة من العمل

على هذا يجب البحث فى سبب الاستثناء المطلوب بهذا التشريع وتحديد دائرته بقدر الحاجة اليه فقط

قالت نظارة الحقانية فى مذكرتها أن الحوادث الأخيرة أظهرت عدم موافقة فقدان كل نص تعاقب عليه بمقتضاه الجمعيات أو الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات والجناح وهى تشير بذلك الى مشروع الاتفاق غير الممضى الذى وجد فى أوراق جمعية التضامن الاخوى أثناء تحقيق حادثه مقتل المرحوم رئيس النظار لأن هذا المشروع كان ينحصر فى أنه يراد به قلب الجمعية من جمعية تضامن اقتصادية الى جمعية سياسية الغرض منها حصول مصر على الاستقلال بوسائل متعددة ملحوظ فيها استعمال القوة

ومهما كان مشروع الاتفاق المنوه عنه ليس له قيمة فانه لا بأس من التفات الحكومة الى تدبير هذا الأمر بحفاظة على نظامها بشرط أن لا يبالغ فى تقييد حرية الناس ويحظر ما كان مباحاً لهم قبل ذلك جرياً وراء أوهام لاحقيقة لها فان رأى عام فى أن حادثة رئيس النظار السابق حادثة فردية صرفة ليست أثراً لاتفاقات فوضوية أو سياسية سابقة ولا نتيجة لاتفاق جنائى من أى نوع من الأنواع بل أن فكرتها والتصميم عليها وتجهيزها وارتكابها كل ذلك كان قاصراً على المتهم فيها دون سواه كما ثبت ذلك قضائياً

ولقد كان فى امكان الحكومة بدون احتياج الى تغيير فى نظاماتها أن لا تجعل هذه الحادثة المحزنة سبباً لتشريع جديد لأن أمثال هذه الحوادث لا يشرع لها الا اذا تعددت وأكبر دليل على ذلك أن تشريع الاتفاقات الجنائية

فى القانون الفرنساوى الذى استمدت منه الحكومة هذا التشريع الجديد لم يفكر فيه الا بعد أن تعددت فى فرنسا الجنايات الفوضوية حتى خيف منها على النظام العام ثم بعد أن صارت عديدة فكر هناك فى أن يوضع نص لمعاقبة الاتفاقات الجنائية يقصد به إبادة الجمعيات الفوضوية اشفاقاً على الأمن العام ونظام الحكومة فعدلت المادة (٢٦٥) وما بعدها هذا فضلاً عن أن حكم هذه المادة جاء استثناء من القاعدة العامة وتحت باب مخصوص (باب معاقبة عصابة البغاة) ولا تنصب أحكامها على غير ما وضعت له

ولكن الأمر فى مصر كما ذكرنا على خلاف ذلك بالمرّة فليس هناك موجب لتشريع جديد مطلقاً

ومع ذلك فاننا اذا تسامحنا مع ما فى التسامح فى التشريع من الخطأ وملنا لموافقة الحكومة على أن هذه الحادثة الافراية تصح أن تكون سبباً لتشريع جديد فلا بد أن يكون التشريع قاصراً على تلافى ما ستمته الحكومة نقصاً فى القانون من غير أن تتعدى المثل الأبر الموجد أماننا الى أمثلة أخرى لم تحصل فى الوجود فعلينا الآن أن نشرع حدوداً لأمثال هذا المشروع الذى وجد فى أوراق جمعية التضامن الأخوى من غير أن تتعداه الى غيره

ان وضع الحدود هو فى أصله مناقض للحرية الشخصية خصوصاً فيما يتعلق بالجرائم غير ذات الأثر الفعلى

ولكنه مع ذلك قد يكون ضرورياً لمصلحة النظام فلاجل التوفيق بين مصلحة الأفراد وبين مصلحة المجموع يجب أن يكون وضع الحدود التى من هذا القبيل بمقدار الضرورة التى يقتضيها النظام . الضرورة الفعلية لا الخيالية فلقد ظهر بالتجربة أن شر القوانين هى القوانين التى لوحظت فيها مصلحة الاجتماع وهددت فيها مصلحة الافراد على أن التوسع الذى أتت به الحكومة فى المادة (٤٧ مكررة) مضر بمصلحة الجمعية المصرية أيضاً لأنه يدل على وجود اضطراب فى مصر أفضى الى هذه النتيجة والحقيقة أن الاضطراب ليس الا فى بعض الاقلام التى تكتب مالا تعرف له حقيقة

وعلى كل حال فان القانون اذا كان كله أو بعضه غير ضرورى كان تشريعه عبثاً بل ضاراً بالامة

لأجل أن تكون المادة (٤٧) المكررة مقيسة بمقياس الضرورة نافعة أو غير ضارة يجب أن لا تشمل غير الأمثلة المشابهة للمثل الذى سبب هذا التشريع فى نوعه أعنى يجب أن لا تشمل الا الجمعيات التى يخشى منها على ما يجب للموظفين العموميين أو السياسيين من الظمأنينة أو بعبارة أخرى يجب أن لا يقصد منها الا حماية نظام الحكومة الحاضر مادام قائماً

ولكن نص المادة يشمل ذلك ويشمل غيره أيضاً من الفروض كالاتفاقات الجنائية الخاصة التى تقع بين شخصين أو أكثر بارتكاب أى جناية أو جنحة داخلية فى باب الجرائم العادية كجرائم الضرب والسرقة والتزوير وغير ذلك من الجرائم الواقعة على الأشخاص وعلى الأموال . ولاشك فى أن هذه الاتفاقات قد بقيت الى الآن غير داخلية تحت سلطة قانون العقوبات بل مندرجة تحت القاعدة العامة « ان العقاب انما يرد على الاعمال الجنائية والشروع فيها من غير أن يرد على الاتفاقات والتصميمات »

قد يرد على هذا رأى أن القانون الفرنساوى واسع فى هذه النقطة أيضاً لانه يعاقب على الاتفاق الجنائى بين شخصين فأكثر على أى جناية ولم يخص الجنایات السياسية

ولكننا نقول ان نص المادة (٢٦٥) وما بعدها من قانون العقوبات لفرنساوى المعدلة بقانون ديسمبر سنة ١٨٩٣ ليست عامة كالمادة (٤٧) مكررة لمطلوب أخذ الرأى فيها الآن من مجلس الشورى لأن المادة (٢٦٥) تشترط أمرين — أولهما وجود جمعية من البغاة أو اتفاق بين عدة أشخاص . انيهما أن يكون غرض الجمعية أو الاتفاق تحضير أو ارتكاب جنایات على لاشخاص والأموال ومن مراجعة محاضر جلسات مجلس النواب الفرنساوى بن المناقشة فى تلك المواد يتضح أن المقصود بالاتفاق الجنائى الاتفاق على سلسلة جنایات غير معينة على الأشخاص أو على الأموال وان الغرض من

أعطاء الاتفاقات الجنائية حكم الجمعيات هو استئصال الجمعيات الفوضوية التي لا تدخل قانوناً في تعريف الجمعيات لأنها خالية عن النظام كما تقتضيه المبادئ الفوضوية وعلى ذلك يكون نص القانون الفرنساوى مسلطاً على عصابات البغاة وجمعيات الفوضوية التي اضطر للتعبير عنها بالاتفاقات الجنائية أما المادة (٤٧ مكررة) المطروحة أمامنا فأنها تزيد عن القانون الفرنساوى أنها تعاقب على كل اتفاق جنائى مهما كان ولو على حادثة فردية أى على جنائية واحدة وأنها تعاقب على الاتفاق على الجنح أيضاً مع ان المادة (٢٦٥) وما بعدها لا تعاقب ألا على الاتفاق المنصب على جنایات متعددة دون الجنح

وعلى كل حال فأن بلادنا لا تزال الى الآن طاهرة من الاتفاقات الفوضوية فلا معنى للتشريع لها قبل ظهور أدنى اثر منها وربما كان من مضار هذا التشريع ألفت بعض الأذهان الى الفكرة فى أمور لا تخطر على البال بالنسبة للاخلاق والعادات الشرقية لولا وجود هذا القانون بين ظهرانيهم اما عصابات البغاة فان مجرد وجودها يهدد الأمن العام حقيقة ولذلك لا بأس من إلحاقها بالجمعيات الخطرة فيما يتعلق بالنص المراد تشريعه

نعم ان القانون الايطالى يشمل الجنح فى الاتفاقات الجنائية وان كان قد اشترط ان لا يكون الاتفاق جنائياً على العموم ألا اذا وقع بين خمسة اشخاص على الأقل ولكنه ليس على كل حال فى مصر شىء يدعو الى التنقيب عن كل تضيق فى كل قانون من القوانين ليؤتى به فيطبق على المصريين فى حين أن ليس للأفراد عندنا مال لأفراد فى البلاد الأخرى من الضمانات سواء كانت هذه الضمانات فيما يتعلق بالقضاء كاستقلال القضاة وعدم قابليتهم للعزل أو النقل وكوجود نظام المحلفين فى القضاء الجنائى أو كانت هذه الضمانات فيما يتعلق بحكم المصريين على طريقة دستورية واضحة وعلى ذلك تكون القوانين الأجنبية ليست صالحة تماماً لأن تتخذ على إطلاقها قاعدة للتشريع المصرى لأن الفروق بين امتنا وبين الأمم الأخرى التى نأخذ عن قوانينها واضحة من حيث الاحتياج الى صرامة القانون . وكذلك الفروق بين حكومتنا وبين حكومتها واضحة

ايضاً في كثرة الضمانات للأفراد عندهم وقلة هذه الضمانات عندنا
فأولى بالحكومة أن يكون النص المراد ادخاله بالمادة (٤٧ مكررة) قاصراً
على الجمعيات وعصابات البغاة وأن كنا نظن دائماً أن هذه المادة لن تجد في
المستقبل محلاً لتطبيقها

وعليه يجب تعديل مشروع المادة (٤٧ مكررة) هكذا :
« كل جمعية أو عصابة يكون من وسائل تحقيق أغراضها ارتكاب الجنايات »
« أو الجنح ضد الأشخاص أو ضد الاملاك يعتبر وجودها مهدداً للأمن العام »
« مهما كان الغرض الذي ترمى اليه »
« كل عضو في جمعية أو عصابة من هذا النوع يعاقب بالسجن اذا كان من »
« مقاصدها أو وسائلها ارتكاب الجنايات »
« فاذا كانت المقاصد أو الوسائل هي ارتكاب الجنح فقط تكون العقوبة الحبس »
« كل من تقلد رئاسة إحدى هذه الجمعيات أو العصابات أو أدار حركتها »
« يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى من الفقرة السابقة وبالسجن في »
« الحالة الثانية »

« وكل من سهل لأفراد هذه الجمعيات أو العصابات اجتماعهم أو آوأمهم »
« أو أعانهم بأي صورة على حفظ كيانهم جمعياتهم أو عصاباتهم أو حمايتهم مع »
« علمه بأغراضها يعاقب بالحبس »
« ويعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من أعضائها »
« بأخبار الحكومة بوجود جمعية أو عصابة وبمن اشتركوا فيها قبل وقوع أى »
« جناية أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة »

وهذا التعديل أوفق من المشروع المعروض علينا لان هذا التعديل واف
تماماً بسد الحاجة المقول بها فانه يحمى الحكومة والرجال العموميين من أمثال
تلك الجمعيات وكذلك يتناول عصابات البغاة وقطاع الطريق وليس فيه ما في
مشروع الحكومة من التعميم المضر الذي لن يكون من ورائه الاتيالك الناس
على الأيقاع ببعضهم بعضاً من غير فائدة تعود على النظام (١) ٢

مناقشة مجلس شورى القوانين

جلسة أول يونيه سنة ١٩١٠ - ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٢٨

سعادة محمد علوى باشا - أننا قرأنا تعديل اللجنة ونوافق عليه فيحسن أن

١٧ مناقشة من له ملاحظة عليه يبدئها للنظر فيها

ثم تليت المادة ٤٧ مكررة حسب المشروع وهو يتفق تمام المطابقة مع نصها
الحالى وتلى تعديل اللجنة حسب النص الوارد فى تقريرها

مجلس
الشورى

سعادة حسن مذكور باشا - أرى أن يزداد على التعديل عقب جملة (مهما
كان الغرض الذى ترمى اليه) فى الفقرة الأولى ما يأتى :-

(ويوجد اتفاق جنائى كلما اتحد خمسة أشخاص فأكثر على ارتكاب
جنايات أو جنح أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة ضد الحكومة أو موظفيها)

حضرة مرقس سميكة بك - أريد معرفة الحكمة من تحديد العدد بخمسة
ولماذا لو اتحد ثلاثة أو أربعة لا يعد ذلك اتفاقا . هل يتركون بدون عقوبة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - المشروع كما قلت الحقانية وضع لأن الحوادث
الأخيرة دلت على لزومه وبيان ذلك أن المادة (٤٥) من قانون العقوبات
لا تعاقب على التصميم ولا على العزم ولا على الاستعداد للقتل أو السرقة أو غير
ذلك مالم يقترن بذلك عمل من الأعمال التنفيذية وهذا هو نص المادة المذكورة
(راجع قانون العقوبات)

فحل النقص فى قانوننا أن مجرد العزم لا يعتبر شروعا فى الجناية أو الجنحة
حتى ولا الأعمال التحضيرية ونحن نعتزف بهذا النقص لأنه وجدت جمعية
سرية أرادت أن تنال شيئا ضد الحكومة ومن وسائلها القوة ومهما كان هذا
الاتفاق مصاحبا للقوة أو مجردا عنها فأرادوا أن يعاقبوا فلم يجدوا نصا فى
القانون فلم يرق للحكومة أن تجد أناسا اجتمعوا ليعملوا ويتآمروا على عمل مضر
بها أو بأحد رجالها وتتركهم وشأنهم لهذا أرادت أن تضع شيئا لسد هذا النقص
ولكن يظهر أنها وضعت فى المشروع أكثر مما يلزم فقالت (يوجد اتفاق جنائى

كلما أئحد شخصان أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة ما) أى معها كان الاتفاق لاجل ارتكاب أى جنحة — ضد غففر أو عمدته أو كبير فى الحكومة فإنه يعتبر جريمة يعاقب عليها

واللجنة لما فحست المشروع رأأت أن الحكومة لها حق فى سد هذا النقص ولا يمكنها أن تعارض فى عمل ما يحفظ النظام فى البلاد فقالت حيث أن النقص آت من عدم إمكان معاقبة الجمعيات فنحن نضع النص الكافى لعقابها وحيث لم يوجد فى بلادنا شىء من الحوادث المماثلة لما فى البلاد الأوربية التى وضعت لها مايناسبها من القوانين التى استمدت منها الحكومة هذا القانون فلا نتوسع لأن التشريع إنما يكون بقدر الحاجة فقالت اللجنة (كل جمعية أو عصابة يكون من وسائل تحقيق أغراضها ارتكاب الجنابات أو الجنح) بدل (كل اتفاق بين شخصين فأكثر) وقلنا أيضاً جنابات أو جنح بدل جنابة أو جنحة نعى أناساً يكون شأنهم وديدهم ذلك

ثم ان التعديل الذى وضعه سعادة حسن مذكور باشا غرضه منع الاتفاق على الأعمال الجنائية المذكورة ويريد به تكميل غرض الحكومة من العقاب على الاتفاق ولكن لا كما نعى الحكومة أى الاتفاق على أى عمل جنائى بل هو يقصر العقاب على الاتفاق المنوى ضد الحكومة أو أحد رجالها فرأى التعديل الذى قدمه

أما الأجابة عن السؤال الذى وجهه مرقس بك من أنه لماذا حددتم العدد بخمسة أشخاص فأكثر ولماذا لم يكونوا ثلاثة أو أربعة فنقول أن الحكومة استمدت مشروعها من القوانين الفرنسية والبلجيكية والأيطالية فالتانون الفرنسى يعاقب على كل اتفاق وهذا لا يمكننا الموافقة عليه ولكن القانون الأيطالى يقول كل جمعية مركبة من خمسة أشخاص فأكثر كأنه يقول أنه لا يعتبر اتفاقاً جنائياً ألا لما يصل عدد مؤلفيه خمسة أشخاص فأكثر لأن اجتماع هذا العدد يكون مخيفاً ولا يصح السكوت عليه

فسعادة مذكور باشا رأى أن يجعل أساس العقاب على الاتفاق من هذه

المادة من القانون الأبطالى التى تنص على أن مبدأ العدد يكون من خمسة على الأقل وأن يكون ذلك ضد الحكومة أو موظفيها

أما الاتفاق ضد الافراد فالقانون العام الذى نسير عليه من سنة ١٨٨٧ للآن كفيل به وفيه من النصوص ما يكفى لكبح جماح أولئك الاشرار .
فإذا وجد اثنان أو ثلاثة اتفقوا على الأضرار بأحد رجال الحكومة كالشيخ أو العمدة فمن الجائز عدوهم عن هذا الاتفاق لقلة عددهم وعدم الثقة فى قدرتهم على أنفاذ ما أرادوا

فاللجنة ترجو الحكومة التنازل عن الاتفاقيات ضد الأشخاص لما ذكر من الأسباب

سعادة ابراهيم مراد باشا — التعديل الذى وضعه سعادة حسن مذكور باشا مفيد جداً ونحن موافقون عليه

سعادة على شعراوى باشا — تقرير اللجنة لم يتل فهل يدرج فى محضر الجلسة أو لا
سعادة اسماعيل أباطه باشا — نعم يثبت فى المحضر
حضرة مرقس سميكة بك — نحن اكتفينا باطلاعنا على التقرير ونوافق على انباته فى المحضر

سعادة الرئيس — تقرر الاكتفاء باطلاع حضرات الأعضاء على تقرير اللجنة عن تلاوته وسند كر ذلك فى المحضر وتدرج به صورة التقرير
حضرة مرقس سميكة بك — اذا وجد اثنان أو ثلاثة أو أربعة واتفقوا على عمل ضد الحكومة فهل يعد ذلك جريمة يعاقبون عليها أولاً . أتنى لم أجب على سؤالى هذا

سعادة على شعراوى باشا — اذا شرعوا أو فعلوا جناية يعاقبون عليها
سعادة اسماعيل أباطه باشا — اذا اتفق عدد مما ذكرته على ارتكاب جنحة أو جناية لا يعد هذا الاتفاق جناية وليس هذا بغريب لأن النص الذى وضعته الحكومة لا يعتبر الشخص الذى فكر فى ارتكاب الجناية مجرمًا حيث تقول

(يوجد اتفاق جنائي بين شخصين فأكثر) فإذا رأيت عدم معاقبة الأقل من الخمسة على اتفاقهم ضد رجال الحكومة غريباً فالأغرب منه أعفاء الشخص الذي صمم على الفتك أو الأضرار بها أيضاً

فالفرض إذا أن يكون العقاب عند أهمية الاتفاق الخفيف وهذه الأهمية لا تكون ألا من عدد يذكر نحو خمسة فأكثر

حضرة مرقس سميكة بك — حقيقة كلما كان العدد كثيراً كانت المؤامرة أشد هولاً ولكن أرى أن الثلاثة يمكنهم أن يعملوا عمل الخمسة

حضرة عيسى نوار بك — التعديل يقول (أغراضها ارتكاب جنح أو جنایات) فإذا كان من أغراض الجمعيات ارتكاب جنایة أو جنحة ألا تعاقب ؟ سعادة اسماعيل أباطه باشا — غرض الحكومة واللجنة معاقبة أولئك الذين من دينهم ارتكاب الجرائم وهم الذين وضع لهم هذا القانون الذي يعاقب على نية الاتفاق فيجب أن يكون المعاقب من دينه الأجرام أما الذي يرتكب جنایة أو جنحة فيدخل تحت حكم القانون العام

حضرة عيسى نوار بك — يحسن أن يقال بمجرد عزمها على ارتكاب جنایة أو جنحة يطبق عليها القانون لا أن ينتظر حتى تصمم على جملة جنایات سعادة على شعراوي باشا — إذا حصل منها شروع أو ارتكاب جنایة أو جنحة تعاقب أما هنا فالغرض التصميم فإذا حصل على جنحة أو جنایة فلا عقاب ألا إذا كان من دينها الأجرام

سعادة الرئيس — ما رأيكم في ذلك

سعادة ناظر الحقاية — الأحسن أن يقال في هذا (وكذلك يعتبر مهدداً للأمن العام كل اتفاق بين خمسة أشخاص فأكثر على ارتكاب جنایات أو جنح أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة ضد الحكومة أو موظفيها)

استحسن بالاجماع عدا حضرة مرقس بك

ووافقت الهيئة بالاجماع على أن يزداد بالفقرة الثانية من تعديل هذه المادة جملة (أو مشترك في الاتفاق البادي ذكره بعد قوله) كل عضو في جمعية أو

عصاة من هذا النوع) وبالفقرة الرابعة بعد قوله (كل من تقلد رئاسة إحدى هذه الجمعيات أو العصابات) كلمة (أو الاتفاقات) بعد قوله (وكل من سهل لأفراد هذه الجمعيات أو العصابات) مع زياده كلمة (أو اتفاهم) بها بعد قوله (كيان جمعياتهم أو عصاباتهم)

وأن يزداد بالفقرة الأخيرة بعد قوله (بوجود جمعية أو عصاة) كلمة (أو اتفاق) (١)

(المكاتبه نمرة ٢٦)

(الصادره من مجلس النظار فى ١٣ يونيه سنة ١٩١٠)

(رداً على أقترحات مجلس شورى القوانين)

١٨ - رد

وردت مكاتبه سعادتكم المؤرخة ٧ يونيه سنة ١٩١٠ نمرة ٤٣ ومعها التعديلات التى أدخلها المجلس على مشروع ا قانون الخاص بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات فنحيب سعادتكم أن الحكومة تأسف على عدم أمكانها قبول النص الذى اقترح وضعه مجلس شورى القوانين للمادة ٤٧ مكررة المتعلقة بالاتفاقات الجنائية لما يترتب عند العمل من الصعوبات الكبيرة فى تأويله ولعدم اشتماله على الضمانات الفعالة ضد الاتفاقات التى تكون غايتها تحقيق المقاصد السياسية بطريق القوة ومع ذلك فالقانون الجديد لم يوضع الا للأحوال التى تجعل الأمن العام فى خطر ولن يعمل به أصلاً بما يجعله مهدداً للحرية الشخصية والمأمول أن لا تدعو الاحوال الى تطبيق هذا القانون ألافى النادر كما فى البلاد الفرنسية (٢)

﴿ تقرير المستشار الفضائى عن سنة ١٩١٠ ﴾

١٩ - تعليق

المستشار
الفضائى يعتبر القانون فى بعض الممالك الاوربية كالمانيا والنمسا وأسبانيا من الجرائم مجرد الانضمام لجمعية مرمية كيفما كانت كما أن حق الاجتماع فى تلك

(١) ملحق العدد رقم ١٣٧ من الوقائع المصرية لسنة ١٩١٠ صفحة (١٢)
(٢) الوقائع المصرية - العدد رقم ١٤١ الصادر فى ٥ ذى الحجة سنة ١٣٢٨ -
٧ ديسمبر سنة ١٩١٠

البلاد خاضع لقوانين دقيقه فلا بد لاستعمال هذا الحق من الحصول على ترخيص من الحكومة في جميع الاحوال ولم نشأ أن نذهب بالقانون المصرى هذا المذهب البعيد مفضلين بقاء مبدأ الاجتماع حراً مادام في الامكان الاستعاضة عن الصرامة بما يناسب اتخاذه من الوسائل التى تكفل عدم التطرف في استعمال المبدأ المشار اليه

وفي قوانين البلاد الانكليزية (١) ما يقضى بىطلان كل اجتماع أو جمعية أو اتفاق يكون الغرض منه مخالفاً للقوانين أو يكون محتماً فيه تأدية ميين تحرماً تلك القوانين وتختلف فيها العقوبة باختلاف مؤدى تلك الميين أو الغاية من ذلك الاتفاق فتكون تارة بالاشغال الشاقة المؤبدية وتارة بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تتجاوز سبع سنين . ولم أستحسن مع ذلك الأخذ بتلك القوانين لتقدم عهداً ولأن الاستيثاق بالايان أصبح نادراً في تلك الاتفاقات فضلاً عن صعوبة اثباته في معظم الأحوال

أما القوانين الانجليزية العامة المتعلقة بالاتفاقات الجنائية (المؤامرات) فلم نجد فيها مساعداً في أبحاثنا لأنه يخيل أنها تشير دائماً الى اتفاقات الغرض منها فعل أمر معين . أما اذا اتفق قوم على استعمال القوة عند الحاجة للوصول الى غاية ما سياسية فالظاهر أنه لا يمكن محاسبتهم بمقتضى تلك القوانين والقوانين الفرنسية والايطالية والبلجيكية أقرب الى قوانين مصر من حيث التشريع ونظام القضاء في كثير من الوجوه ودائرة تطبيقها أكثر مجالاً من القوانين التي ذكرناها

جاء في القوانين البلجيكية (٢) أن مجرد التحزب أو الاجتماع بقصد الاضرار بالاشخاص أو الممتلكات يكون جنائية أو جنحة تختلف عقوبتها (من

(١) انظر القوانين نمرة ٣٧ من حكم الملك جورج الثالث فصل ١٢٣ مادة أولى — ونمرة ٥٢ من حكمه أيضاً فصل ١٠٤ مادة أولى — ونمرة ٥٧ كذلك فصل ١٩ مادة ٢٥ ثم كتاب رسل في الجنائيات والجنح طبعة سادسة جزء أول صفحة ٤٠٤ وكتاب ستفن المسمى بمجموعة القانون الجنائي طبعة سادسة صفحة ٦٤

(٢) المواد ٣٢٢ الى ٣٢٦ من قانون العقوبات

الحبس شهراً واحداً الى السجن عشر سنين) باختلاف درجة الاشتراك والتبعة الناشئة عنه وباختلاف خطورة الجرائم التي يراد ارتكابها . ومن هنا كانت عقوبة المحرضين ورؤساء العصابة أشد في تلك القوانين من عقوبة باقي الأعضاء وجعلت العقوبات ثلاث درجات . أولها لمن يقصدون ارتكاب الجنايات الكبرى (وهي المعاقب عليها بالأعدام أو الاشغال الشاقة) وثانيها لمن يقصدون ارتكاب الجنايات الاخرى . والاخيرة لقاصدى ارتكاب الجنح البسيطة . أما الشركاء وهم الذين يقدمون للعصابة أو لفروعها طوعاً ومع علمهم بأغراضها أسلحة أو ذخائر أو آلات لارتكاب الجريمة أو يهيئون لها مكاناً لتقيم فيه أو تلجأ اليه أو تجتمع فيه فعقوبتهم كعقوبة الأعضاء . ويجوز للمحاكم أن تقضى أيضاً بعقوبات تبعية هي الحرمان من بعض الحقوق والمزايا المدنية والسياسية ومراقبة البوليس

وتعفى القوانين البلجيكية من العقوبة كل من أبلغ الحكومة بوجود مثل هذه العصابات وبأسماء رؤسائها وذلك قبل الشروع في ارتكاب الجريمة أو بحث الحكومة عن العصابة وأراد الشارع بهذا النص أن يسهل لمن مآقه القدر الى الانضمام لهذه الجمعيات سبيل الخروج منها آمناً شر العقاب وأن ييسر للحكومة أمراً اكتشاف الجمعيات التي تجهل وجودها . ولكنه احتاطة قرر جواز وضع من يعفى من العقوبة طبقاً لهذا النص تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنوات

ولا تختلف القوانين الفرنسية (١) عن القانون البلجيكي ألا في قليل . وكانت نصوصها القديمة في هذا الموضوع هي المواد ٢٦٥ من قانون العقوبات وما بعدها فجاء قانون ١٨ ديسمبر ١٨٩٣ موسعاً لدائرة تطبيقها بحيث أصبحت تشمل الاتفاقات المقصود منها التمهيد للجنايات أو ارتكابها . والمطلع على القانون الفرنسي يجده أبسط من القانون البلجيكي فهو لا يختص رؤساء العصابة والمحرضين بعقوبة بل يقضى بعقوبة واحدة على كل من اشترك في الاتفاق . ثم انه من جهة أخرى لا يقضى بالعقوبة ألا في حالة الاتفاق بقصد

(١) المواد ٢٦٥ الى ٢٦٧ من قانون العقوبات

التمهيد للجنايات أو ارتكابها . أما الاتفاقات المقصود منها ارتكاب الجناح فلا نص عليها في ذلك القانون ولا في قانون العقوبات وحينئذ لا يعاقب عليها إلا إذا استوفت الشروط المنصوص عليها في باب الاشتراك . والعقوبة واحدة وهي الاشغال الشاقة غير أنها صارمة . ويجوز للقاضي أن يضم عليها عقوبة الابعاد . وقد سن القانون الفرنسي المشار اليه في عهد انتشرت فيه الفوضوية بأوروبا انتشاراً مريعاً وتعددت فيه حوادث القتل ولا شك في أن ذلك سر الصرامة التي نراها في أحكامه ويجوز في فرنسا الحكم بالسجن على الشركاء في جريمة الاجتماع والاتفاق المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ وهم الذين يساعدون الفاعلين الاصلين طوعاً وعن علم بأغراضهم فيقدمون لهم آلات لارتكاب الجناية أو يدبرون لهم طريق الخيانة أو يهيئون لهم مكان السكنى أو محل الاجتماع وهناك أيضاً كما في البلجيكا يعنى من العقاب من بادر قبل رفع الدعوى فأبلغ الحكومة أمر الاتفاق أو قدم لها بيانات تدل على وجود الجمعية

ولند كر في الختام ماجاء في القانون الايطالى (١) وهو يقرب كثيراً من مذهب القانون البلجيكي والفرنسي

يقضى القانون الايطالى بعقاب من يكونون جمعية بقصد ارتكاب جنايات ضد ادارة القضاء أو المعتقدات العمومية أو الأمن العام أو الآداب أو نظام العائلات أو ضد الاشخاص أو الممتلكات . ويقضى بعقوبات أشد على اعصابات المسلحة وعلى رؤسائها أو رؤساء الجمعيات . وللإشتراك في تلك الجريمة عقوبة خاصة في ذلك القانون

وإذا تعددت الجرائم التي ارتكبها المشتركون أو أحدهم شددت تلك العقوبة يشترط أن تكون الجمعية المعاقب عليها مكونة من خمسة أعضاء على الأقل لكن لا يشترط العدد في فرنسا ولا بلجيكا

أما النص الذي قرره الشارع المصري فهو (راجع المادة ٤٧ عقوبات مكررة

(١) المواد ٢٤٨ الى ٢٥١ من قانون العقوبات

المدونة أعلاه) واليك تفسير هذا النص بالإنجاز — أختير التعبير بكاء (اتفاق جنائي) دون كلمة (جمعية) لأن هذا اللفظ الأخير قاصر المعنى ويستلزم وجود جمعية ذات قوانين ونظامات على شكل ما ولها غاية محدودة ورؤى يدبرون أعمالها ولوحظ أن الجمعيات التي يخشى منها على الأمن العام تحاذر تظهر بظهر جمعيات منظمة ويكتفى أعضاؤها بالاتفاق أو التواطؤ فيما بينهم أو تواطؤاً وقتياً غير مقيد بنظام مخصوص وهم يبالغون في كتمان القواعد لا يسرون عليها فلو كان الشارع اختار لفظ (اجتماع) أو (جمعية) لأصبحت تطبيق النص القانوني صعباً جداً وقد رأينا كيف انهم اضطروا في فرنسا لتعديل نصوص المواد ٢٦٥ وما بعدها من قانون العقوبات بقانون ١٣ ديسم سنة ١٨٩٣ بحيث أصبحت شاملة للاتفاقات (راجع مجموعة سيرى سنة ١٩٤ صفحة ٦٥٣ وما بعدها)

لذلك اشتدت رغبتنا في أن نوفق إلى لفظ واسع المعنى سعة تشمل تلك الاتفاقات والاجتماعات والمؤامرات السرية التي ليس لها نظام بين وربما كانت كلمة (مؤامرات) وافية بالغرض غير أن كلمة (اتفاق) هي التي وقع الاختيار عليها لسبق استعمالها في الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون العقوبات المختصة بالاشتراك. والواضح أن هناك نسبة كبيرة بين الاتفاق المقصود منه ارتكاب جريمة إذا وقعت تلك الجريمة بناء عليه وبين الاتفاق الذي يكون هو بذاته خطراً ويصح من أجل ذلك تقرير عقوبة عليه (١) وعليه يجب أن تستعمل كلمة (اتفاق) في أوسع معانيها فهي تشمل الاتفاقات المكتوبة كما تشمل الاتفاقات الشفهية مع ملاحظة تواطؤ الأركان التي تجعلها جنائية بحكم القانون في الحالتين

أما فيما يخص بصفة الاتفاق من حيث كونه جنائياً فمن المقرر في القوانين الجنائية أن الأفعال التي يقصد منها ارتكاب جريمة أو جنحة إذا كانت ممهدة مسهلة لهذا القصد ولم يترتب عليها أثر البتة لا يعاقب عليها. غير أن لها

(١) بعض القوانين (قانون العقوبات الهندي المواد ١٠٨ و ١١٥ و ١٦ وقانون العقوبات السوداني المواد ٨١ و ٨٨ و ٨٩) تقضى بعقوبة في حالة الاشتراك ولا يتبع بجريمة

القاعدة استثناء ذا شأن في القانون فقد جاء في مادة التحزب أن تصميم الجماعة متفقين على الجناية معاقب لذاته بقطع النظر عما إذا كان التحزب ملحقاً أو غير ملحق بأفعال مجهزة لتنفيذ القصد منه (راجع المادة ٨٠ من قانون العقوبات) ولم ترد الحكومة بإصدارها ذلك القانون الجديد أن تخالف القاعدة القائلة بعدم العقاب على النية ولكن مجرد الاتفاق بين شخصين أو أكثر بقصد ارتكاب جنایات أو جنح فيه من الخطر على الهيئة الاجتماعية ما جعل أكثر الشيوعيين يعتبرون الاشتراك فيه جريمة والخطر في هذه الاتفاقات ناشئ من اجتماع جملة أشخاص ثم من الغرض المقصود من اتفاقهم أو من الوسائل المعتمد عليها في سبيل تنفيذ ذلك الغرض فإذا كان الغرض المقصود هو ارتكاب جنایات أو جنح فلا شك في أن الاتفاق يكون جنائياً وإذا فرضنا أن الغاية من الاتفاق جائزة وكانت الوسيلة المعتمد عليها لتحقيق تلك الغاية لا تتم إلا بارتكاب جناية أو جنحة فقد يكون الاتفاق أيضاً ذا صفة جنائية (١) وبالاختصار لا يجوز التسامح في نشر المبادئ بواسطة العنف فإن ذلك خطراً عظيماً على كل مجتمع منظم وقد اتخذت كل الممالك الوسائل الصارمة لتحارب ما أمكنها انتشار المذاهب القائلة باستعمال القوة لتنفيذ الأغراض الاجتماعية . ثم إن نص المادة ٤٧ مكررة عام فهو يشمل حتم الاتفاقات التي يقصد منها ارتكاب جنایات وجنح عادية . نعم إن مجلس شورى القوانين اقترح أن يقتصر القانون الجديد على الاتفاقات التي يكون الغرض منها ارتكاب جنایات أو جنح ضد الحكومة أو موظفيها وعرض تعديلاً صريحاً بهذا المعنى غير أن الحكومة رأت نفسها مضطرة لعدم الأخذ به لعدم وضوحه فحشيت من وقوع الاختلاف في تأويله عند العمل به . ذلك أنه ليس

(١) مثل هذه القواعد مقررة في أحكام المحاكم الانجليزية تطبيقاً للقوانين المتفقة بالتعريب (للمؤامرات) غير أن تلك الأحكام ذهبت في هذه المادة مذهباً أبعد من مذهب القانون الذي نحن بصدده إذ قضت بأن الاتفاق معاقب عليه ولو كان الغرض منه جائزاً والوسائل المعدة لتحقيقه غير محرمة مادام المقصود بذلك الاتفاق فرداً منعزلاً قائلة بأن صفة الاجرام ناشئة من التحزب وحده (راجع على الأخص كتاب رسل في الجنایات والجنح طبعة سنة ١٨٩٦ جزء أول صفحة ٤٦٦)

بظاهر أن كان مراد أصحابه أن يعاقب ذلك القانون على جميع الجنايات والجنايات ما دامت واقعة على أشخاص هم موظفون أو أرادوا أن لا تسرى أحكامه إلا على الجنايات والجنح الموجهة ضد هؤلاء الموظفين بصفتهم من رجال الحكومة كذلك عبارة جنائيات وجنح ضد الحكومة عبارة كثيرة الغموض

ولكن إذا فرضنا وهو الواقع فيما يظهر — أن قصد مجلس شورى القوانين كان قصر أحكام القانون على الاتفاقات المقصود منها ارتكاب جنائيات أو جنح سياسية فإن مجرد ألقاء نظرة على نصوص قانون العقوبات يكفي لأقناعتنا بصعوبة التفريق بين الجرائم السياسية والجرائم العادية . والبحث في هذا الموضوع من معقدات علم القانون الدولي العام خصوصاً فيما يتعلق منه بتسليم الجناة وقد كان العلماء يتوسعون سابقاً في تفسير الجرائم السياسية وكان جون ستوارت ميل يقول باعتبار الجريمة سياسية (إذا وقعت أبان حرب أهلية أو ثورة أو اضطراب سياسى أو عقب ذلك)

غير أن مثل هذا التعريف منبوذ اليوم لأنه مطلق والمعتد به أن الجرائم العادية مثل القتل لا تكون سياسية الا اذا وقعت أبان ثورة أو حرب أهلية أو بسببهما وبمطابقة قوانين الحروب والعادات المتبعة فيها . ذلك هو رأى مجل القانون الدولي فى جلسته المنعقدة با كسفورد (راجع كتاب جران مولان فى قانون العقوبات المصرى جزء أول صفحة ٣٠٦ وما بعدها والشواهد التى سردها فقتل أمير أو وزير ليس فى العادة وفى عرف القانون جريمة سياسية (١) وبنا عليه يصبح أشد الاتفاقات خطراً خارجاً عن أحكام القانون القاصر على الجرائم السياسية

ثم ان فى التمييز بين جريمة سياسية وغير سياسية ما يغير صبغة المشروع تغييراً كلياً لأن الحكومة انما أرادت أن تدخل فى قانون العقوبات نصاً جديداً

(١) راجع جارو شرح قانون العقوبات الفرنسى طبعة ثانية جزء أول صفحة ٢٠٧ وما بعدها ودالوز ملحق المعجم موضوع الجريمة السياسية . ورينو فى الجنايات السياسية وتسليم الجناة — ومجلة القانون الدولى الخاص سنة ١٨٨٠ جزء ٧ صفحة ٥

عاماً ولذلك رأى درج المادة الجديدة في الكتاب الأول من القانون ضمن الأحكام الابتدائية . أما تعديل مجلس شورى القوانين فإنه مع صعوبة تأويله كما قدمنا يجعل لذلك القانون شكل القوانين الاستثنائية وهو ما تجتنبه الحكومة لما فيه من المضار

أما درجة العقوبة فتختلف (أولاً) باختلاف درجة الجرائم المقصود ارتكابها في الاتفاق (ثانياً) باختلاف درجة اشتراك المتهم فيه . ولما كان القانون الجديد يشمل الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات واتى يراد منها ارتكاب الجنح وجب أن ينص فيه على عقوبة كل نوع من هذه الجرائم وكذلك روعي من العدل أن تجعل فيه عقوبة المحرضين أشد من عقوبة الاعضاء فلاشبهة في أن المحرضين أعداء الهيئة الاجتماعية فهم الذين يغترون برفقائهم من ضعفاء الأرادة ويحملونهم على ارتكاب جرائم لا يقدمون هم على ارتكابها بأنفسهم خشية العقاب . أنه ليس من السهل طبعاً عند العمل معرفة ما قام به كل واحد من المتفقين على حدته خصوصاً إذا لوحظ أن الرئاسة في الاتفاقات الجنائية لا تظهر عادة بصفة صريحة . لكن رأى من الأفضل تشديد عقوبة المحرضين ومدبري الحركة لأن أقل ما فيه الترويع والأرهاب . وعلى كل حال فإذا لم يثبت التحريض أو التدبير على المتهم فعقابه يكون عقاب باقى شركائه (١)

أما فيما يخص بالمعاقبة فقد مهد القانون لمن يشتركون في اتفاق جنائى سبيل ذلك بالمبادرة بأخبار الحكومة عن وجود اتفاق وبأسماء من اشتركوا فيه (٢)

وقد جاء في القانون المصرى فى مادة الاعتصاب ما يقضى بمعاقبة كل من بادر

(١) القانون البلجيكي المادة ٣٢٣ عقوبات والتلثاني (المادة ٢٤٣ فقرة ٣ عقوبات) والاسباني (المادة ١٩٩ عقوبات) تقضى على المحرضين بعقوبة أشد مما تقضى به على باقى الاعضاء فى الاتفاق الجنائى

(٢) فى القانون الفرنساوى (مادة ٢٦٦ عقوبات) والبلجيكي (مادة ٣٢٦ عقوبات) نص يشبه ذلك

من البغاة بأخبار الحكومة عن أجرى الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة أو دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدءها في البحث والتفتيش (مادة ٨٧) عقوبات وقد اتبعنا تلك القاعدة في الاتفاقات الجنائية على العموم أذ كان حقاً على الشارع أن يمهّد للجاني سبيل التوبة لأنه إذا ساق القدر فرداً من الناس الى الاشتراك غير مختار في اتفاق جنائي كان من مصلحته ومصلحة المجتمع معاً أن يجد له من القانون معيناً على الخروج من التهمة آمناً شر العقاب قبل حدوث الجريمة المقصودة وقبل سعى الحكومة في البحث عن مدبريها

وبالاختصار يجدر بنا أن نلفت الأنظار الى أن القانون الجديد لم يكن — كما توهمه بعضهم — نتيجة رد فعل يقصد به التضيق على حرية الأجتماع فان الحكومة لم تفكر مطلقاً في مخالفة سياستها السمحاء في هذا الموضوع وقد حافظت عليها للآن مثل أشد حكومات أوروبا تمسكاً بالنظمات الديمقراطية أنما لا يجوز لأى مجتمع قام النظام أن يبدى من التساهل ما ييسر لمن يتآمر على السوء سبيل ارتكاب أفعال منكرة ومضرة أو سبيل تحقيق غايات سياسية بوسائل العنف والاكراه

أرادت الحكومة بهذا القانون ما ذكرته في ردها الرسمى المرسل الى مجلس شورى القوانين حيث قالت (ان القانون الجديد لم يوضع الا للأحوال التى تجعل الأمن العام فى خطر وأنهن يعمل به أصلاً لما يجعله مهدداً للحرية الشخصية . والمأمول أن لاتدعو الاحوال الى تطبيق هذا القانون الا فى النادر كما فى البلاد الفرنساوية) (١) ٢

(١) تقرير المستشار القضائى السير ملكولم ماك ايلريث عن سنة ١٩١٠ من صحيفة ١٠ الى صحيفة ١٢

الامطام

المبدأ — الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة فليس حصول الاتفاق هو العقاب — ٢٠
عليه بالمادة ٤٧ مكررة عقوبات بل حالة الاتفاق . وهذه الحالة تستمر من وقت **الامطام**
وقوع الاتفاق للوقت الذي ينفذ فيه مع توفر أركانه المكونة له . من ثم لا عبرة
بمحل وقوع الاتفاق (١)

وفائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية شخصاً بأنه اتحد مع آخرين بمجهولين على : —
أولاً — قتل الجناب العالى الخديوى ووزرائه من كبار رجال الحكومة المصرية
وهذه الجريمة يعاقب عليها القانون بمقتضى المادة ١٩٤ عقوبات
ثانياً — التحريض على ذلك بطريق النشر وهو ما يعاقب عليه القانون بمقتضى
المادتين ١٤٨ ، ١٤٩ عقوبات وقد حضر ذلك المتهم الى الاسكندرية يوم ٢٣
أغسطس سنة ١٩١٢ للتنفيذ بمقتضى هذا الاتفاق وبنا تكون عقوبته بالمادة
٤٧ مكررة فقرة ثانية و ٣٢ عقوبات
ومحكمة الجنايات حكمت عملاً بالمادتين المشار اليهما بمعاينة المتهم بعشر
سنوات سجن

وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٢ قرر المحكوم عليه بالظعن فى هذا الحكم
بطريق النقض والابرار وقدم عبدالسلام فهمى الجندى المحامى تتريراً بأسباب طمعه

(١) محكمة النقض والابرار بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ تحت رئاسة المستر بوند
وكيل المحكمة وبحضور حضرات أحمد بك موسى وأحمد بك ذو الفقار ومسيو سودان
ومحمد بك توفيق نسيم وعطيه بك حسنى رئيس النيابة
المجموعة الرسمية للسنة الرابعة عشرة حكم رقم (١٥)

المحكمة

وحيث أن المادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات تعاقب فعلاً (كما يقول
الطاعن نفسه في تقريره) على الاتفاق الجنائي بكونه فعلاً داخلياً مع صرف النظر
عن ظواهره الخارجية أو التنفيذية ولكن تطبيق هذه المادة لا يمنع مطلقاً اذ
اقترن الاتفاق الداخلي بعلامات خارجية أيضاً . فيستنتج من ذلك أنه اذا كانت
هذه العلامات الخارجية مكونة لجرائم أخرى فيجوز في هذه الحالة تطبيق نصوص
قانونية أخرى .

وحيث أن هذا التفسير يستنتج من نص المادة ٤٧ مكررة التي نصت على
الاعفاء من العقوبة في حالة اخبار الحكومة بوجود الاتفاق قبل وقوع أى جريمة
فيتضح اذاً من ذلك أن الاتفاق مستمر الوجود ويبقى معاقباً عليه وخصوصاً أننا
مدة الأعمال التحضيرية المحضنة

وحيث أن هذا التفسير من حمة أخرى هو وحده المطابق للعقل لأن الفعل
المعاقب عليه ليس هو وقوع الاتفاق الذى يحدث عرضاً أو بطريق الصدفة بل
هو (حالة الاتفاق) أعنى تلك الحالة التى تدوم منذ وقوع الاتفاق الى أن يته
القصد المراد منه مع وجود ذات الأركان المكونة له

وحيث أنه ينتج من ذلك أن جريمة الاتفاق الجنائي هي في الأصل جريمة
مستمرة فهي لم تتم في الاستانة وارتكبت خارج القطر المصرى بل أنها تنفذ على
التوالى في الاستانة ومصر كما أثبتته الحكم المطعون فيه . فهذه الحالة ليست اذاً من
الأحوال التى ينطبق عليها نص المادة (٣) من قانون العقوبات

فلنذكر الاسباب

حكمت المحكمة برفض الطعن

(٢)

المبدأ - لتوفر الاتفاق الجنائي يجب أن يكون الاتفاق منظماً ولو كان التنظيم في مبدأ تكوينه فقط وأن يكون مستمراً ولو مدة من الزمن على الأقل بينما لا يشترط لوجود الاشتراك توفر أى ركن من هذين الركنين (١)

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية جملة أشخاص بأنهم في يوم ١٧ يولييه سنة ١٩١٢ اتفقوا على ارتكاب جنحتي الضرب وانتهاك حرمة الملكية المنصوص عنها في المواد ٢٠٥ ر ٢٠٦ ر ٢٠٧ ر ٣٢٣ ومحكمة الأقصر حكمت بتاريخ ٤٢ أكتوبر سنة ١٩١٢ ببراءتهم واستأنفت النيابة بالنسبة لهم ومحكمة قنا الأهلية بصفة استئنافية حكمت بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ عملاً بالمادة ٤٧ عقوبات مكررة بالفائه بالنسبة لهم وحبس كل منهم مدة ثلاثة أشهر مع الشغل وأعقتهم من المصاريف وبتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٢ قرر المحاكم عليهم بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والأبرام وقدم كل من حضرتي توفيق بك دوس واحمد بك رمزي الحامى تقريراً بأسباب الطعن

المحكوم

وحيث أن المادة ٤٧ مكررة الجديدة لم تعرف صراحة نوع الاتفاق الخاص الذى نصت عنه ولكنه مع ذلك يمكن الاسترشاد بالفكرة التى حملت المشرع على وضع قانون سنة ١٩١٠ وأن يقرر بلا خوف من الخطأ أن المادة ٤٧ مكررة تفرض وجود اتفاق منظم (ولو كان في مبدأ تكوينه فقط) وأن يكون مستمراً

(١) محكمة النقض والأبرام بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ تحت رئاسة المقر بوندوكيل المحكمة وبحضور حضرات محمد مجدى باشا واحمد بك موسى ومينا بك ايلهم ومسيو سودان مستشارين وعطيه بك حسنى رئيس نيابة الاستئناف
المجموعة الرسمية السنة الرابعة عشرة رقم (٥٥) حكم

ولو مدة من الزمن على الأقل وأن هذه المادة خلافاً للمواد ٤٠ الى ٤٣ عقوبات لا تنطبق على حالة الاتحاد في الإرادة الذي يحدث بمجرد الصدفة ولو وقتياً فقط وحيث أن هذا التفسير يؤيده ولو ضمنا على الأقل ذات النص القانوني الذي ورد فيه (الأعمال المجهزة والمسجلة للتنفيذ) و (الجنايات التي تتخذ وسيلة للوصول الى الغرض) و (الاتفاق الذي يكون الغرض منه ارتكاب الجرائم أو اتخاذها وسيلة) و (التحريض على الاتفاق أو التداخل في إدارة حركته) و (المبادرة بأخبار الحكومة قبل وقوع أى جريمة) الخ

فهرزہ الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقص والابرام المرفوع من المتهمين في هذه التهمة

٣

المبدأ — (١) أنه وأن كانت الظروف السياسية هي التي دعت الى سن المادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات الا أن هذه المادة تنطبق على الاتفاقات الجنائية التي يكون الغرض منها ارتكاب جرائم عادية كما تنطبق على الاتفاقات الجنائية ذات الاغراض السياسية

(ب) لا بد لوجود جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات أن يكون الاتفاق منظماً على نوع ما وأن يستمر قائماً مدة من الزمن (١)

وقائع الدعوى

اتهم بجملة أشخاص بأنهم في شهرى اكتوبر ونوفبر سنة ١٩١٦ اشتركوا في

(١) محكمة النقض والابرام بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩١٧ تحت رئاسة المستر هالتون وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب السعادة والمزة محمد محرز باشا واحمد موسى باشا ومحمد توفيق رفعت باشا ومسيو سودان مستشارين ومعطى حلمى بك رئيس نيابة بالاستئناف المجموعة الرسمية السنة الثامنة عشرة حكم رقم (١٠١)

اتفاق جنائي على ارتكاب جنحة وهي سرقة دكان بواسطة نقب الحائط وقضى بالأدانة يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٧ وفي يوم صدور الحكم قرر المحكوم عليهم بالظعن فيه بطريق النقص والأبرام وقدم حضرة محمد أفندي لطفى جمعه المحامي تقريراً بأسباب الظعن

المحكم

...وحيث أنه إذا كانت الظروف السياسية قد استوجبت إصدار القانون الخاص بالاتفاقات الجنائية (مادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات) فإنه من الواضح مع ذلك أن نصوص هذا القانون عامة مطلقة فلا يسوغ والحالة هذه حصرها أو تقييدها مطلقاً إذ لا شيء هنا لك يميز الأعداء بأن هذا القانون لا يمكن تطبيقه إلا على الوقائع السياسية وحيث أنه من جهة أخرى فإن معنى لفظة الاتفاق كما تفهمه هذه المحكمة وكما عرفته بحكمها الصادر في ١٥ نبرابر سنة ١٩١٣ يقتضى فقط أن يكون الاتفاق منظماً على نوع ما وأن يستمر برهة من الزمن وهذه الظروف قد توفرت في الدعوى الحالية

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الظعن

(٤)

وصدر حكم آخر مقرر (أولاً) للبدأ الأول الذي قرره الحكم السابق وهو أن تطبيق هذه المادة ليس قاصراً على الجرائم السياسية بل يشمل أيضاً الجرائم العادية (ثانياً) يكفي أن يكون الاتفاق على جنابة أو جنحة واحدة ولا يشترط أن تكون معينة (١)

(١) محكمة جنابات الزقازيق بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ برئاسة حضرة صاحب العزة صالح بك حق وحضور صاحب العزة فوزى بك المطيمى وعلى بك جلال المستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية وعبد اللطيف محمد أفندي وكيل النيابة وهذا الحكم لم يسبق نشره

وفائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية شخصين بأنهما فى ليلة ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١ بجبهة ملابس مركز منيا القمح اتفاقاً جنائياً على حرق تابوت لآبراهيم سليمان الصائغ مما يدخل تحت نص المادة ٢١٨ عقوبات وطلبت إحالة المتهمين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٤٧ مكررة فقرة ثانية عقوبات وبتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ قررت أودة المشورة إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة المشار إليها

المحكمة

... فنص المادة كما هو مبين سابقاً عام على الجنايات أو الجنح التى يتفق شخصان فأكثر على ارتكابها سواء كان المراد من الاتفاق هو ارتكاب جناية واحدة أو أكثر أو جنحة واحدة أو أكثر وسواء كانت الجناية أو الجنايات أو الجنحة أو الجنح معينة أو غير معينة وقد تبين من المذكرات الايضاحية لوزارة الحفائية والمستشار القضاء أن غرض المشرع فى وضع المادة ٤٧ مكررة أن نصها يشمل حتماً الاتفاقات التى يقصد منها ارتكاب جنايات وجنح عادية أى أنها ليست قاصرة على المسائل السياسية

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بمعاينة كل منهما بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة

المبدأ — (١) تم جريمة الاتفاق الجنائى المعاقب عليها بموجب المادة ٤٧ مكررة عقوبات اذا اتفق جملة أشخاص على قتل شخص ما وكلفوا آخر — مقابل أجر يدفعونه اليه — بتنفيذ هذا الاتفاق سواء بنفسه أو بواسطة من يختاره لذلك بصرف النظر عن كون الاتفاق لم ينفذ بسبب أن الشخص الموكل اليه التنفيذ أبلغ الأمر للجهة المختصة

(٢) يكفي أن يكون الاتفاق على ارتكاب جناية أو جنحة واحدة وليس من الضروري تمييزها (١)

وفائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية أشخاصاً بأنهم في المدة ما بين ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ وليلة ١٠ أبريل سنة ١٩٢٠ بمركز الزقازيق اتفقوا على ارتكاب الجناية المنصوص عنها في المادة ١٩٤ عقوبات وهي قتل آخر عمداً مع التردد بواسطة عطوة مصطفى الجدى أو من يعينه لتنفيذ الجناية نظير ثلاثين جنيهاً يأخذها أجراً لذلك وأعدوا له الأسلحة والذخائر المعدة لتنفيذ ذلك وطلبت إحالة المتهمين لحاكمهم بالمادة ٤٧ مكررة عقوبات ومحكمة الجنايات بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢١ حكمت عملاً بالمادة ٤٧ مكررة عقوبات بالأدانة وبتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ قرر المحكوم عليهم بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم مرقص بك فهمي تقريراً بأسباب طعنهم كما قدم حضرة على أيوب افندي ملحقاً لأسباب الطعن عن المتهمين

المحكمة

انحصر الطعن في أن عطوة مصطفى أخبر عمدة البلدة بما اتفقوا عليه ثم المأمور فأرسل هذا الأخير مع عطوة مصطفى أحد العساكر الخ. وأنه لولا إجراءات المأمور لكانت الواقعة اقتضت على مجرد اظهار نية انتهت بوقتها وكان من المحتمل أن يعذل المتهمون عنها وأنه لحين وقت حضور أرباب الحفظ المحرضين على هذه الجناية لم يكن الاتفاق بمعناه الجنائي قد تم بتدبيراته وبظروفه المكونة له وأن الواقعة على هذا الشكل لا يمكن أن تكون من أعمال المحكوم عليهم الذين اقتصر موقفهم على مجرد الكلام والقول ولا يجوز أن يكونوا مسئولين عنها

(١) محكمة النقض والابرام بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ تحت رئاسة جناب مستر برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب السعادة والدة أحمد موسى باشا ومستر كالويني وفوزي الطيبي بك ومحمد مظهر بك المستشارين وكامل بك إبراهيم رئيس نيابة الاستئناف — المجموعة الرسمية السنة الثالثة والعشرون حكم رقم ٦١ صفحة ٩٦

وحيث أن القانون المصرى قبل التعديل الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ كان لا يعاقب على شئ من الأعمال التى تتقدم الشروع فى ارتكاب الجريمة كالفكرة فيها والتنصيم عليها واتفاق الفاعلين أو الفاعلين والشركاء على كيفية ارتكابها حتى ولا على القيام بالأعمال المجهزة والمحضرة لها فالشارع أراد الاستثناء من هذه القاعدة لضرورة أوجدها الفكرة فى حفظ النظام وأراد أن يضرب على يد الاجتماعات والاتفاقات التى يكون العيب بالأففس أو الأموال أو الهيئة الاجتماعية غرضاً من أغراضها ووسيلة من وسائل تحقيق هذا الغرض فأتى بنص المادة ٤٧ مكررة وهو مستمد من قوانين الأمم الفرنسية والإيطالية والبلجيكية وجعل النص شاملاً عصابات الأشتياء وقطاع الطرق الذين لا عقاب عليهم قبل هذا التعديل ألا فى أحوال الأشتراك والشروع كما أنه جعل النص شاملاً الجمعيات التى لها صبغ سياسية ولكنها تتخذ القوة من وسائل تحقيق أمل من الآمال الاجتماعية ويكون الاتفاق جنائياً سواء كان المراد ارتكاب جنائية واحدة أو أكثر أو جنحة واحدة أو أكثر وسواء كانت تلك الجرائم معينة أم لا (راجع المذكورة الأيضاحية وتقرير مجلس الشورى)

وحيث أن نص المادة ٤٧ مكررة صريح فى أن الاتفاق الجنائى المعاقب عليه يوجد كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها وثابت من الأوراق أن المحكوم عليهم اتفقوا مع عطوة مصطفى على قتل آخر سواء كان بنفسه أو بواسطة من يختاره لهذا العمل وأعطوه جزءاً من أجره فجريمة الاتفاق الجنائى تمت فى ذلك الوقت بصرف النظر عن الأجراءات التى تلتها واتخذتها جهة الأدارة للوصول الى ضبط الفاعلين

.....

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً

الفصل الثالث

(التجمهر)

٢١ أدخل المشرع هذه الجريمة بالقانون رقم (١٠) المؤرخ ١٨ أكتوبر
سنة ١٩١٤ ممتشياً بذلك مع التطورات الفكرية متأثراً بما أخذ ينظم
من مظاهرات تجوب طرقات المدن معلنة احتجاجات متنوعة أو مطالبة
بأمانى مختلفة فوضع لذلك قانون التجمهر ليكون بيد الحكومة سلاح
تكبح به جماحها ويمكنها من التحكم بها قبل استفحال أمرها وأفلات
أعنتها من يدها.

وقد كان هذا القانون أيضاً عرضة للنقد باعتباره قيداً جديداً
أضيف إلى ماسبقه من القوانين الحديثة التي أخذت تضيق نطاق
حرية الأفراد إلا أن هذا القانون مأخوذ عما يقابله من القانون
الفرنسي وسيأتى بيان ذلك

واليك نص هذا القانون :—

٢٢ نحن خديوى مصر
بعد الأطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ نص القانون
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ونظراً لأن الضرورة تقضى
بالتعجيل فى إيجاد عقوبة للجرائم التى ترتكب بواسطة التجمهر تكون
أشد تأثيراً من الاحكام المعمول بها الآن

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس
النظار .

أمرنا بما هو آت :

المادة الاولى

إذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه
أن يجعل السلم العام في خطر وأمر رجال السلطة المتجمهرين بالتفرق
فكل من بلغه الأمر منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به يعاقب بالحبس
مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

المادة الثانية

إذا كان الغرض من التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل
أرتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح . أو إذا
كان الغرض منه التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص
من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو
بالتهديد باستعمالها فكل شخص من المتجمهرين اشترك في التجمهر
وهو عالم بالغرض منه أو علم بهذا الغرض ولم يعتمد عنه يعاقب بالحبس
مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً
وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين أو الغرامة
التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً لمن يكون حاملاً سلاحاً أو آلات
من شأنها أحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة .

المادة الثالثة

إذا استعمل المتجمعرون المنصوص عليهم في المادة السابقة أو استعمل أحد هم القوة أو العنف جازاً أو بلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة المذكورة الى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمعهر . و جازاً أو بلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها إلى ثلاث سنين لحاملي الاسلحة أو الآلات المشابهة لها .

وإذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمعهر لجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمعهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسؤوليتها بصفقتهم شركاء إذا ثبت علمهم بالغرض المذكور .

المادة الرابعة

يعاقب مدبرو التجمعهر الذي يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التي يعاقب بها الأشخاص الداخلون في التجمعهر ويكونون مسؤولين جنائياً عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الأشخاص في سبيل الغرض المقصود من التجمعهر ولو لم يكونوا حاضرين في التجمعهر أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل

المادة الخامسة

على ناظر الحقاينة تنفيذ هذا القانون ويعمل به منذ نشره بالجريدة الرسمية

صدر بالقاهرة في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤)

بالنيابة عن الحضرة الخديوية

بأمر الحضرة الخديوية
مسيبه رضى

ناظر الحقاينة
رئيس مجلس النظار

مروت
مسيبه رضى

وقد شفع المشرع هذا القانون في العدد (١٣٧) من الوقائع المصرية
المؤرخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بالذكرة الآتية التي فيها بعض الايضاح
عن الباعث لسنه وما يرمى اليه من وضعه : -

(رئاسة مجلس النظار)

(مذكرة ايضاحية عن قانون التجمهر مقدمة الى المجلس)

من سعادة ناظر الحقاينة

٢٣
المذكرة
الايضاحية:
أن القوانين المعمول بها الآن ليست وافية بالزجر عن الجرائم التي ترتكب
بواسطة التجمهر . نعم يوجد في قانون العقوبات الأهل بعض نصوص تعاقب على
التهب الواقع من عصابات مسلحة (مادة ٨٤ وما بعدها) ولكن اقيود الواردة
في تلك النصوص جعلت تطبيقها قاصراً على حوادث يندرجداً وقوعها الآن . أما
التهب الذي يقع على غير هذه الطريقة من عصابات أو جماعات لا نظام لها فلم
ينص عليه الا في المادة ٣٢٠ عقوبات وهي لا تناول الا البضائع والأمتعة
والمحصولات ويشترط فيها فوق ذلك استعمال القوة وفيما عدا ذلك من أحوال
التمدى على الملكية فان النصوص القانونية الخاصة بها لا تنص أغلبها على ارتكابها
في حالة التجمهر — هذا فضلاً عن أن النصوص الحالية تجعل من الصعب تحديد

مسئولية كل فرد من المتجمهرين عن الجرائم التي ترتكب أثناء التجمهر
أما عن الجرائم التي تقع على الأشخاص بواسطة التجمهر فالنص الحالي المادة
٢٠٧ عقوبات يقضى بتشديد العقاب في حالتين فقط وهو مع ذلك لم يخل من
قيود أخرى فهو لا يعاقب الا على الضرب أو الجرح المعاقب عليهما بعقوبة الجنحة
أى المنصوص عليهما في المادتين ٢٠٥ ، ٢٠٦ من قانون العقوبات ويشترط فيه
أن يحصل الضرب أو الجرح بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى
وأن يكون الفاعل ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل
توافقوا على التعدي والإيذاء .

وقد مست الحاجة قبل الآن الى تعديل هذه المادة بقصد توسيع دائرة
انطباقها وتلافى الصعوبات التي ظهرت في تطبيقها أثناء العمل من حيث تحديد
مسئولية كل من المتجمهرين فعرض على الجمعية التشريعية مشروع قانون بشأن
تعديل هذه المادة والنص الذي جاء فيه يتناول أحوال الضرب الذي يقضى إلى
الموت أو تنشأ عنه عاهة مستديمة (مادة ٢٠٠ و ٢٠٤) ويقرر مسؤولية كل فرد من
المتجمهرين عن كل جريمة من هذه الجرائم اذا وقعت أثناء التجمهر (راجع المادة
٢٠٧ من مشروع قانون بتعديل بعض نصوص من قانون العقوبات الأهلى)

ولكن القانون بقى الى الآن خالياً من أحكام تتعلق بالتجمهر في ذاته مع
أن مجرد التجمهر قد يكون خطراً على السلم العام خصوصاً في الظروف الاقتصادية
الحاضرة التي نشأت عن الحرب الأوروبية فكان من الضروري أن تتوفر لدى
الحكومة الوسائل التي تمكنها من المحافظة على النظام العام مهما كانت الظروف
ولذلك بادرت نظارة الحفانية الى وضع مشروع الأمر العالى المرفق بهذا الايضاح
ليتسنى للمحاكم توقيع العقاب الزاجر على مرتكبي الجرائم التي تهدد السلم العام اذا
وقع شيء منها

فنص في المادة الاولى من هذا المشروع على عقوبة الاشتراك في التجمهر
المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل اذا صدر للمتجمهرين أمر رجال السلطة
بالتفرق فعملوا بهذا الامر ورفضوا أطاعته أو لم يعملوا به

قد لا يكون لهذا التجمهر أى قصد جنائى ولكن ربما كان وجوده فى ذاته مهدداً للسلم وفى هذه الحالة يكون عدم الاذعان لأمر رجال السلطة بالتفرق فعلاً يستحق العقاب

والقانون الحالى يعاقب على مقاومة رجال السلطة بنفس العقوبة المقررة بهذه المادة (راجع المادة ١١٨ من قانون العقوبات) ولولم تكن المقاومة مصحوبة بضرب متى كانت بالقوة أو العنف

فالقانون المعروض الآن يجعل رفض تنفيذ أوامر رجال السلطة بفض التجمهر أو عدم تنفيذه فى حكم جريمة المقاومة المنصوص عليها فى المادة (١١٨) المتقدمة نظراً لظروف التجمهر وما يجره من أخطار على السلم العام

ونص فى المادة الثانية عن عقوبة التجمهر الذى يكون الغرض منه ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو استعمال القوة أو التهديد فى التأثير على السلطات فى أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل وقد جعل مجرد الاشتراك فى هذا التجمهر معاقباً عليه وجعلت العقوبة أشد لمن يوجد من المتجمهرين حاملاً أسلحة أو آلات من شأنها أحداث الموت اذا استعملت بصفة أسلحة

فاذا استعملت القوة أو العنف بالفعل فالعقاب المقرر لكل من اشترك فى التجمهر يجوز إبلاغه الى سنتين حبساً والمقاب لمن يكون منهم حاملاً سلاحاً يجوز إبلاغه الى ثلاث سنين (المادة الثالثة)

وقد قررت هذه المادة فى الفقرة الأخيرة منها مسئولية كل شخص من المتجمهرين عن الجرائم التى ترتكب فى التجمهر تنفيذاً للغرض المقصود منه باعتباره شريكاً فيها وذلك متى ثبت علمه بالغرض المذكور

أما المادة الرابعة فتعاقب المدبرين للتجمهر بنفس العقوبات التى يعاقب بها الداخلون فى التجمهر ولولم يكونوا حاضرين وذلك بالنظر المسئولية الكبرى التى يجب أن يتحملها هؤلاء المدبرون

وغنى عن البيان أن أحكام هذا القانون لا تنطبق الا على التجمهر الذى يحصل
فى الطرقات والمحلات العمومية مآ نظر الخائفة
رُوث

هذا بيان ما غمض من بعض نصوص هذا القانون وقد اعتبرناه
ملحقاً بقانون الاتفاقات الجنائية لأن الروح التى تجمعت كلا منهما
من حيث تقدير المسؤولية تقرب من الاخرى وذلك بحسبان مجرد
التجمهر أو التداخل فى إدارته جريمة ولولم يتم وقوع جريمة معينة أو
يشرع فيها وزاد قانون التجمهر عدم اشتراطه اتفاقاً سابقاً باللقاء عبء
المسؤولية على كل من اشترك مكتفياً بمجرد اندماجه فيه وقد يكون من
ينهم من لم يسبق تعارفه بأحد من بقية التجمهرين ولا يكون هذا
حائلاً دون اعتباره مشتركاً متى ثبت علمه بأن هنالك أمراً بالتفرق ولم
يمتثل له أو يعمل به فكان المشرع ينظر اليهم نظرة من يسلم بوجود
اتفاق ضمني فيما بينهم وبذا يتحمل كل ما ينجم من العواقب .
ولا ينفى ذلك وجود أوجه خلاف بين الجريمةين يمكن تعدادها
فيما يأتى :-

أولاً — ليس من الضروري لتكوين جريمة التجمهر أن يكون ٢٤
هناك اتفاق سابق بخلاف جريمة الاتفاق الجنائي فان هذا شرط أساسى أو به المصروف
لها كما ينم عن ذلك اسمها بين الاتفاق
ثانياً — يكفى لجريمة الاتفاق أن يكون بين شخصين ولا يتوافر الجنائي
التجمهر إلا بتواجد خمسة أشخاص على الأقل والتجمهر

ثالثاً - قد لا يكون في جريمة التجمهر أى قصد جنائي كالحالة التي تنص عليها المادة الاولى وما تشير اليه الفقرة الثانية من المادة الثالثة بالنسبة لمن لم يرتكب جريمة بنفسه وهذا بخلاف الاتفاق الجنائي فإنه لا يوجد إلا إذا كان الغرض منه ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الاعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها

رابعاً - لتوافر الاتفاق الجنائي يجب أن يكون الاتفاق منظماً ولو كان التنظيم في مبدأ تكوينه فقط وأن يكون مستمراً ولو مدة من الزمن على الأقل بينما لا يشترط توافر أى هذين الركنين لجريمة التجمهر (راجع حكم محكمة النقض الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩١٣) السابق نشره ^(١) القاضي بقبول النقض في تهمة اتفاق جنائي لعدم توافر هذين الركنين وكان من الممكن اعتبار وقائعه في حكم التجمهر لولا عدم صدور هذا القانون في ذلك التاريخ

خامساً - يأخذ التجمهر شكلاً علنياً ضرورة حصوله بطبيعة الحال في الطرقات أو المحلات العمومية بخلاف الاتفاق الجنائي، فإنه يختمر ويتكون في طي الخفاء

سادساً - يختلف كل منهما من حيث العقوبة وجسامتها
سابعاً - تنص المادة الرابعة من قانون التجمهر على أن مدبر التجمهر (organisateur) الذي يقع تحت حكم المادة الثانية يعاقب بنفس العقوبات التي يعاقب بها الأشخاص الداخلون في التجمهر وقصر نصه عليه بخلاف الاتفاق الجنائي فإن المشرع نص بالفقرة الرابعة من المادة

(١) حكم رقم (٢) صفحة (٥٣) من هذا الكتاب

٤٧ مكررة عقوبات على عقوبة أشد وأشار الى حالتين التحريض
(auront exercé une) أو التدخل في الإدارة (action directrice)
ولا شك أن المحرض على التجمهر يمكن اعتباره في الوقت ذاته
مدبراً له بعكس المدبر له فإنه قد يحركه من وراء ستار وغاية ما هنالك
إمكان اعتباره مساعداً على تكوينه

٢٥ وخبرية التجمهر هذه التي عبر عنها بالنص الفرنسي للقانون المعري
بلفظة (Rassemblement) هي التي يعبر عنها بالقانون الفرنسي القانون
بكلمة (attroupement) ووارده بقانون ٧ يونيه سنة ١٨٤٨ وأساسها الفرنسي
يرجع الى سنة ١٧٩١ حيث سن قانون خاص بالتجمهر لمقاومة تنفيذ
القوانين أو الأحكام

وينص هذا القانون بالمادة الأولى منه بأنه محظور كل تجمهر
مسلح بالطرق العمومية وكذا أي تجمهر غير مسلح يمكن أن
يترتب عليه تكدير للسلم العام

ومبين بالمادة الثانية متى يعتبر التجمهر مسلحاً

وبالمادة الثالثة ما يتخذ من الاجراءات لتشتيت المتجمهرين في
حالة ما اذا كان مسلحاً أو العكس وهذه التعليمات تقضى
بقرع الطبول (Roulement de tambour) معلنة وصول رجال الحكومة ثم
ينذرون بالتفرق فاذا لم يمتثلوا للتحذير الثاني الذي يسبقه قرع الطبول مرة
أخرى يصير تشتيتهم بالقوة — هذا اذا كان التجمهر مسلحاً . فاذا لم يكن
كذلك ينصحون بالتفرق أولاً فان لم يقبلوا النصيحة ينذرون ثلاث

دفعات وبعد ذلك يحق تفريقهم بالقوة

ومبين بالمادة الرابعة عقوبة الاشتراك في التجمع وهي متنوعة
ففي حالة التجمع المسلح تكون العقوبة الحبس من شهر الى سنة اذا
تفرق التجمع بعد أول إنذار دون أن يستعمل أحد منهم سلاحه فاذا
كان التجمع ليلاً تكون العقوبة الحبس من سنة الى ثلاث سنوات .
ولا يقضى بعقوبة ما ضد من اشتركوا في التجمع دون أن يكونوا
حاملين سلاحاً بأنفسهم إذا ما انسحبوا الأول إنذار . فاذا لم يتفرقوا
إلا بعد الأذار الثاني ولكن قبل أن يلجأ الى القوة ولم يستعمل
أحد من المتجمعين سلاحه تكون العقوبة الحبس من سنة الى ثلاث
سنوات وفي حالة حصول ذلك ليلاً تكون من سنتين الى خمس
سنوات .

واذا لم يتفرق المتجمعون إلا بعد استعمال القوة أو استعمال
المتجمعين سلاحهم تكون العقوبة في الحالة الأولى السجن من خمس
الى عشر سنوات وفي الحالة الثانية الاعتقال (Réclusion) من خمس
الى عشر سنوات . فاذا وقع ذلك ليلاً تكون العقوبة الاعتقال ^(١)
ولا تسرى العقوبات الخاصة بالظروف المشددة السابق بيانها بهذه
المادة على من لا يحمل سلاحاً في حالة ما اذا كان السلاح الذي
يحملة المتجمعون مخبأ ما لم يثبت علمه بأن ضمن المتجمعين
عديدون يحملون سلاحاً - وفي الأحوال الثلاثة السابقة يمكن
في حالة القضاء بعقوبة الجنح أن يحرم مع ذلك من حقوقه السياسية

(١) راجع المادتين ٦ و ٢١ من قانون العقوبات الفرنسي عن الاعتقال ومدته

والمدينة الميينة بالمادة (٤٢) عقوبات لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .

وتنص المادة الخامسة علي ان كل من اشترك في تجمهر غير مسلح ولم ينسحب منه بعد قرع الطبول التي تسبق الأذار الثاني يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما الى ستة شهور — وبالحبس من ستة شهور الى سنتين اذا لم يتفرق التجمهر إلا باستعمال القوة .

والمادة السادسة خاصة بمن يحرض مباشرة على التجمهر مسلحاً كان أو غير مسلح وذلك بخطب يجهريها علناً أو مكاتبات أو مطبوعات تعلق أو توزع ويعاقب بعقوبة الجريمة نفسها مع مراعاة ما يأتي:—
(١) يعتبر الطابع واللاصق والموزع شركاء في الجريمة اذا أتوا عملهم عالمين بالغرض منه

(٢) اذا لم يترتب على التحريض نتيجة تكون العقوبة الحبس من ستة شهور الى سنة اذا كان التحريض على تجمهر ليلي (nocturne) مسلح فاذا لم يكن مسلحاً فعقوبته الحبس من شهر الى ثلاثة شهور وتنص المادة السابعة على أن ذلك لا يخل باتخاذ الاجراءات عما يقع من الأفراد من الجنايات أو الجنح الأخرى في أثناء التجمهر

والمادة الثامنة منه تنص على تطبيق المادة (٤٦٣) من قانون العقوبات عن الظروف المخففة — والمادة التاسعة على جواز الافراج المؤقت في جميع الأحوال بالكفالة أو بدونها

وكانت المادة العاشرة وهي الأخيرة من مواد هذا القانون تعتبر الجرائم الواردة به من اختصاص محكمة الجنايات فالغنى ذلك

ضمناً بقانون ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ولا نطيل في بحث وتفصيل هذه
المواد (١) ونكتفي بالإشارة إلى أنه ظاهر مما سبق أن القانون المصري
أوجه الخلاف مأخوذ في إجماله ومستمد من القانون الفرنسي وإنما يلاحظ الفوارق
بين القانون الآتية :-

المصري أولاً - لم يضع المشرع المصري النظام والاحتياطات التي بينها
والقانون الفرنسي المشرع الفرنسي لتفرقة المتجهرين

الفرنسي ثانياً - نوع المشرع الفرنسي العقوبة من حيث درجة ما يبدو
من إذعان وما إذا حصلت التفرقة بعد أول إنذار أو تأخرت عن ذلك
وما إذا استعملت أسلحة من عدمه وحصول التجمع نهاراً أو ليلاً -
وفرق القانون المصري في العقوبة من حيث الغرض وحمل السلاح
(المادة الثانية) واستعمال القوة أو العنف (المادة الثالثة)

ثالثاً - نص القانون الفرنسي على أنه يعفى من العقاب من
ينسحب لأول إنذار ولم يكن مسلحاً وقضى بمعاينة ما عدا ذلك ولو
حصل التفرق بعد أول إنذار

والمادة الأولى من القانون المصري عامة عن جميع الأحوال
حيث أنها تنص على أن لا عقاب إلا بعد رفض إطاعة الأمر بالتفرق ولم
تقيد ذلك بأي قيد آخر كما هو الحال بالمادة الرابعة من القانون الفرنسي

(١) يمكن رجوع من يريد الاطّاعة بشرح هذه المواد الى :-

Appendice au C. pén. ann. P. 15, et sonsuppl. p. 336; Répertoire alphabétique de législation etc., et supplement au Répertoire alphabétique Dalloz au mot (attroupement).

رابعاً - وضع المشرع المصري عقوبة أشد لحالة ما إذا كان الغرض من التجمهر ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القانون أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل واعتبر كل من اشترك في التجمهر وهو عالم بهذا الغرض أو علم به بعد اشتراكه ولم يتعد عنه مستحقاً لهذه العقوبة - وقانون التجمهر الفرنسي السابق يبان نصوصه لم ينظر إلا إلى الأحوال التي بينها بالبند الثاني من هذه المقارنة إلا أن هنالك قانوناً صادراً بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٧٩١ ومعتبراً أيضاً من القوانين الخاصة بالتجمهر وهو عن حالة ما إذا كان الغرض منع أو تعطيل تنفيذ قانون أو حكم (المادة التاسعة) ويشترط بهذه المادة أن لا يقل عدد المتجمهرين عن أحد عشر ومبين بالمادة الخامسة والعشرين الظروف التي تبرر تشييت التجمهرين بالقوة وإجراءات ذلك وأولها النداء بصوت جهوري بهذه العبارة (عليكم بالامتثال للقانون . سيلجأ إلى استعمال القوة فليتنح الوطنيون المخلصون "bon citoyen")

خامساً - نص المشرع المصري على عقوبة أشد وذلك بالفقرة الثانية من المادة الثانية لمن يكون حاملاً سلاحاً أو آلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة وأراد بذلك الجمع بين الأسلحة بطبيعتها (par nature) والأسلحة بطريق الاستعمال (par usage) وعبارة المشرع الفرنسي بالفقرة السادسة من المادة الرابعة يؤخذ منها أن الظروف المشددة الخاصة باستعمال السلاح يمكن تطبيقها بالنسبة لمن لا يحمل سلاحاً حتى في حالة ما إذا كان السلاح مخبأ إذا كان لديه علم بأن من بين المتجمهرين

عديدين يحملونه

سادساً — بين المشرع المصري بالفقرة الثانية من المادة الثالثة أنه إذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض من التجمع لجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع وقت ارتكاب هذه الجريمة يعتبرون مسئولين جنائياً بصفقتهم شركاء إذا ثبت علمهم بالغرض المذكور — وهذا يمكن قياسه بما قرره المادة ٤٣ من قانون العقوبات باعتبار ما يقع من الجرائم نتيجة محتملة — هذا بالنسبة لمن لم يقبل الإمتثال لأمر التفرقة لأنه إذا امتثل فلا جريمة من جهته وبالتالي لا اشتراك فيها

ولا يوجد بالقانون الفرنسي ما يشير إلى التوسع في تحميل عبء المسؤولية علي الغير إلى هذا الحد ولا يساعد على ذلك القانون العام نفسه الذي لا يوجد به نص مقابل للمادة (٤٣) من قانون العقوبات المصري وظاهر أنه لا يريد تحميل أحد مسئولية ما يقع من غيره وهذا ظاهر من احتياظه في حالة ما إذا كان السلاح مخبأ بعدم اعتباره الغير مسئولاً عن هذا الظرف المشدد إلا إذا تبين علمه بأن عديدين يحملونه هذا فضلاً عن أن نص المادة السابعة من القانون الفرنسي لا يقبل تحميل الباقيين مثل هذه المسئولية — والقاعدة أن لا يشذ عن القواعد العامة إلا بنص صريح

وهنا يلاحظ توسع المشرع المصري في القاء عبء المسئولية على آخرين مشتركين في التجمع عن جرائم قد لا تكون في حساباتهم وهذا تنفيرا من المخاطرة بالسير في هذا التيار

سابعاً — اعتبر المشرع المصري مدبر التجمع (organisateur)

معاقباً بنفس العقوبة التي يعاقب بها المتجمعرون وهذا ما تقضي به القواعد العامة للاشتراك لأنه يعتبر في الواقع متفقاً معهم ومساعداً لهم على ارتكاب الجريمة كما اعتبره أيضاً مسؤولاً عن أى فعل يرتكبه أى شخص منهم في سبيل الغرض من التجمعير وهذا يمكن تفسيره بالمبدأ الذى تقضى به المادة (٤٣) عقوبات باعتبار ما يقع من النتائج المحتملة لجريمة التجمعير وقد أراد المشرع بهذا النص عدم القيد بقواعد الاشتراك العامة التي قد لا تتوافر بالنسبة لمعظم المتجمعرين وعدم ترك ذلك للتقدير والأخذ بالرد في كل حالة لمعرفة ما إذا كان من نتائجها المحتملة من عدمه

ونصت المادة على أنه لا يؤثر على ذلك كونه كان حاضراً أم لا أو ابتعاده عنه قبل ارتكاب الفعل . ومثل هذا مقرر أيضاً في قواعد الاشتراك العامة عن المحرض أو غيره من الشركاء

وقد نص القانون الفرنسي بالمادة السادسة على حالة المحرض إلا أنه لم يحمله مسؤولية استثنائية أكثر من معاقبته حسب درجة التجمعير الحاصل وهذا ما اتبعه بالنسبة لبقية المتجمعرين كما سبق بيانه وما يتفق مع قواعد القانون الفرنسي العامة وقد عبر المشرع الفرنسي عن ذلك بالتحريض (Provocation) واشترط زيادة على ذلك شرطاً آخر هو أن يكون التحريض مباشراً (directe) وهذا شرط شامل احتاط له المشرع الفرنسي في الجرائم التي يكون الركن المحرك المادى فيها هو مجرد التحريض كالجريمة المنصوص عنها في المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون المطبوعات الفرنسي وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام عن

الجرائم التي ترتكب بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر. وغاية ما يمكن قوله الآن ان المشرع أراد أن يكون هناك علاقة السبب بالنتيجة بين التحريض والتجهر الحاصل أو بمعنى آخر يجب أن يكون موضوع التحريض واقعة معينة محدودة.

والذي يلاحظ من جهة أخرى أن النص الفرنسي يعاقب على التحريض في حالة التجهر ولو لم يترتب عليه نتيجة وذلك بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة السادسة ولو أن المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون المطبوعات لا تعاقبان على التحريض الذي لا يعقبه نتيجة في حالة ما إذا كان التحريض على ارتكاب عمل يعتبر جنحة الا مانص عنه بالمادة (٢٤) خصوصاً وان قانون المطبوعات لم يؤثر بشيء على هذا القانون فضلاً عن ان المادة (٤٣) منه تحيل الى المادة السادسة من قانون التجهر مما يؤخذ منه تأييد نصوصه — وهذا ما قضت به المحاكم الفرنسية^(١) ولا محل لمثل هذا البحث عندنا لأن قانون التجهر تال لنصوص قانون العقوبات وكل منهما مستقل بنصوصه عن الآخر عما تقتضي به القواعد العامة مما لا ينافي النصوص الخاصة الواردة بقانون التجهر

تقرير المستشار الفضائي

ولزيادة الشرح والأيضاح ثبت ما ورد بتقرير مستشار الحقاينة (السير ملكولم مكلريث) عن سنة ١٩١٤ بالصفحة (٢٧) عن هذا القانون وما لاحظته من حيث الظروف التي دعت لتطبيقه قال : —
« وما يستحق الذكر من القوانين التي صدرت قانون على جانب من

٢٧

تعليق

المستشار

الفضائي

الأهمية أضاف أحكاماً جديدة للتشريع الجنائي . ذلك أن القانون الجنائي في مصر لم تكن فيه نصوص عامة بشأن التجمهر فسد هذا النقص الآن بالقانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٤ فقد أشارت المذكرة الأيضاحية عن هذا القانون التي نشرت في الجريدة الرسمية أن قانون العقوبات الأهلى خلو من الأحكام بشأن الجرائم التي ترتكب على الأموال بواسطة التجمهر فيما عدا بعض نصوص أصبحت الآن قديمة تعاقب على النهب الواقع من عصابات مسلحة (المادة ٨٤ وما بعدها) . وأما نهب البضائع والأمتعة فلم يرد بشأنه الا مادة واحدة وهي (المادة ٣٢٠) . أما عن الجرائم التي تقع على الأشخاص فنص المادة (٢٠٧) يقضى بتشديد العقاب اذا كان الضرب أو الجرح المعاقب عليهما بعقوبة جنحة حصلاً بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى وكان الفاعل ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والأيذاء . ولم ينص على تشديد العقوبة على الجرائم الأخرى اذا وقعت من عصابات وأما التجمهر في ذاته مهما كان خطراً على السلم العام فلم يكن يعاقب عليه قط .

فأنت الحكومة من الصواب أن يتوفر لديها الوسائل اللازمة لقمع هذه الجرائم وأن الظروف تقضى بالتعجيل في اصدار قانون خاص بهذا الموضوع . على أنى أذكر مع السرور أنه لم يحدث حتى الآن (١) ما يدعو لتطبيق هذا القانون وقد وقعت بعض حوادث فردية في أوائل سبتمبر اقتضت على نهب حوانيت بعض البقالين وحوكم مرتكبوها بمقتضى المادة (٣٢٠) . وحكم عليهم ولحسن الحظ لم تتكرر هذه الحوادث .

وأخلص أهم أحكام قانون التجمهر فيما يلى :

إذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وأمر رجال السلطة المتجمهرين بالتفرق فكل من رفض اطاعة الأمر أو لم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً (المادة الأولى) والمادة الثانية تنضى بتوقيع هذه العقوبة على

(١) تعاقب المستشار مؤرخ مايو سنة ١٩١١

بمجرد الاشتراك في تجمهر مخالف للقانون يكون الغرض منه ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً لمن يكون حاملاً سلاحاً (المادة ٢)

وإذا استعمل المتجمعون أو أحدهم القوة أو العنف جاز ابلاغ مدة الحبس الى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع (المادة ٣)
وتفضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة بأنه اذا وقعت جريمة فجيع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع وقت ارتكاب هذه الجريمة يعاقبون جنائياً بصفتهم شركاء اذا ثبت علمهم بالغرض المقصود من التجمع .

ويعاقب مدبروا التجمع بنفس العقوبات التي يعاقب بها الأشخاص الداخلون في التجمع سواء اشتركوا بالفعل في التجمع أو لم يشتركوا ويكونون مسئولين جنائياً عن كل فعل يرتكبه أى شخص داخل في التجمع في سبيل الغرض المقصود من التجمع (المادة ٤)

ونصوص هذا القانون المفيد مستمدة من الشرائع الاجنبية وبالأخص من قوانين الهند والسودان « ما

الامطام

وقد أراد البعض أن يذهب إلى أن هذا القانون لم يوضع إلا للمظاهرات السياسية فصدر حكم من محكمة النقض بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩١٨ مقررأ للمبدأ الآتى : —

ليس في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الصادر بشأن التجمهر نص ما
يقصر تطبيقه على التجمهر الذي يكون ذا غرض سياسي فقط ولذلك
تسرى أحكام هذا القانون على التجمهر الذي يراد به منع حفلة زفاف

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم بأنه مع آخرين في ١٤ مايو سنة ١٩١٤ تجمهروا
متوافقين على حرمان أشخاص من حرية العمل بالتهديد باستعمال القوة حالة كونهم
حاملين آلات من شأنها أحداث الموت واستعملوا العنف في تنفيذ ذلك رغماً
عن أمرهم بالتفرق من رجالة السلطة وطلبت عقابه بالمادتين ٢ فقرة ثنية و ٣
فقرة أولى من قانون التجمهر نمرة ١٠ لسنة ١٩١٤ وحكمت محكمة الدنانجات
الجزئية في ٢٠ يونيو سنة ١٩١٧ حضورياً بحبس المتهم شهراً بسيط وكفالة ٤٠٠
قرشاً وتأييد استئنافياً وفي يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٧ قرر المحاكم عليه بالظمن
بطريق النقض

المحكمة

..... وحيث أن القانون يشترط حقيقة كإجاء في الوجه الأول من أوجه النقض
لتوفر الجريمة الجديدة التي سنها أن تقع الأفعال المنصوص عنها في الطريق العام
غير أنه ثابت أيضاً أن الحكم المطعون فيه قد ذكر توفر هذا الظرف اذ جاء
بالحكم أن التجمهر حصل في مدخل الكفر

... وحيث عن الوجه الثاني أن القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ وإن يكن كالقانون
الصادر قبله عن الاتفاقات الجنائية وضع بسبب الحوادث السياسية إلا أنه يجب
أن يلاحظ أن نصه لا يشمل أى تقييد يمكن أن يستنتج منه أن ذلك القانون
لا ينطبق الا على اجتماعات سياسية

وحيث أن عبارته بالذات قد نصت عن عدة أغراض للمتظاهرين أهمها

منع غيرهم من حرية العمل وتدل بالعكس دلالة واضحة على أن المقصود بذلك
اقتانون هو الاضطرابات التي تحصل بالطريق العام سواء كانت ذات مرمى أو
بواعث خاصة كانت أو عمومية

فلهذه الاسباب : حكمت المحكمة برفض الطعن (١)

ورأى البعض عدم تطبيق هذا القانون اذا كانت المظاهرات سلمية فصدر

رأى النائب العمومي ٢٩ كتاب دورى رقم ٣٦ سنة ١٩٢١ — ٢٣.٠٢ سنة ١٩٢١ — ١٥ رمضان سنة ١٣٣٩
من النيابة العمومية ينص على ما يأتى :

ينذهب البعض الى أن المظاهرات التي تحدث في الظروف الحاضرة
لا ينطبق عليها قانون التجمهر (رقم ١٠ لسنة ١٩١٤) بحجة أنها مظاهرات سلمية
وحيث أنه يجب لمعرفة الغرض الذي يرمى اليه المشرع من هذا القانون
الرجوع الى المذكرة الايضاحية المشورة في العدد ١٣٧ من الوقائع المصرية الصادر
في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤

وحيث أنه جاء فيها أن التجمهر في ذاته قد يكون خطراً على السلم العام ولولم
يكن له أى قصد جنائى وانه من الضرورى أن تتوفر لدى الحكومة الوسائل
التي تمكنها من المحافظة على النظام العام مهما كانت الظروف
وحيث أن المفهوم من ذلك أنه لا محل للبحث عن تطبيق المادة الأولى من
القانون في القصد من التجمهر سلمياً كان أو عداًئياً مادام مجرد حدوثه مهدداً للسلم العام
وحيث أنه من الواضح الذى لا يحتمل الشك أن المظاهرات في الوقت
الحاضر من شأنها جعل السلم العام في خطر فقد لجأ المتظاهرون فيها وجلهم من
الغوغاء المفسدين الى وسائل القوة والعنف والاعتداء والتخريب بأشنع مظاهرها
ضد رجال الحفظ وغيرهم وليس بعد ذلك من امر أشد على السلم خطراً وأعظم
بالأمن تهديداً

(١) الجلسة المشككة تحت رئاسة جناب مستر هالتون وكل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
السعادة والعزة عبد العزيز كحيل باشا واحمد موسى باشا ومسيو سودان وعبد الرحمن رضا بك
مستشارين ورزق الله سميكه بك رئيس نيابة الاستئناف
المجموعة الرسمية السنة التاسعة عشرة حكم رقم (٦١) صفحة (٨٨)

وحيث أنه اذا نظر الى المظاهرات من وجهة الغرض المقصود منها فان
أركان المادة الثانية من القانون متوفرة فيها أيضاً فان مظاهرها وأقوال وأفعال
القائمين بها تدل على انهم يقصدون بها تعطيل الأمر الوزاري الصادر بمنعها
والتأثير على السلطات في أعمالها وحرمان الناس من حرية الرأي والعمل وأن
المتظاهرين مدفوعون الى ذلك بعوامل غير مشروعة
وحيث أننا نرى أن الوقت الحاضر هو أحوج الأوقات وأنسبها لتطبيق
قانون التجمهر من أى وقت آخر صيانة للأمن العام من الخطر والسلام من
السكر

لذلك

نرجو من حضرات الأعضاء أن يجعلوا البيان المتقدم نصب عيونهم عند
التصرف في قضايا المظاهرات وأن يسترشدوا به وبالمذكرة الايضاحية المتقدمة
في مرافعاتهم ويستعينوا بهما على شرح أغراض قانون التجمهر ومراميه للمحاكم
شرحاً شافياً مقنعاً

هذا ونلفت حضراتهم الى تطبيق مواد قانون العقوبات على الجرائم الأخرى
التي قد ترتكب أثناء المظاهرات ما
النائب العمومي
مصطفى فني

الفصل الرابع

(الاجتماعات والمظاهرات)

يتمشى المشرع مع تطور الشعب فكلاماً ازدادت أساليب حياته ٣٠
الاجتماعية وتفاوتت جماعاته وخشي بأس تلك الجماعات إزداد لذلك اليوم جماعات
حيطة وقد بينا الظروف التي حدثت به إلى سن قانون الإتيافقات والمظاهرات
الجنائية فقانون التجمهر وهي بعينها التي قضت بوضع القانون الحالي

وقد أشارت المواد ٢٠، ٢١، ٢٢ من دستور البلاد إلى الاجتماعات والجمعيات بالباب الثاني الخاص بحقوق الأفراد وواجباتهم بما يأتي: —
المادة العشرون — للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره ولكن هذا الحكم لا يجري على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون. كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى

المادة الحادية والعشرون — للمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون

المادة الثانية والعشرون — لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فى ما يعرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم. أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات والسلطات النظامية والأشخاص المعنوية

وقد وضع المشرع القانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٢٣ مبيناً الحدود التى أشارت إليها المادة العشرون والتي أشار اليها معالى وزير الحقانية بالمدكرة التفسيرية للدستور المصرى بقوله

« وأضيف تحفظ مماثل لهذا ^(١) الى نص المادة (٢٠) التى تكفل

(١) يشير الى التعفظ الوارد بالمادة (١٥) الخاصة بحرية الصحافة عن جواز انذارها الخ. لوقاية النظام الاجتماعى والذى علله بالمدكرة التفسيرية بقوله « ولكن يبق هنالك استثناء واحد لا نذار الصحف أو تعطيلها أو الغتها بالطرق الادارية فان بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حالات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية كخطر الدعوة الى البلشفية الموجود الآن فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسلمين والموالين للقانون فكى يمكن انشاء تشريع لمكافئة أمثال هذه الدعوة الضارة نص فى المادة (١٥) الخ. »

المصريين حق الاجتماع بسكينة ومن دون حمل سلاح »

وقد كان تشريعنا من قبل خلواً من ذلك

وهذا القانون مأخوذ عن التشريع الفرنسي ولذا لا نجد من تاريخ ٣٢
نرجع اليه لبحثه الا الرجوع الى التشريع الفرنسي وبحث الادوار التي تاريخ هذا
تقلب فيها والبواعث التي كانت تؤدي الى تضيق هذه القيود تارة والى التوسيع
تسهيلها مرة أخرى والقانون

لم تعتبر مثل هذه الاجتماعات جرماً الا بسبب ما يحتمل أن الفرنسي
ينتج من الأضرار لا ما ينجم عنها في الواقع فلا يهتم بالنظر اليها وشراعه
من الوجهة المعنوية بل يكفي لتوقيع العقوبة مجرد اثبات الواقعة المادية
وهي الاجتماع بلا تصريح (١)

وهذا يؤدي بنا الى بحث مشروعية هذه الجريمة في ذاتها فمن
المبادئ العامة أن حرية الاجتماع حق طبيعي وأن المرء قليل بنفسه
وفي كل خطوة ينكشف ضعفه ولكنه كثير بأخوانه وبهم تظهر
قوته . فالاجتماع هو أساس حياة الانسان ورخائه ولكن استعمال
الحقوق غير المتنازع في مشروعيتها اذا تركت على علاقتها للجمهور بلا
قيود قد ينشأ عنها مساويء ولذا أحاط القانون كل نوع من حريتنا
بدائرة تحدد مجاله فالقانون يؤدي مهمة لا تقل عن هذه الحرية تقديساً
وهي اقرار هذه الحقوق والمعاقبة في الوقت نفسه على التماذي فيها (٢)

(١) شيفو وهيلي - جزء - ٣ بند ١١٥٢ صفحة ٣٥٧

(٢) » » » - » » - ١١٥٣ صفحة ٣٥٨

٣٣ وكان القانون الروماني بعد الاجتماعات ضمن الجرائم التي تعتبر
القانون ضد الحاكم (Lèse Majesté) كلما كانت مواجهة ضد الجمهورية
الروماني بخلاف ما اذا لم يكن لها أى غرض جنائي فإنها كانت مطلقة من كل
عقوبة

٣٤ وهذا المبدأ نفسه كان قوام التشريع الفرنسي القديم (١) وبعد
القانون تردد في هذا التشريع في العهد الاوسط الذي سبق قانون العقوبات
الفرنسي صار يقترب تدريجياً من هذا المبدأ المفيد للاجتماعات
القديم فبقانون ١٤ ديسمبر سنة ١٧٨٩ قررت الجمعية التأسيسية أن للأفراد
والعهد حرية الاجتماع بهدوء (Paisiblement) وبلا سلاح اجتماعات خاصة
الاولى وذلك لتحرير بعض طلبات أو التماسات

وبقانون آخر بتاريخ ١٣ - ١٩ نوفمبر سنة ١٧٩٠ (أن للأفراد حق
الاجتماع بهدوء وأن يسكوتوا فيما بينهم جمعيات حرة مع مراعاة القوانين
العامة)

ونص دستور سنة ١٧٩١ بالباب الأول أن حرية الأفراد في
الاجتماع بهدوء وبلا سلاح حق طبيعي ومدني وذلك مع مراعاة
اللوائح النظامية (Lois de Police) إلا أن استعمال هذا الحق لم يمس
عليه ربح من الزمن حتى أدى الى متاعب وقد أشار التقرير الايضاحي
لقانون ٢٩ - ٣٠ ديسمبر و ١٩ أكتوبر سنة ١٧٩١ الى أنه (في البلاد
الحررة حيث الدستور المبني على احترام حقوق الأفراد دعامة الوطن
فان عاطفة شريفة عميقة تربط جميع أفراد الشعب بهيئة الحكومة

ويكون اهتمامهم بها واشتغالهم بأمرها من أُلزم الواجبات فعوضاً عن اطفاء هذا القبس واتحاد هذه الشعلة المقدسة يرى من الواجب أن تتكاتف جميع المنظمات الاجتماعية على العناية بها. ويقابل هذا الصالح العام من جهة أخرى ما يقضى به النظام العام ومبدأ الحكومة التمثيلية فلا أثر لمثل هذه الجمعيات أو الاجتماعات السامية أو النوادي حينما تسود حكومة الفرد ، أما وقد كونها الدستور فقد عفته وخرجت عليه وبدلاً من حمايته وصيانتها سمعت في هدمه (وقد انبنى على ذلك أن الجمعية التأسيسية قيدت النوادي ببعض قيود منها الحظر عليها بالاشتراك بصفقتها العمومية في الحفلات العامة ونشر مباحثها إلا أن هذه القيود ألغتها حكومة جمعية الاتفاق (La convention) التي أقرت حق الافراد المطلق في الاجتماع وهذا الحق لم تمسه يد التعديل إلا بدستور - ه فركتيدور (Fructidor) السنة الثالثة حيث أنه حظر كل الجمعيات التي تكون ضد النظام العام والاشتراك في الجمعيات السرية ولو كانت أغراضها شرعية وبمقتضى قانون ٧ - فرميدور (Phermidor) السنة الخامسة الذي عنه أخذت (المواد ٢٩١ وما بعدها) من قانون العقوبات حظر بصفة عامة الجمعيات الخصوصية التي تشتغل بالمسائل السياسية وأخيراً نصت (المادة ٣٧) من قانون ١٩ - فركتيدور (fructidor) السنة الخامسة أن جميع الجمعيات التي تبث فيها مبادئ ضد الدستور تقفل

وذكرى هذه الجمعيات التي كان لها في عهد الثورة تأثير عظيم
على مستقبل البلاد هي التي جعلت فكرة الغائها تختتم لدى المشرع في
سنة ١٨١٠^(١) وتغيرت وجهة البحث في نصوص القانون في العهد
الحديث

الحديث فلم يعد بحثها من جهة غرض معين وما اذا كان جنائياً من عدمه وانما أصبح ينظر اليها بصفة عامة بقطع النظر عن غايتها وغرضها مادامت مشكلة ظاهرياً بالشكل الذى حدده القانون فلم يقف المشرع عند الرقابة فقط وانتظار حلول الضرر بل توقع ذلك ورأى توقي مثل هذا الضرر قليل وقوعه فوضع شروطاً لا انشاء مثل هذه الجمعيات قبل النظر فيما اذا كان يترتب على وجودها خطر من عدمه

وبذا أصبح البحث فى مشروعية العقوبة أكثر دقة لأننا اذا وضعنا هذه الجريمة فى صف الجرائم الأخلاقية (moral) لما وجدنا مسوغاً للعقوبة مع ما سبق أن بيناه من عدم الالتفات الى غرضها ولا اعتراض ذلك أيضاً مبادئ قانون العقوبات نفسه لانه لا يمكن التسليم بأن جمعية مشكلة بلا قصد جنائي ولا غرض غير أدبي ولا ضرر فى تكوينها تعتبر فى ذاتها منافية للأخلاق (immoral) ومن الواضح أن اجتماعاً كهذا لا يتأتى أن ينجم عنه ضرر ما مالم تتخط الدائرة التى سنت لها أو من خطر اجتماع كثير عدده أو اثارته العواطف بما يبثه من قوة فى النفوس فليس الموضوع جريمة يعاقب عليها . وانما اجراءات وضعت لتطبيقها فى صالح الهيئة الاجتماعية . فمن هذا يظهر أن مشروعية العقوبة هى الضرورة وليس محل البحث والسؤال هو من جهة المبدأ والحرية فقط وانما مقتضيات الظروف والاحوال فى كل زمان ولذا كانت اللوائح المتعلقة بالنظام مرنة بطبيعتها وتتمشى مع ضرورات كل عصر بخلاف الجرائم الأخلاقية التى تجد اساسها فى غريزة النفس وجوهر الضمير فهى مثله ثابتة لا تتغير

ويمثل هذا نظر الميسو جيزو (Guizot) إلى القانون حيث قال عند مناقشة قانون ١٠/٤/١٨٣٤ المعدل لقانون سنة ١٨١٠ : —

« لقد قلت ان المادة ٢٩١ لن تسجل بصفة ابدية في قانون شعب حر وليس هنالك من مانع يمنعني من أن أقرر مثل هذا اليوم فسيأتي كما أوّمل ساعة ترى فيها فرنسا أن في الغاء هذه المادة خطوة أخرى في سبيل التقدم نحو الحرية ولكن حتى نصل إلى هذا الحين أرى أن فطنة المجلس والسلطات العامة معاً تقضى بالاحتفاظ بها وأنه يجب تعديلها حسب مقتضيات الاحوال حتى تكون فعالة ضد الاجتماعات الواضحة خطورتها في الوقت الحاضر »^(١)

ويمكن الاستشهاد أيضاً بتشريع دول أخرى من هذا القبيل فالبرلمان الانجليزي وضع في سنتي ١٧٩٩ و ١٨١٧ بعض قيود مهمة لحق الاجتماع واعتبر غير قانوني كل جمعية يربط أعضائها قسم أو تسلسل الى دوائر مرتبطة ببعضها. ونجد مثل هذه النصوص في قوانين غيرها من الدول^(٢)

وقد وضع المشرع في سنة ١٩١٠ المواد ٢٩١ — ٢٩٤ من قانون العقوبات تحت عنوان الجمعيات والاجتماعات غير القانونية (Associations et réunions illicites) وقد أدخل على هذه المواد تعديلات متتالية بقانون ١٠ أبريل سنة ١٨٣٤ و ٢٨ يولييه سنة ١٨٤٨ وقد اعاد اليها الاخير حريتها مع بعض شروط لانهقادها — ثم قانون ٢٥ مارس سنة ١٨٥٢ و ٦ يونيه ١٨٦٨ وقد اعترف هذا القانون بالمادة

(١) شينو وهيلي جزء ٣ — بند ١١٥٥ صفحة ٣٦٠

(٢) » » » » — » » ١١٥٦ » ٣٦١

الاولى منه بحرية الاجتماعات بلا ضرورة لتصريح سابق فيما عدا الاجتماعات التي تشتغل ببحث الامور السياسية والدينية^(١) ثم وضع قانون ٣٠ يوليه سنة ١٨٨١ الذي ألغيت وعدلت بعض مواد بقانوني أول يوليه سنة ١٩٠١ و ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧ وهو معنون بالاجتماعات العامة (les réunions publiques) وأصبح هو وقانون ٢١ مارس سنة ١٨٨٤ عن النقابات الصناعية^(٢) (syndicats professionnels) الدستور الوحيد للاجتماعات خصوصاً وقد ألغيت المواد ٢٩١ - ٢٩٤ من قانون العقوبات الخاصة بالجمعية والاجتماعات غير القانونية ثلاث المواد الاولى بقانون أول يوليه سنة ١٩٠١ والرابعة بقانون ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥^(٣)

وكان قانون ٣٠ يونيه سنة ١٨٨١ حسب وضعه الاول ينص بالمادة الاولى منه على حرية الاجتماعات وانه يجوز عقدها بلا تصريح سابق مع مراعاة الشروط القانونية المبينة بالمواد التالية :-

يجب أن يسبق جميع الاجتماعات العامة إخطار مبين به تاريخ وساعة الاجتماع مضى من شخصين على الأقل متمعين بحقوقهما المدنية موضح به اسمهما وصناعاتهما ومحل اقامتهما يقيم أحدهما في الدائرة التي سيعقد فيها الاجتماع وذلك للجهات المبينة مع ضرورة تسليم ايصال عن هذا الاخطار ولا يجوز عقد الاجتماع قبل مضى أربع وعشرين ساعة عليه (المادة الثانية)

وتنقص هذه المدة الى ساعتين بالنسبة للاجتماعات الانتخابية العامة المشار اليها بالمادة الخامسة عندما يكون انعقادها بين فترة الدكرتو الذي يدعو للانتخابات

(١) شيفو وهيلي جزء ٣ — بند ١١٥٨ صحيفة ٣٦٤

(٢) وقد أجاز هذا القانون تكوينها بلا تصريح سابق ويعترف بشخصيتها المدنية كما انه يجيز اتحاد النقابات ولكنه لا يعترف لهذا الاتحاد بالشخصية المدنية (راجع شيفو وهيلي) جزء ٣ — صفحة ٣٨١ — ٣٨٧

(٣) شيفو وهيلي جزء ٣ — بند ١١٦٠ — ١١٨١ صفحة ٢٧٠ — ٤٠٩

واليوم المحدد له ويجوز أن يكون انعقادها في يوم اعطاء الاصوات نفسه اذا كان يباشر في هذا اليوم عدة أدوار من الانتخابات (المادة الثالثة)
ويجب أن يبين في الإخطار موضوع الاجتماع وما إذا كان محاضرة أو مناقشة
(المادة الرابعة)

والاجتماعات الانتخابية هي التي يكون الغرض منها الاختيار أو الترشيح الى المراكز العامة النيابية ولا يشترك فيها إلا الناخبون في المقاطعة والمرشحون أو وكلاؤهم وأعضاء المجلسين (المادة الخامسة)

ولا يجوز عقد الاجتماعات في الطرقات العامة ولا أن يمتد انعقادها الى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلا فيما عدا الدوائر التي يمتد فيها ادارة المحال العامة الى ما بعد هذه الساعة فانه يجوز فيها استمرارها الى الساعة المحددة لتلك المحال (المادة السادسة)
ويبقى معمولاً بتحضير النوادي (المادة السابعة)

ويجب أن يكون لكل اجتماع مجلس ادارة مكون من ثلاثة أشخاص على الأقل وتسكون مهمته حفظ النظام ومنع كل ما يخالف القانون ومراعاة أن يكون للاجتماع صبغته المبنية بالاخطار ومنع كل خطابة ضد النظام أو الآداب العامة أو يشمل تحريضا على أفعال تعد جنائية أو جنحة

وفي حالة عدم بيانهم في الاخطار يكون انتخابهم بواسطة المجتمعين
ويعتبر مجلس الادارة أو الوقعون على الاخطار حين اختيار أعضاء المجلس مسؤولين عما يخالف المواد (٦ ، ٧ و ٨) من هذا القانون (المادة الثامنة)
ويجوز نذب أحد الموظفين الاداريين أو القضاة للحضور في الاجتماع وله حق اختيار المكان الذي يستقر فيه

ولا يجوز لهذا التدبؤ فض الاجتماع مالم يطلب ذلك بمجلس ادارته أو يحدث تصادم أو شغب (المادة التاسعة)

وجميع المخالفات التي ترتكب ضد هذا القانون تعاقب بمقوابة المخالفات وهذا مع عدم الاخلال بما يتعلق بالجرائم أو الجنح التي يمكن أن تقع أثناء الاجتماع
(المادة العاشرة)

وتطبق المادة (٤٦٣) من قانون العقوبات عن الظروف المخففة على مواد هذا القانون وتسقط الدعويان العمومية والمدنية بمضى ستة شهور (المادة الحادية عشرة)

وببقى قانون ٢٨ يوليه سنة ١٨٤٨ ملغى عدا المادة (١٣) التي تحظر الاجتماعات السرية ويلغى أيضا قانون ٢٥ مارس سنة ١٨٥٢ وقانون ٦ — ١٠ يونيه سنة ١٨٦٨ وجميع النصوص المخالفة لهذا القانون (المادة الثانية عشرة) ويسرى هذا القانون على الممتلكات المثلة في البرلمان (المادة الثالثة عشرة)

هذه نصوص قانون سنة ١٨٨١ وقد شرح مقرر هذا القانون أمام مجلس النواب مغزاه بقوله (ان في تحديد حق الاجتماع بتعليقه على تصريح سابق مامعناه في الواقع الغاؤها) وقد علق (شيفو وهيلي) على هذا القانون (جزء ٣ — صفحة ٣٦٦ — ٣٧٠) مشيراً بانه وفق بين حقوق الافراد في البلاد الحرة وضرورة النظام العام.

ولكن لم يحمد المشرع الفرنسي عندهذا الحد بل صحت نبوءة مسيو (Guizot)^(١) اذ أنه بعد مضي عشرين سنة أخرى أى بقانون أول يوليو سنة ١٩٠١ ألغيت المادة السابعة منه والمادة الثالثة عشرة من قانون ٢٨ يوليو سنة ١٨٤٨ المشار اليها بالمادة الثانية عشرة من قانون سنة ١٨٨١ — ثم سار المشرع خطوة أخرى هي الختامية في هذا التشريع الى هذا التاريخ حيث نص بقانون ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧ على ما يأتي: —

٣٦
قانون سنة — المادة الاولى — الاجتماعات العامة مهما كان موضوعها يمكن عقدها بلا اخطار سابق ١٩٠٧

(١) راجع صفحة ٨٥ من هذا الكتاب

المادة الثانية - يلغى كل ما خالف هذا القانون من نصوص
قوانين ٣٠ يونيو سنة ١٨٨١ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ و ٢ يناير سنة ١٩٠٧
المادة الثالثة - تصدر تعليمات من الجهة الادارية تبين شروط
تطبيق هذا القانون في الجزائر وغيرها من المستعمرات^(١)
وبمحكم هذا القانون تعتبر المواد من ١ - ٥ من قانون ٣٠ يونيو
سنة ١٨٨١ ملغاة - هذا عدا ما الغاه قانون أول يوليو سنة ١٩٠١ م
سبقت الاشارة اليه .

٣٧
تسريعا
هذا هو أساس التشريع في هذا الموضوع وهذه تقلباته في فرنسا
ولننظر الآن الى الروح التي سار بها المشرع المصري
سبق أن بيننا المواد (٢٠٢١ر٢٢) من دستورنا الجديد^(٢) التي تقرر
حقوق الافراد بهذا الشأن ولا يفسر القيود القانونية التي أشارت اليها
الا الرجوع الى مناقشات لجنة وضع الدستور التي دارت بشأنها حتى
تتبين منها الحد الذي كانت ترمى اليه وما سوغته من حرية في هذا السبيل

محضر لجنة الدستور

بالجلسة التاسعة عشرة

٣٨
مباحث لجنة
الدستور
ثم تليت المادة ١٨ وهذا نصها
للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا
للمناقشة فيما يعن لهم من المسائل من أى نوع كانت وليس لاحد من

(١) راجع ما دار من المناقشات بشأن هذا القانون أمام المجلس في (D.P. 1907 4.57)

(٢) وهذه الحقوق مقررة في الدستور الالماني الجديد (مادة ١٢٣) والبايجي (مادة ١٩)
واليوناني (مادة ١٠) ومقرر حق انشاء الجمعيات الملاحق بذلك (Association) بالمادة

(١٢٤) من الدستور الالماني والمادة (١١) من الدستور اليوناني و (٥٦) من الدستور السويسري م - ١٢

رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة لهم في هذا الصدد إلى اشعار البوليس أو تصريح سابق ولكن لا يسري هذا الحكم على الاجتماعات التي تحصل في المحال العمومية إذ هذه يلزم لها إشعار البوليس مقدماً ويكون له حق حضورها ولا على الاجتماعات التي تحصل في العراء إذ هي خاضعة تماماً لقوانين البوليس

فتقررت الموافقة عليها بالاجماع ثم تليت المادة (١٩) وهذا نصها للمصريين حق الاشتراك وفق المقرر بالقوانين التي تبين كيفية استعمال هذا الحق

فتقررت بالاجماع الموافقة عليها مع تغيير كلمة (حق الاشتراك) بكلمة حق تكوين الجمعيات^(١) (Association) ثم تليت المادة ٢١ وهذا نصها :

ولكل مصرى أن يخاطب الساطات العامة باسمه الخاص وذلك بعرائض تكون موقعاً عليها من واحد أو أكثر. أما العرائض الاجتماعية فلا تكون إلا من الهيئات النظامية والاشخاص المعنوية الشيخ بخيت : — ما هي العرائض الاجتماعية فلو قدرنا ان اهالى

(١) الجلسة التاسعة عشرة الساعة ٩ والدقيقة ٤٠ صباحاً من يوم الثلاثاء ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٢ بقاعة المجلس البلدى بالاسكندرية تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد حشمت باشا وفيهارأت الهيئة أن تنتقل الى المناقشة في مشروع حضرة عبدالعزيز فهمى بك المتعلق بحقوق الافراد وبحث مواده (جريدة السياسة — العدد ١٢٤ المؤرخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢٣) وكان أرجى البحث فيها وهي القواعد ٩٨ وما بعدها من الجلسة السابعة عشر جريدة السياسة — العدد ١٢١ المؤرخ في ١٩ مارس سنة ١٩٢٣) بحسب اقتراحات عرضت من حضرة عبد العزيز فهمى بك وذلك حين طبعها ودرسها

بلد واحد لهم مصلحة واحدة هل يمنعون من تقديم عريضة واحدة
منهم بطلب تحقيق مصلحة مشتركة

معالي الرئيس - الممنوع هو دعوى النيابة من أحد عن المجموع
الالهيئات النيابة والاشخاص المعنوية طبقاً للمادة
ووافقت الهيئة على هذا البيان^(١)

يوصلنا هذا الى ذكر نص القانون بعد أن أصبحت أمامنا صفحة
واقية تكشف سبيله وتنبئ ماضيه وميزانا به تقدر احكامه وقوده

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣

٣٩

نص

القانون

بتقرير الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية^(٢)

نحن ملك مصر

بما أن حق الاجتماع لم تعترف به ولم تنظمه القوانين المصرية بعد
وبما أنه من الضروري ومن اللائق الاعتراف بهذا الحق وتقرير
حدوده واحكامه لكي يتسنى للاهالي الاشتراك في الحياة العامة للبلاد
على وجه هادي، منتظم

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء
رسمنا بما هو آت

(١) جريدة السياسة العدد (١٢٨) المؤرخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣

(٢) الوقائع المصرية - عدد ٥٧ المؤرخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٣ وبلغمحاكم بتأشور الحقاينة

المؤرخ ٦ يونيه ١٩٢٣ - ٢١ شوال ١٣٤١

الفصل الاول - في الاجتماعات العامة

- مادة ١ - الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون
- مادة ٢ - يجب عل من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخطر بذلك المحافظة أو المديرية فإذا كان يراد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أخطر سلطة البوليس في المركز ويكون الاخطار قبل عقد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل وتنقص هذه المدة الى أربع وعشرين ساعة اذا كان الاجتماع انتخابياً
- مادة ٣ - يجب أن يكون الاخطار شاملاً لبيان الزمان والمكان المحددين للاجتماع ولبیان موضوعه . ويجب أن يبين به كذلك اذا كان الغرض منه محاضرة أو مناقشة عامة أو اذا كان الاجتماع انتخابياً . كما يجب أن يتضمن بيان تأليف اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة وذلك استدراكاً للحالة التي لا ينتخب فيها المجتمعون لجنة ويجب أن يوقع على الاخطار من خمسة أو من اثنين اذا كان الاجتماع انتخابياً من أهل المدينة أو الجهة التي سيعقد فيها الاجتماع النواطين فيها المعروفين بين أهلها بحسن السمعة المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية .
- ويبين كل من هؤلاء الموقعين في الاخطار اسمه وصفته وصناعته ومحل توطئه
- مادة ٤ - يجوز للمحافظ أو المدير أو سلطة البوليس في المركز منع الاجتماع اذا رأوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الامن العام بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملائسة له أو بأى سبب خطير غير ذلك . ويباغ إعلان المنع الى منظمى الاجتماع أو الى أحدهم بأسرع ما يستطاع وقبل الموعد المضروب للاجتماع بست ساعات على الأقل ويعلق هذا الاعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وينشر في الصحف المحلية إذا تيسر ذلك . ويجوز لمنظمى الاجتماع أن يتظلموا من أمر المنع الى وزير الداخلية فإذا كان الامر صادراً من سلطة بوليس المركز فيقدم بالتظلم الى المدير .

أما الاجتماعات الانتخابية فلا يجوز منعها أبداً
مادة ٥ — لا يجوز عقد الاجتماعات في أماكن العبادة أو في المدارس أو في
غيرها من محال الحكومة إلا إذا كانت المحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع
لأجلها تتعلق لغاية أو لغرض مما خصصت له تلك الأماكن والمحال
ولا يجوز على أية حال أن تمتد هذه الاجتماعات إلى ما بعد الساعة الحادية عشرة
ليلاً إلا بأذن خاص من البوليس

مادة ٦ — يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من
الاعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج
على القوانين كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته المبينة في الاخطار وأن تمنع كل
خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على تحريض على الجرائم .
فاذا لم ينتخب المجتمعون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الاعضاء المبيينين بالاخطار
مادة ٧ — للبوليس دائماً الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والامن ومنع
كل انتهاك لحرمة القانون ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه .
ويجوز له حل الاجتماع في الاحوال الآتية :

أولاً — اذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو اذا لم تقم اللجنة بوظيفتها
ثانياً — اذا خرج الاجتماع عن الصفة المبينة له في الاخطار
ثالثاً — اذا أقيمت في الاجتماع خطاب أو حدث صياح أو أُنشئت أناشيد
مما ينضمّن الدعوة الى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص
عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين
رابعاً — اذا وقعت جرائم أخرى في أثناء الاجتماع
خامساً — اذا وقع اضطراب شديد

مادة ٨ — يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل
اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص

ليس بيدهم دعوة شخصية فردية . ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :
أولاً — أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم
ثانياً — أن يكون قاصراً على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم
ثالثاً — أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لاجراء الانتخاب

الفصل الثاني — في المظاهرات في الطريق العام

مادة ٩ — تسرى أحكام المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية والعقرتان الأولى والثالثة من المادة الثالثة والفقرات الأربع الأولى من المادة الرابعة والعقرتان الأولى والثانية (٢ و ٣ و ٤ و ٥) من المادة السابعة على كل أنواع الاجتماعات والمواكب والمظاهرات التي تقام أو تسير في الطرق أو الميادين العامة والتي يكون الغرض منها سياسياً ويجوز في كل حين للسلطات الميينة في المادة الثانية أن تقرر مكان الاجتماع أو خطة سير الموكب أو المظاهرة على أن تعلن المنظمين بذلك طبقاً لحكم المادة الرابعة . فإذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة تشييع جنازة فإن الاعلان الصادر من السلطة بمنع الموكب أو بتحديد خطة سيره يبلغ الى القائمين بشؤون الجنازة من أسرة المتوفى

مادة ١٠ — لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من الحق في تفريق كل احتشاد أو تجمع من شأنه أن يجعل الامن العام في خطر أو تقييد حقه في تأمين حرية المرور في الطرق والميادين العامة

الفصل الثالث — في العقوبات والاحكام العامة

مادة ١١ — الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير

أخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مئة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين

وكل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً أو بأحدى هاتين العقوبتين

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين. ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصاً عليه في قانون العقوبات أو في القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو في أى قانون آخر من القوانين المعمول بها

مادة ١٢ — لوزير الداخلية أن يصدر بقرار منه الأحكام التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون

مادة ١٣ — على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

صدر بسراى عابدين فى ١٤ شوال سنة ١٣٤١ (٣٠ مايو ١٩٢٣)

فؤاد

بأمر صاحب الجلالة الملك

رئيس مجلس الوزراء

محى ابراهيم

وزير الحقانية

احمد ذو الفقار

٤٠ بهذا القانون وضع المشرع قاعدة المسؤولية أساسها مجرد المخالفة المادية للقواعد
تقرير هذه الميمنة به وهذا ما حدا بنا الى الاشارة فيما سبق بأنها نوع من المسؤولية السلبية فليست
المسؤولية كبقية الجرائم يعاقب فيها على الفعل أو العمل الايجابي
(délit d'action ou de commission) وهو القاعدة وما عدا ذلك
الاستثناء (délit d'inaction ou d'ommission) وهذه تكون في الغالب
أقل أهمية من حيث خطورتها ولا تكاد تتعدى المخالفات ومن هذا النوع
الجرائم الواردة في قانون الاجتماعات والمظاهرات وهي خرق لامر أو منع يحذره
القانون ومثلها مثل المخالفات تعاقب دون نظر الى حسن أو سوء نية مرتكبها
ومن هذا يظهر الفرق في تقدير المسؤولية والخطورة المترتبة عليها فالتهم يسأل عن
حالة سلبية ولو لم تكن لديه أية نية إجرام وهو يحاكم في الواقع عن مخالفة مادة
لا ينظر فيها الى سوء القصد من عدمه أو هي جنح من نوع المخالفات
(délit-contravention) لأنها بطبيعتها مخالفة ولا تعد جنحة الا من حيث
عقوبتها وستأتى الاشارة الى ذلك عند الكلام عن الجرائم التي ترتكب بواسطة
الصحف وغيرها من طرق النشر

٤١ وقد قررت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بالأحكام
المعاهد التأديبية للمعاهد الدينية المبدأ المقرر بالمادة الخامسة من هذا القانون ونصها : —
الدينية (كل من يلقي من غير الطلبة والمدرسين والموظفين خطبا أو محاضرة سياسية
والاجتماعات أو يقوم بتوزيع منشورات أو مطبوعات سياسية أو يعرضها للبيع بالجامع
الازهر أو باحد المعاهد الدينية العلمية الاسلامية أو المساجد فعلى مستخدمي
الاماكن المذكورة إخراجها فاذا امتنع وتعذر إخراجها كان لهم أن يستعينوا
برجال الحفظ في إخراجها بالقوة وهذا مع عدم الاخلال بتطبيق أحكام قانون
العقوبات عند الاقتضاء)

وأصدرت وزارة الاوقاف تطبيقا للمادة الخامسة من قانون الاجتماعات
منشورا بهذا المعنى

(ونصت المادة ٨٤) من قانون الانتخاب بالباب الخامس الخاص بجرائم الانتخاب على ما يأتى :

المظاهرات (ويعاقب بالعقوبة المبينة فى المادة السابقة « الحبس أو غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى » كل من أخل بحرية الانتخاب أو بنظام إجراءاته باستعمال القوة أو التهديد أو الاشتراك فى تجمهر أو صياح أو مظاهرات)
وتأثيرها على الانتخابات
وظاهر من نص هذه المادة أن المعاقب عليه هو الالتجاء للمظاهرات كعمل إيجابى وذلك لغرض عينته المادة وهو الإخلال بحرية الانتخاب

٤٣ وقد أصدرت حكمدارية بوليس القاهرة منشورا بخصوص هذا القانون وزعته على أقسام البوليس وهذا نصه بعد المقدمة : —

تعليمات (من الآن فصاعداً لا يجوز عقد اجتماعات أو مظاهرات عمومية إلا بعد استيفاء الإجراءات المنوطة عنها فى قانون الاجتماعات)
البوليس

طلبات الترخيص بعقد الاجتماعات أو المظاهرات تقدم أولاً لجناب مساعد حكمدار الفرقة المزمع انعقاد الاجتماعات أو المظاهرات فى دائرتها — ويجب تقديم الطلبات على أورنيك مخصوص أعد لهذا الغرض حسب النموذج طيه وسيصرف هذا الأورنيك لمكاتب الفرق

عند وصول الطلبات تعمل التحريات اللازمة بمعرفة حضرات مساعدى الحكمدار بالفرق وترسل منهم الطلبات للمحافظة مؤشراً عليها بتوصياتهم بحسب ما يرى . وعند التوصية بالرفض تذكر الأسباب

التصاريح تصرف من قلم تنفيذ اللوائح بالمحافظة وتسلم لمقدمى الطلبات

٤٤ خص قانون الاجتماعات القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٠ بالذكر وهو
المظاهرات أول منبه للعلاقة بينهما إذ أن المظاهرات لا تخرج عن كونها تجمهرات من الناس وغاية ما هنالك عدم اقتصارهم على مجرد الاجتماع والتجمهر بل والتجمهر يزيد على ذلك باظهار غضبهم أو سخطهم أو سرورهم وذلك بطرق عدة

كالصياح والنشيد ورفع الأعلام وهذا يعطى التجمهر صفة المظاهرة
وسيان موقف المجتمعين في مواجهة رجال السلطة إذا ما صدر
أمر بالتفرق إلا أنا مع هذا نجد خلافاً من حيث العقوبة التي قضى
بها كل من القانونين

فالمادة الأولى من قانون التجمهر نصت بأن كل من بلغه الأمر
بالتفرق ورفض طاعته أو لم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة
شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً

والمادة الحادية عشرة من قانون الاجتماعات والمظاهرات تنص
بالفقرة الثانية بأن (كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع....
أو يعصى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق يعاقب بالحبس لمدة لا
تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً أو بأحدى
هاتين العقوبتين) فهل من خلاف بين الحالين يبرر الخلاف في تقدير
العقوبة — اللهم إلا ما نص عليه قانون التجمهر من قصره على خمسة
أشخاص أو ما يزيد على ذلك وكونه من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر
ولكن هل يمكن تصور مظاهرات تقل عن هذا عدداً ؟ وهل
يؤخذ من لفظها أن عدد أفرادها يفوق ذلك بمراحل ؟ وعن الثاني
هل اشترط المشرع وقوع الخطر فعلاً ؟ ألم يكتف بالقول بأنه من شأنه
أن يجعل السلم في خطر وهذا تقدير اعتباري يمكن تطبيقه أيضاً
بالنسبة للمظاهرات خصوصاً إذا لوحظ الرأي الذي أبداه النائب العمومي
في المنشور الذي بلغه للنيابات بهذا الشأن (١)

(١) راجع صفحة (٧٨) بند (٢٩) من هذا الكتاب

وبعد هذا ومع عدم وجود مبرر للخلاف من حيث تقدير العقوبة بين الحالتين ألا يمكن القول بأن المشرع بنصه هذا أدخل تعديلاً على العقوبة الواردة في قانون التجمهر خصوصاً وأنه أشار إليه في ديباجة هذا القانون مما يؤخذ منه أنه مقدر له واع لنصوصه

وقد صدر قانون بتقرير الأحكام الخاصة بشركات التعاون الزراعية المصرية ٤٥ ومع ارتباطها بهذا البحث من حيث كونها جمعيات مؤسسة لغرض معين إلا أنه لا يهملنا إلا الإشارة إلى المادة الثالثة منه ونصها كالآتي : —

لهذه الشركات أن تعنى بالدفاع عن المصالح الزراعية بصفة عامة وبرقيها
ولكن لا يجوز لها أن تشغل بالمسائل السياسية أو الدينية أو تقديم المساعدة أو
المعونة بأي وسيلة بالذات أو بالواسطة إلى الأحزاب السياسية والا كان جزاؤها الحل (١)

٤٦ ما كاد يظهر هذا القانون حتى ادهفت الأقلام لنقده ووجهت السهام
نحوه باعتباره قيداً جديداً يضاف إلى ماعداه من القوانين المقيدة للحرية
فرأى وزير الحقانية دفع ما داخل النفوس من حيث تقدير الضرورة
الملجئه لسنه وإزالة ما تركه النقد من أثر في النفوس وإثارة الأذهان بشأنه
ليعلم الجمهور أن الحكومة ما توخت في تشريعها إلا السنن الذي سار
عليه غيرها من الحكومات التي سبقتها في هذه التطورات فأظهر ذلك
للملأ في حديث نشره المقطم (٢) وشفعه ببيان نشر به أيضاً (٣) مقارناً
ذلك بتشريع الدول الأجنبية في هذا الموضوع ومن المتم له نشرهما

(١) القانون رقم — ٢٧ لسنة ١٩٢٣ الوقائع المصرية العدد (٧٢) المؤرخ ١٩ يوليو سنة ١٩٢٣

(٢) المقطم — العدد المؤرخ ١٣ يونيو سنة ١٩٢٣ — ٢٨ شوال سنة ١٣٤٣

(٣) المقطم — العدد المؤرخ ١٤ يونيو سنة ١٩٢٣ — ٢٩ شوال سنة ١٣٤١

مربى

لحضرة صاحب المعالي احمد ذو الفقار باشا وزير الحفانية

كثرت الاقوال والانتقادات على قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية وهو القانون الذى صدر أخيراً وتناولته الصحف والكتاب بالبحث والتحليل فمن قائل ان هذا القانون لا لزوم له ولم يأت فى محله ومن قائل انه يشل حرية الاجتماع لاسباب فى دور الانتخابات القادمة التى هى الاولى للبرلمان المصرى ونعتوه أيضاً بالغموض والتناقض ، وشدد بعضهم فى النقد فسماه قانون تحريم الاجتماعات وقالوا انه قانون لا مثيل له فى البلاد المتقدمة ، وانه مناقض للدستور وانه يخول البوليس سلطة لم يمنحه الدستور اياها ، وغير ذلك . والحكومة التى سنت هذا القانون ساكتة على جميع هذه الأقوال . ولما كان الجمهور يتوق بالطبع الى معرفة رأى الحكومة فيها والوقوف على الأغراض التى ترمى اليها تبادر الى ذهننا ان وزارة الحفانية التى تعطى للقوانين المصرية صيغتها النهائية بواسطة لجنتها الاستشارية للتشريع هى المصدر الذى يمكننا أن نتال منه المعلومات الوافية بهذا الصدد . فرجونا من حضرة صاحب المعالي احمد ذو الفقار باشا وزير الحفانية أن يسمح لمندوبنا بالاستفسار عن الروح الذى سن به القانون المذكور فتكرم معاليه وأذن له بموافاة معاليه فى وقت يسمح أن يحضر الحديث من طلب من معاليه من الصحف الاخرى أن يحادثه فى هذا الشأن وان لا بأس من القاء الأسئلة وتدوين اجابات معاليه عليها ونشر الحديث فى المقطم وفى غيره ليقف الجمهور على أغراض القانون وما خذه

قال معاليه ان الدستور المصرى يعترف للمصريين فى (المادة ٢٠) منه بحق الاجتماع فى هدوء وسكينة بدون مداخلة البوليس ولكنه يخرج « الاجتماعات العامة » منه ويجعلها خاضعة لأحكام القانون . وفى الدستور البلجيكى نص مماثل هذا معنى

ومبنى وهونص (المادة ١٩) منه . ومن المبادئ الدستورية المعمول بها في فرنسا من عهد الثورة الكبرى سنة ١٧٨٩ الى الآن والمنصوص عليها في بعض قوانينها النظامية أن الدستور يضمن الأفراد حرية الاجتماع بهدوء وبدون سلاح بشرط الخضوع لقوانين البوليس . (والمادة ٣٢) من الدستور الايطالى أكثر صراحة أيضاً فقد اعترفت بحق الاجتماع بهدوء ومن دون سلاح طبقاً للقوانين التى يمكن أن تنظم هذا الحق فى مصلحة المنفعة العامة واشترطت أن تكون الاجتماعات التى تعقد فى المحال العمومية أو فى المحال المباحة للجمهور خاضعة تماماً لقوانين البوليس فالقانون المصرى الجديد يمكن اعتباره تنفيذاً لنص دستورنا الجديد أو تكملة المادة ٢٠ منه وليس هو كما قيل مناقضاً للدستور فى أهم مبادئه ؛ فالدستور يعترف للمصريين بحق عقد الاجتماعات الخاصة ضمن الحدود المشروعة طبعاً وهذا القانون يعترف لهم بحق عقد الاجتماعات العامة أيضاً ضمن الحدود المشروعة المبينة فيه ولم يكن ذلك معترفاً به من قبل فى التشريع المصرى بخلاف ما قيل من أن حرية الاجتماع كانت مشروعة من قبل فإنها لم تكن معترفاً بها لا فى القانون النظامى ولا فى غيره بل يمكن القول أن قانون التجمهر الذى صدر فى سنة ١٩١٤ فى أوائل الحرب كان يحظر على نوع ما كل تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص . أما القانون الجديد فيعترف صراحة بحرية الاجتماعات وبحرية المظاهرات فى الطرق العمومية . وفى هذا الاعتراف مصلحة للحالة السياسية الحاضرة من حيث تنظيم الاجتماعات للانتخابات وغيرها لا معاكسة لها كما قد توهم بعضهم . ولا يصح أن تعتبر الحدود القانونية مناقضة لمبدأ الحرية فان الحرية لا تفيد الاطلاق من كل قيد بل تفيد العمل ضمن القيود التى تحترم حقوق الغير وأول هذه الحقوق حق الدولة فى المحافظة على الامن العام

فستل معاليه : تعلمون معاليكم أن الشعب يئن من نير الاحكام العرفية وكثرة ما وضعته من القيود وكان يأمل أن تعترف له حكومته الوطنية بحرية واسعة فى استعمال حقوقه العامة أفليس هذا القانون مخالفاً لهذه الروح ؟
فأجاب معالى الوزير : أن الحالة النفسية التى تذكرها هى السبب الذى جعل

بعض الناس ينتقدون قانون الاجتماعات . ولكن هذه الحالة النفسية الوقتية التي ستزول باذن الله يجب أن لا يترتب عليها نسيان المبادئ العامة وأصول التشريع فمن المعلوم أن تنظيم استعمال الحقوق العامة ليس سلباً لهذه الحقوق فكما أن تنظيم الاعمال الانتخابية مثلاً وتنظيم حقوق الملكية الفردية ليس سلباً لحق الانتخاب أو لحق الملكية كذلك تنظيم حق الاجتماع ليس سلباً لهذا الحق . وإذا كانت العامة غير المتنورة تظن أن الحرية هي الاطلاق من كل قيد فالخاصة المتنورة يجب عليها أن تفهم أن الحرية المطلقة من كل قيد وتنظيم تفود طبعاً الى الفوضى

سئل معاليه : مع اعترافنا بحق الدولة في المحافظة على الأمن العام ألا ترون معاليكم أن السلطة الممنوحة المطلقة للبوليس واسعة قد يسىء استعمالها ؟

فأجاب معاليه : ان ما يحويه القانون من النصوص الخاصة بسلطة الادارة والبوليس هو من الاحكام المندرجة على وجه العموم في القوانين الاوروبية الماثلة له لاسيما القوانين الفرنسية والاطالية والبلجيكية ولا يمكن نعت تشريع تلك البلاد بأنه مخالف لروح الحرية وللمنحى الدستوري أو الديوقراطي وملخصها أن منظمى المظاهرة أو الاجتماع يجب عليهم اخطار الادارة بعزمهم . ولا يصح الادارة منعها الا لسبب جوهري . ويجب أن يكون لكل اجتماع أو مظاهرة لجنة مشكلة من بعض وجوه الناس المعروفين ليكونوا مسؤولين عن حسن النظام وعدم خروج الاجتماع أو المظاهرة عن الغرض الذي نظماً لأجله ، وللبوليس أن يحضر هذه الاجتماعات . وليس له أن يحلها الا لسبب من الأسباب الجوهرية المبينة في القانون بتدقيق يمنع البوليس من التوسع في التطبيق ، فان عدم تشكيل اللجنة أو خروج الاجتماع عن الغرض الذي ذكر في الأخطار أو وقوع جرائم منصوص عليها في القوانين في أثناء الاجتماع أو وقوع اضطرابات جسيمة بين المجتمعين — كل هذه الأمور هي من الحوادث الواقعية التي لا تحتمل تأويلًا يخشى من اساءة استعماله . وفي هذا كله مطابقة تكاد تكون حرفية لما نص عليه في قوانين البلاد الاخرى .

وليس المقام الآن مقام القاء محاضرة في مقارنة التشريع

سئل معاليه : ان بعضهم لا يكتفون بهذه التأكيدات ويودون الوقوف على

التفاصيل فهل تتكرمون معاليكم ببيان بعض وجوه المقارنة التي أشرت اليها .
فأجاب معاليه ان الواجبات المفروضة على الشعب في هذا القانون والحقوق
المحمولة فيه للبوليس تتلخص في ثلاثة أمور : أولاً ضرورة اخطار البوليس . ثانياً
حق البوليس في منع الاجتماع قبل عقده . ثالثاً حق البوليس في حل الاجتماع في
أثناء عقده .

فعلى النقطة الأولى ، قد اتفق القانون الفرنسي الصادر في ٣٠ يونيه سنة
١٨٨٨ والقانون الايطالى الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٩ بالنص الصريح على ضرورة
اخطار البوليس قبل عقد الاجتماع بأربع وعشرين ساعة . ولوقارنت بين القانون الفرنسي
وقانوننا المصري لوجدت أنهما يكادان يكونان نسختين من أصل واحد مع تعديلات
بسيطة اقتضتها ظروف المكان والزمان غير أنه على أثر صدور قانون فصل
الكنيسة عن الحكومة في فرنسا وعلى أثر مآراء بعض رجال الادارة من ضرورة
الزام السكينة خدمة الكنائس باخطار جهة الادارة عن كل اجتماع ديني في كنائسهم
قد صدر قانون جديد في سنة ١٩٠٧ يهدف من قانون الاجتماعات ضرورة الاخطار
عنها قبل عقدها . انما يحفظ للبوليس حق حضورها وحق حلها لدى الاقتضاء .

وعلى النقطة الثانية اتفقت أحكام محاكم البلجيك وآراء فقهاءها على أن النص
في الدستور على حرية الاجتماع لا يمنع حق البوليس في منع الاجتماع قبل عقده اذا
ترأى له انه سيعترب عليه اخلال بالأمن العام عملاً بالقانون الصادر في زمن
الثورة الفرنسية الكبرى . (عند ما كانت البلجيك تابعة لفرنسا) في ٢٤ أغسطس
سنة ١٧٩٠ الذي كان معمولاً به في فرنسا لغاية سنة ١٨٨١ أيضاً .

وعلى النقطة الثالثة : قد اتفقت القوانين المشار اليهما في تلك البلاد على
الاعتراف بحق البوليس في حل الاجتماع أو المظاهرة بالقوة وخولته هذا الحق
بنصوص أوسع من نص المادة ٧ من قانوننا المصري التي عينت أحوال الحل
تعييناً دقيقاً يحول دون اساءة التصرف في استعماله بمعرفة البوليس .

ومن المفهوم أن جهة الادارة لا تندب من رجال البوليس لحضور الاجتماعات ،
إلا الضباط الذين تثق بحسن ادارتهم وأخلاقهم على انه يفرض اساءة واحد

منهم لاستعمال السلطة المخولة له فان أمر ذلك لا بد أن يصل الى مسامع الجهة المختصة . وفي الاحكام التأديبية ضده مثل له وعبرة لغيره الذين يكلفون بأمثال هذه المأموريات . والمتبادر الى الذهن أن وزارة الداخلية ستضع تعليمات وافية في هذا الشأن ايضاحاً للغرض المقصود من السلطة المخولة للبوليس ولا سيما أنه قد نص في القانون على أن لوزير الداخلية أن يصدر قراراً بما يتخذ من التدابير لأجل تنفيذه

سئل معاليه : يخشى الناس أن تشمل الاجراءات الادارية حركة الاجتماعات العامة بمناسبة الانتخابات

فقال معاليه : ان ما يوجد في القانون من الأحكام الخاصة بالاجتماعات والمظاهرات الانتخابية لا يقصد منه الا تسهيل عقدها فقد نص على عدم جواز منعها فضاهاى القانون المصرى بذلك أبعد القوانين الاوروبية شأواً في الديمقراطية وجعل ميعاد الاخطار عنها مقصوراً على أربع وعشرين ساعة قبل عقدها بدلاً من ميعاد الثلاثة الايام المفروض في حالة الاجتماعات والمظاهرات الاخرى وحدد معنى الاجتماع الانتخابى تحديداً واضحاً مأخوذاً عن القانون الفرنسى

سئل معاليه : يرى البعض أن الحكومة بوضعها هذا القانون حرمت كل الاجتماعات السياسية وجعلت التحكم في اجتماع الجماهير نظاماً عادياً تبيحه الحكومة اذا أرادت وتمنعه اذا شاءت . فما رأى معاليكم في هذا الانتقاد

فأجاب معاليه : ان هذا الكلام توسع في غير محله . ولا أرى سبباً لاساءة الظن بالحكومة الى درجة القول أنها ستمنع كل اجتماع سياسى . كيف يخطر ذلك لها وهي التي اجتهدت وأسرعت في نشر الدستور وقانون الانتخاب ؟ يجب على من يريد أن ينقد نص القانون أن لا يقصر نظره على الاجتماعات السياسية بل أن يرمى بنظره الى دائرة أوسع نطاقاً . يجب أن يشمل بنظره الاجتماعات التي قد تكون محله بالآداب أو بالنظام الاجتماعى فهل يريد الناس أن تبقى الحكومة مكتوفة اليدين أمام بعض المحرضين الذين يسعون في نشر مبادئ البولشفية في مصر ؟ وهل يريدون أن لا تمنع الحكومة ما يرغبون في عقده من الاجتماعات

التي يشيرون فيها بمثل تلك المبادئ الهادمة لنظام الأسرة ولنظام الحكم وللنظام الاجتماعي بوجه عام ؟ أن الحقوق المخولة لجهة الادارة ستستعمل ضد أمثال هؤلاء أما الأجتماعات السياسية العادية فقد أخطأ الظن كل من توهم أن الحكومة راغبة في منعها

هذا ولا تدعى الحكومة أن ما تسنه من القوانين هو من الابداع بحيث لا يمكن صوغ أحسن منه . فإن مثل هذا الادعاء بعيد عن فكرتها . انما تعرف أن الخبرة هي أم الاصلاح في النظم الاجتماعية فاذا دلها الاختبار في دور الانتخابات المقبل على أن قانون الاجتماعات والمظاهرات بشكله الحالي يحتاج الى تنقيح فلا بد أنها تكون أول من يدعى البرلمان الى تنقيحه . وقد احتفظت الحكومة في هذا القانون كما هي العادة أن تحتفظ في كل القوانين الاخرى بالحقوق التي تضمن لها السيطرة على النظام العام والامن وهي بذلك فعلت الواجب عليها . فعلى الشعب الآن أن يعمل ما عليه هو أيضاً ومن يحافظ على النظام لا يخشى صولة القانون . والسلام — انتهى

(النصوص القانونية لقوانينه الاجتماع في الممالك الأجنبية) ٤٧

بيانه عمه

(القانون البلجيكي)

المادة ١٩ من الدستور — تعترف بحق الاجتماع بهدوء وبدون سلاح
طبقاً للقوانين التي يمكن أن تنظم استعمال هذا الحق بشرط أن لا يشمل هذا
التنظيم ضرورة أخذ الأذن بمقد الاجتماع قبل عقده . ولا ينطبق هذا الاعص
على الاجتماعات في الساحات العمومية فانها تبقى خاضعة تماماً لقوانين البوليس
وأهم قوانين البوليس المعمول بها هي قانون ٢٤ أغسطس سنة ١٧٩٠ وقانون
١٨٣٦

٣٠ مارس سنة ١٨٣٦

وقضاء محاكم بلجيكا وآراء فقهاءها هي ان البوليس مكلف بحفظ النظام في الاجتماعات العامة وله أن يتخذ التدابير اللازمة لقمع الاضطراب اذا وقع بل له أيضاً أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع الاضطراب قبل وقوعه ومن ضمن هذه التدابير يحق له بلا شك أن يمنع الاجتماع اذا رأى أنه يهدد الراحة العامة حتى لو كان هذا الاجتماع مزعماً عقده في قهوة أو في كنيسة

وهذا المبدأ لا يخالف القاعدة الدستورية فان منع الاجتماع شيء والاذن السابق بعقد الاجتماع شيء آخر

(القانون الأيطالى)

المادة ٣٢ من الدستور — تعترف بحق الاجتماع بهدو وبدون سلاح طبقاً للقوانين التي يمكن أن تنظم استعمال هذا الحق في مصلحة الصالح العام . ولا ينطبق هذا النص على الاجتماعات في المحال العمومية أو المباحة للجمهور فانها تبقى خاضعة تماماً لقوانين البوليس

وهذا ما جاء في القانون الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٩ عن الأمن العام: —
المادة ١ — تجعل الاخطار الزامياً قبل الاجتماع بأربع وعشرين ساعة وفي حالة المخالفة يحكم بغرامة ويجوز منع الاجتماع ولا تنطبق هذه الاحكام على الاجتماعات الاجتماعية

المادة ٢ — يجوز حل الاجتماع ورفع الدعوى العمومية في الاحوال الميينة في تلك المادة . مظاهرات أو صياح ينطوى على الفتنة أو مخالفات ضد الدولة أو ضد رؤساء الدول الأجنبية أو جرائم أخرى منصوص عليها في قانون العقوبات
المادة ٣ — المخالفات المذكورة في هذا القانون وغير مذكورة في قانون العقوبات يعاقب عليها بالحبس لمدة ٣ أشهر

المواد ٤ ، ٥ ، ٦ تبين طريقة حل الاجتماع بالقوة بواسطة البوليس بعد ثلاثة

انذارات صريحة متوالية ويطبق على المخالفين قانون العقوبات
وهذا القانون معمول به في ايطاليا الى الآن

(القانون الفرنسي)

قانون حرية الاجتماع الصادر في ٣٠ سنة ١٨٨١

المادة ١ — حرية الاجتماع بدون اذن سابق

٢ — ضرورة الاخطار ، من يقدمه ، والى من يقدم وكيفية تقديمه ، مع
المحافظة على ميعاد ٢٤ ساعة قبل عقد الاجتماع

٣ — تنزيل الميعاد الى ساعتين في الاجتماعات الانتخابية ، وبعض الأحيان
بدون ميعاد

٤ — يجب بيان موضوع الاجتماع في الاخطار

٥ — تحديد الاجتماع الانتخابي

٦ — لا تعقد الاجتماعات في الطرق العامة ولا تمتد الى ما بعد الساعة ١١
ليلاً أو الى ما بعد اغلاق المحال العمومية

٧ — السكوبات ممنوعة (النفي هذا النص في سنة ١٩٠٥)

٨ — لجنة الاجتماع ، ووظيفتها ، وكيفية تعيينها ، ومسئوليتها

٩ — حضور مندوب اداري أو قضائي ينتدبه البوليس . ولهذا المندوب

الحقوق المنصوص عليها في قوانين ٢٤ أغسطس سنة ١٧٩٠ و ٢٢ يوليو سنة ١٧٩١

و ١٨ يوليو سنة ١٨٣٧ ، ويستعمل حق الحل اذا طلبت اللجنة منه ذلك أو اذا
وقعت اضطرابات

١٠ — العقوبات هي عقوبات المخالفات ، الا اذا وقعت جنح أو جنایات

١١ — تطبيق قانون العقوبات . سقوط الدعوى بمرور ستة شهور

١٢ — لاتزال الجمعيات السرية ممنوعة ، وتلغى القوانين المخالفة لهذا

١٣ — تطبق القانون على المستعمرات التي لها ممثلون في البرلمان

قانون ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧ عن الاجتماعات

المادة ١ — الاجتماعات العامة يمكن عقدها بدون اخطار سابق معها كان موضوعها

المادة ٢ — تلغى من قانون ٣٠ يونيو سنة ١٨٨١ وقانون ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وقانون ٢ يناير سنة ١٩٠٧ الأحكام المخالفة للمادة الأولى من هذا القانون وكان قانون حق الاجتماع أو الاشتراك (association) وقانون فصل الكنيسة عن الحكومة يحتويان من النصوص ما يلزم الكهنة خدمة الكنائس باخطار البوليس عن كل اجتماع ديني يعقدونه . وكانت الكنيسة الكاثوليكية لا تنفذ هذه القاعدة مطلقاً . فسنت الحكومة هذا القانون في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧ لأجل اعفاء تلك الكنيسة من هذا الالتزام وتجعل مسلكها قانونياً وبهذه المناسبة توسع المشرع وعمم الاعفاء (راجع مجموعة سيرى لسنة ١٩٠٧)

تراجع في مجموعة سيرى لسنة ١٩٠٦ الأحكام الصادرة بتطبيق قانون سنة ١٨٨١ وهي خاصة بنية عقد الاجتماع أى يجب أن تكون النية موجودة لكي تقع المخالفة والا يكون الاجتماع عقد صدفة ولا عقاب عليه

٤٨ صدر هذا القانون في فترة فيها البلاد خلو من مجالسها التشريعية رجال ولذا لم يكن من مجال لبحثه بواسطة الأمة إلا بميدان الصحافة وقد الصحافة أخذ ذلك دوراً هاماً من المشادة والنقد الذى هما بلغ من شدة ألا أن وقانونه الأيام والمستقبل كفيل بتحقيق ماورد به كما صدق ما تنبأوا واضموا الاجتماعات القانون الفرنسى فى عهده الأول وكما أشار معالى وزير الحقانية نفسه فى حديثه بقوله «ولا تدعى الحكومة أن ما تسنه من القوانين هو من الابداع بحيث لا يمكن صوغ أحسن منه ... والخبرة هي أم الاصلاح » ولذا نرى من المفيد اقتباس بعض هذا النقد الذى أفرغ له

أمين بك الرافعي في جريدة الاخبار مكاناً رحباً وسطر سلسلة مقالات
في هذا الموضوع لتكون صفحة ثابتة يرجع اليها في تاريخ هذا التشريع
عند تقدير الروح التي قوبل بها
المقالة الاولى (١)

أشار في المقالة الأولى من رده على حديث معالي الوزير إلى أن
القانون الجديد يتضمن ثلاث قواعد أساسية
الأولى — ضرورة إخطار البوليس قبل عقد الاجتماع
الثانية — حق البوليس في منع الاجتماع قبل عقده
الثالثة — حق البوليس في حل الاجتماع أثناء عقده
ثم تساءل هل لهذه القواعد نظير في القوانين الحديثة المعمول بها
الآن ؟

عن القاعدة الاولى — أشار إلى ما سبق يانه في تاريخ التشريع الفرنسي
وأن النص المعمول به الآن في فرنسا لا يقضي بضرورة إخطار سابق
عن القاعدة الثانية — أشار إلى عدم وجود نص في القوانين
الأجنبية يبيح العمل بمثل هذه القاعدة وأن القوانين الفرنسية لم يكن
فيها شيء من ذلك ثم رد على ما استند عليه الوزير من أحكام محاكم
بلجيكا وآراء فقهاءها بأنه في وقت الثورة الفرنسية الكبرى كانت
البلجيكا تابعة لفرنسا وأن هذه حجة لا يستند إليها للأسباب الآتية :-
أولاً — أن الأحكام المشار إليها ترجع الى عهد كانت فيه بلجيكا

(١) الاخبار العدد رقم — ١٠٠٨ — المؤرخ ٣٠ شوال سنة ١٣٤١ — ١٥

محكومة بالأجنبي بل كانت فيه مسرحاً للحروب الدموية بين الدول المختلفة التي كانت تطمع فيها . . . فهو لاند اكانت تطمح للاستيلاء عليها وكانت تحتل القلاع التي على حدودها وقد تتابع عليها حكم النمسا وفرنسا وقامت فيها الثورات في خلال ذلك ففي سنة ١٧٩٠ لما سحب الملك جوزيف الثاني الامتيازات والحقوق التي كانت ممنوحة للبلجيكيين ثار هؤلاء ونادوا باستقلال الولايات لبلجيكا ولكن بعد وفاة هذا الملك وتعيين ليوبولد الثاني الذي عاد فاعترف بالامتيازات والحقوق التي كانت ممنوحة لبلجيكا ضعفت حركة الثورة وتمكن الجيش النمساوي من احتلال الاراضي البلجيكية مرة ثانية ولكن هذا الاحتلال لم يطل أمره إذ دارت رحى الحرب بين النمسا وفرنسا في معركة جيماب (٧ نوفمبر سنة ١٨٩٢) وانتصرت الأخيرة ودخلت البلجيكي في حوزتها ولكن هزيمة القائد الفرنسي (دموريه) في نيرويند - ١٨ مارس سنة ١٨٩٣ أعادت الحكم (النمساوي في بلجيكا بيد أن انتصار فرنسا بعد ذلك في معركة فلوريس ٢٦ يونيو سنة ١٧٩٤) أدى إلى ضم بلجيكا إلى فرنسا إلى أن سقط نابليون

ثانياً - أشار إلى ما ورد بالحديث نفسه من أن القانون الذي بنيت عليه هذه الأحكام يمتاز بصفتين وهما (١) أنه وضع في زمن الثورة (٢) أنه كان معمولاً به قبل سنة ١٨٨١ وبين أن التشريع الخاص بحق الاجتماع في فرنسا كان قبل سنة ١٨٨١ رجعياً محضاً وأن مجرد التجمهر كان محرماً لأنهم كانوا يعدونه مقدمة لأحداث الفتن والاضطرابات (انظر اسمان تاريخ القانون الفرنسي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٨١٤)

المقالة الثانية (١)

عن القاعدة الثالثة - أشار إلى أن المادة السابعة تخول البوليس سلطة واسعة لا حد لها تفوق ما أقرته القوانين الأجنبية لأنها تجعل من رجل البوليس مدعياً عمومياً وقاضياً ومنفذاً ويجرى كل ذلك في دقائق معلومة ويكون حكمه نهائياً لا يقبل استئنافاً ولا نقضاً لأن الاجتماع إذا حل وتفرق من فيه لا يلتئم

وأشار إلى أنه لا يوجد في القانون البلجيكي نص يسمح للبوليس حق حل الاجتماع للأسباب الواردة في القانون المصري ثم أشار إلى الاستشهاد بالمادة التاسعة من القانون الفرنسي وإيراد حق الحل المبين بها في حالتى طلب اللجنة ذلك أو وقوع اضطرابات وعلق على ذلك بقوله:-

« لا يخفى أن كلمة (اضطرابات) ليست الترجمة الصحيحة للعبارة الفرنسية وهي (Collisions ou voies de fait) وتعريبها (مشاجرات أو تعديات) أما لفظة اضطرابات فإنه ترجمة كلمة (désordres) بدليل أن المادة السابعة من القانون المصري الجديد التى ورد فيها عبارة (اضطراب شديد) ترجمت في النص الفرنسي بكلمة (désordres graves) وغنى عن البيان أن لفظ (اضطرابات) من الألفاظ الغامضة التى قد يصعب تحديدها ولذلك فإن القانون المصرى مع رجعيته لم يكتف بجعل الاضطراب سبباً من أسباب الحل بل وصفه بالشديد

أما عبارة (مشاجرات) و (تعديات) فإن المقصود منها يمكن

تميزه بسهولة ومن أجل ذلك فإن القانون الفرنسي قصر حق الحل المخول للبوليس على وقوع شيء من ذلك أى من المشاجرات والتعديات لأن هذه الأشياء مرئية بالعين ولا يمكن الاختلاف في تقديرها فإذا وقعت بالفعل في الاجتماع جاز للبوليس حله. أما الحالة الأخرى التي يجوز حل الاجتماع من أجلها فهي حالة مطالبة لجنة الاجتماع نفسها بذلك عند ما ترى عدم فائدته أو أن الفوضى ستسود فيه ويخشى على الأمن منه فالتقانون الفرنسي ضيق هذا الحق في أقل دائرة ممكنة وقصره على الأمور المادية التي لا يقع في الحكم عليها أى اختلاف فطلب اللجنة أمر مادي يراه كل انسان بعينه المجردة . . . ولقد كتبت دائرة المعارف الفرنسية الكبرى بحثاً قانونياً مستفيضاً في مسألة حق البوليس في حل الاجتماع تعليقاً على القانون الفرنسي قالت فيه ما يلي :

(ويجوز ندب موظف ادارى أو قضائى لحضور كل اجتماع عام ويندب هذا الموظف من قبل السلطة التي اخطرت ومع ذلك فهذا الندب عمل اختياري للسلطة التي لها أن تقدر ما اذا كان النظام العام مهدداً بخطر وقوع اضطراب ولهذا الموظف أن يختار المكان الذي يستقر فيه ولا يكون شأنه كشأن بقية الحاضرين فإنه يستطيع حل الاجتماع . (أولاً) اذا طلبت منه اللجنة ذلك (ثانياً) اذا حدثت مشاجرات أو تعديات وهو يستطيع تفريق الاجتماع اذا كان انسحاب اللجنة من الاجتماع ينزع كل صبغة نظامية له ويقع اضطراب في النظام العام ولكن هذه هي وحدها الاحوال التي يستطيع فيها التدخل على هذا النحو . أما في حالة وقوع جناية أو جنحة غير المشاجرات والتعديات فإنه يجب أن يكتفى بكتابة محضر بها)

ولاجرم أن البون التاسع اذ ليس للبوليس في فرنسا أن يفصل

فيما اذا كانت هنالك جريمة تقع تحت طائلة القانون ويحل الاجتماع بناء على حكمه الاستبدادي بل عليه فيما عدا المشاجرات والتعدي أن يكتفى بكتابة محضر تاركا الاجتماع مستمرا . كما أنه حتى في حالة انسحاب اللجنة لا يجوز حل الاجتماع اذالم تطلب منه اللجنة ذلك بل عليه أن ينتظر ليرى ماذا كان هذا الانسحاب قد نزع من الاجتماع كل صبغة نظاميه له ووقع اضطراب في النظام العام فاذا توافرا هذان الشرطان كان له حق حل الاجتماع والا بقي الاجتماع قائما بالرغم من انسحاب اللجنة »

المقالة الثالثة (١)

الاجتماعات الانتخابية

تعرض في هذه المقالة الى ماورد بالحديث بشأن الاجتماعات الانتخابية وحصر اعتراضاته في ثلاث نقط تتلخص فيما يلي : —

أولا — ان القانون الفرنسي الذي ألغى والذي يستشهد به كان يجعل ميعاد الأخطار في الاجتماعات الانتخابية ساعتين وفي بعض الأحيان بدون ميعاد أي أن الأخطار يقدم والاجتماعات تبتدىء (أنظر المادة ٣ من قانون سنة ١٨٨١) على أن القانون الفرنسي الذي صدر في سنة ١٩٠٧ وألغى شرط الاخطار كان من تيجته أن الاجتماعات الانتخابية كغيرها من الاجتماعات تقام بدون أي اجراء سابق

ثانياً — ان قصر الاجتماعات الانتخابية على فترة قصيرة تمتد من يوم دعوة الناخبين الى يوم الانتخاب تقلل من أهمية عدم منع الاجتماع الانتخابي قبل عقده وأنها فضلا عن ذلك خاضعة لحق الحل الذي توسع فيه القانون

(١) الاخبار — العدد رقم ١٠١٠ — المؤرخ ١٨ يونيو سنة ١٩٢٣

ثالثاً - لا محل للاستشهاد بأن هذا التحديد مأخوذ عن القانون الفرنسي لأن هذا التحديد قد ألغى من سنة ١٩٠٧ وأصبحت الاجتماعات الانتخابية كبقية الاجتماعات الأخرى غير خاضعة لأى إجراء سابق ولا يمكن منعها. أما حلها فلا يجوز إلا فى الحالتين اللتين سبقت الإشارة إليهما

المظاهرات

قصر نقده على حالة يرى أنها أشد إيلاماً على النفوس وأشار إليها بقوله :-
« وكيف يكون غير ذلك وهو لا يدع الناس أحراراً حتى بعد وفاتهم فإنه يتدخل فى حرية المصريين ويضرب على هذه الحرية نطاقاً من التضييق والأعنان حتى فى تلك الساعة التى تكون فيها كل الأفكار منصرفة الى تلك الروح التى انتقلت الى جوار ربها والاتماظ بالموت الذى كتب على كل منا ولكن القانون الجديد لم ينس حتى هذه الساعة الملوءة بالعظلة والاعتبار فهو يأبى الآن تكون له سيطرة حتى على جنازة الأموات وينص على انه اذا نظم موكب بمناسبة تشييع جنازة فإن الاعلان الصادر من السلطة بمنع الموكب أو بتحديد خطة سيره يبلغ الى القائمى بشئون الجنازة من أسرة المتوفى
هذه هى التعمية الجميلة التى يقدمها القانون لأسرة المتوفى يل هذه هى الاحكام الديمقراطية التى تفكر على الانسان صقو حياته ثم تأبى الا أن تفكر نومه الابدى وتزيد أسرته تنغيصاً على تنغيصها »

المقالة الرابعة (١)

نعرض فى هذه المقالة الى البيان الذى نشره معالى وزير الحقانية ملحقاً بمحدثه مشيراً الى ماينته فى مقالاته السابقة ثم تسأل عن أى القوانين أخذت أحكام هذا القانون وأجاب على ذلك بأن البحث أذى

به الى وجود تشابه كبير بين القانون الجديد والقانون الفرنسي الصادر في ٦ يونيه سنة ١٨٦٨ في عهد نابليون الثالث ثم قال :

«ولاجل بيان الظروف التي وضع فيها هذا القانون الاخير لابد من أن نرجع بالقارىء قليلا الى ما قبل وضع هذا القانون ببضع سنين ليتبين مبلغ النزاع الذى كان قائماً بين الشعب والحكومة فى صدد حرية الاجتماع

ففى سنة ١٨٤٧ أرادت الحكومة أن تضيق على الاجتماعات السياسية ففكر زعماء الشعب الفرنسى فى اقامة مآدب فى كل مديرية يحضرها أعضاء مجلس النواب ويتناولون فيها الكلام فى الشؤون السياسية فلم تنثن السياسة الاستبدادية أمام هذه الفكرة بل أصدرت الحكومة أمرها بمنع هذه المآدب وانتقلت المسألة الى مجلس النواب فدارت مناقشة عنيفة حول ما اذا كان منع هذه المآدب مشروعاً أو غير مشروع وذهب وزير الداخلية الفرنسية وقتئذ الى ان البوليس يملك منع هذه الاجتماعات مادام يرى ان من شأن هذه الاجتماعات أن يترتب عليها اضطراب فى النظام العام (وهو نفس النص الوارد فى قانوننا المصرى الجديد — أنظر المادة الرابعة) ولكن النواب الاحرار ردوا عليه رداً مفجعاً وكان المسيو (أرديلون بارو) أكبر مدافع عن حرية الاجتماع فى تلك الهيئة وأكبر طاعن على تخويل البوليس حق منع الاجتماع بحجة ان من شأنه احداث اضطراب فى النظام العام وكان من بين ما قاله فى هذا الصدد العبارة الآتية : —

اننا لسنا بأزاء مسألة من مسائل البوليس ولكن بأزاء حق سياسى يجب أن يتمتع به جميع الاهلين وهو حق الاجتماع للمناقشة فى أى شأن من شئونهم وتنفيذ حقوقهم الدستورية كأن يبحثوا فى تقديم عريضة للسلطات المختصة أو ينظروا فى شئونهم العامة أو يتفاهموا فى اختيار مرشحين فى الانتخابات سواء كانت لمجلس النواب أو للمجالس البلدية وانى أتمسك بأن أقول لكم اذا كنتم تخضعون هذا الحق لمحض استبداد البوليس حتى يكون له أن يسمح أولاً يسمح بعقد الاجتماع فانكم تهبطون بالحرية السياسية الى الحضيض الاوهى وذلك بجعلها من مسائل البوليس كما أنكم تضعون البوليس فوق الدستور وتخضعون لامره

تنفيذ كل الحقوق السياسية وانى أرى فى ذلك التشريع الذى تحتجون به علينا اعترافاً صريحاً بهذا الحق السياسى فقد ورد فيه ان رجال الادارة منوط بهم السهر على أن الاهالى لا تنغص عليهم اجتماعاتهم الساعية التى تعقد بغير سلاح عند ما يكون المجتمعون قد أخطروا رجال الادارة بزمن الاجتماع ومكانه وموضوعه

ولا جرم ان الجمعية الوطنية التى أقامت صرح الحرية السياسية فى البلاد فهمت حق الفهم أن الحرية بدون وسائلها ومقوماتها وبدون حق الاجتماع تصبح هراء حقيقياً وهزءاً شنيعاً

استمرت المناقشة فى هذا الموضوع ثلاث جلسات متتابعات وعلى أثرها تقرر اقامة مأدبة فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٤٨ وكان المسيو أوديلون بارو قد سأل وزير الداخلية عما ينتويه حيال هذه المأدبة فأعلن الوزير اصراره على أنه يملك سلطة منع هذه المأدبة اذا رأى لزوماً لذلك

فشبت الثورة بعد هذا الحادث بأربعة أيام وأعلنت الجمهورية فى فرنسا وكان فى مقدمة المبادئ التى اعلنتها الثورة اطلاق الحرية العامة للاجتماعات واعتبارها حقاً مطلقاً من حقوق الفرنسيين وحاجة كبرى من حاجات الجمهورية ولكن لويس نابليون بونابرت الذى نودى به فيما بعد امبراطوراً قضى على هذه الحرية شر القضاء كما قضى على الحريات الاخرى . فانه وجه كل جهوده للاستبداد بالشعب ونفى زعمائه وتشريد نوابه وبالجمله فقد نكس فى عهده علم الحرية حتى نعته فكتور هوجو بنابليون الصغير ووصف أعماله بالجرينة وأقسم ألا يعود الى فرنسا حتى تعود الحرية اليها أى حتى تتخلص البلاد من حكم هذا المستبد وقد بر بقسه على أثر الحرب السبعينية التى أسر فيها نابليون الثالث وصدر قرار نواب فرنسا بخلعه

فى عهد هذا الملك صدرت عدة قوانين رجعية لخلق حق الاجتماع كان آخرها فى ٦ يونيه سنة ١٨٦٨ فهذا القانون الرجعى هو الذى أخذ عنه شارعنا

المصرى قانون الاجتماع الجديد فانه يشترط تقديم اخطار موقع عليه من سبعة أشخاص (فى القانون المصرى خمسة)

ولا يعقد الاجتماع الا بعد ثلاثة أيام من تقديم الاخطار ويجب أن يبين فى الاخطار موضوع الاجتماع والمكان الذى سيعقد فيه (كما فى القانون المصرى) والسلطة ندب موظف لحضور الاجتماع لمنع كل شطط (وقد جعلها القانون المصرى لمنع كل انتهاك لحرمة القانون) وله حق حل الاجتماع اذا كانت اللجنة تترك المناقشة دائرة خارج الموضوع المحدد أو البرنامج المقرر من قبل للاجتماع (وهو مامعبر عنه قانوننا فى الحالة الثانية من المادة السابعة بقوله اذا خرج الاجتماع عن الصفة الممينة له فى الاخطار) ولهذا الموظف أن يحل الاجتماع أيضاً اذا أصبح ذا صخب وضوضاء (وهو مامعبر عنه فى قانوننا باضطراب شديد)

على أن الشارع المصرى لم يكتف بهاتين الحالتين اللتين اقتبسهما من ذلك القانون الرجعى فقد أضاف اليهما أحوالا أخرى كما هو وارد فى بقية المادة السابعة وقد خول ذلك القانون المدير سلطة منع الاجتماع منعاً مؤقتاً قبل عقده كما خول الوزير سلطة منع الاجتماع بصفة نهائية (وهو مانص عليه فى القانون المصرى الجديد فى المادة الرابعة مع جعل المنع نهائياً وتخويل هذه السلطة للمحافظ أو المدير أو سلطة البوليس)

وقضى هذا القانون أيضاً بمعاينة من يخالف أحكامه بغرامة أو بالحبس من ٦ أيام الى ستة أشهر وهذه هى العقوبة التى نص عليها قانوننا فى الفقرة الاولى من المادة ١١ مع أن القوانين الحديثة تجعل العقوبة فى مثل هذه الأحوال من العقوبات الطفيفة التى تفرض فى مخالفات لوائح البوليس (أنظر المادة ١٠ من قانون سنة ١٨٨١ الذى استشهد به وزير الحقانية)

هذه هى خلاصة الأحكام الرجعية التى تضمنها قانون ٦ يونية سنة ١٨٨١ اقتبسها القانون المصرى الجديد اقتباساً يكاد يكون حرفياً ولا سيما فى القواعد الاساسية الثلاث وهى . شرط الاخطار ، حق الادارة فى منع الاجتماع ، حق البوليس فى حل الاجتماع فضلاً عن نوع العقوبة .

٤٩ وقد بين صاحب الدولة رئيس الوزراء يحيى باشا تقديره لحرية
رئيس الاجتماع وما قيدها به هذا القانون وما يراه في تطبيقه بحديث له مع
الوزراء المسيو كاسترو وقد نشرته جريدة الاهرام بعددها الصادر في ٢٣ يوليه
ومرية سنة ١٩٢٣ كما يأتي : -

الاجتماع

طلب المسيو كاستر من دولة رئيس الوزراء أن يشرح له بكل وضوح
القواعد العامة الدقيقة التي في نية الحكومة اتباعها في تطبيق قانون الاجتماعات
حتى يجتنب سوء التفاهم فلم يبد دولة الرئيس أى اعتراض على السؤال الذى وجه
اليه فأجاب بقوله :

اننى لا أسمح لأى سبب كان بالمظاهرات فى الشوارع سواء كان لصالح
الحكومة أو ضدها ومهما كان الحزب الذى ينظمها بلا أى تمييز

انه لمن المستحيل على أية حكومة مهما كانت أن تسمح بأن تصبح الشوارع
والميادين العمومية والمحطات أماكن للاجتماعات العامة ، أن الشارع معد للحركة
ومحطات السكك الحديدية معدة للمسافرين والجوامع معدة للمؤمنين

فالوطنون والمنتخبون يستطيعون الاجتماع بحرية داخل المنازل والفنادق
بناء على دعوة

أيجتمعون دون تحديد المدعوين ؟

يجتمعون بلا تحديد للعدد بشرط أن يستطيع البوليس التأكد من أن شخصاً
ما لا يستطيع الدخول الى صالة الاجتماع دون أن يكون بيده دعوة وهذه الاجتماعات
الخصوصية حرة وتبقى حرة والبوليس لا يشتتها الا اذا حدث فيها اضطرابات

أما الاجتماعات العامة فانى أحيلك بالنسبة لها على القانون الاخير فهو واضح
جداً والتصريح بها لا يرفض الا اذا خيفت الاضطرابات وانى على استعداد لأن
أتدخل شخصياً اذا رفض الموظفون التصريح بالاجتماعات رفضاً استبدادياً عند
ما تكون الضمانات الخاصة باستتاب النظام قد أعطيت لهم

أما الاجتماعات الانتخابية فان القانون أعلن حريتها التامة وقد أعطيت جميع

التعليمات الضرورية حتى تراعى بالدقة نصوص القانون
وانى معتقد باخلاص أن هذا النظام اذا طبق بأمانة يسمح بحرية تنظيم
الاحزاب للحملات الانتخابية

ليس للحكومة مرشحون ينتسبون اليها حتى يكون من الممكن أن تنهم بمراعاة
خوابتهم أو الاحتفاظ لهم بمعاونتها

فليقم كل فرد بواجبه كما أقوم أنا بواجبي ، وليفكر كل حزب في أنه من
الممكن أن يكون القابض غداً على زمام الحكومة ، ومن الواجب أن يكون كذلك
اذا مثل غالبية البلاد ، وقام بتحمل مسئوليات الحكم وفق ما يرضاه الضمير

يجب أن يستتب النظام حفظاً لشرف البلاد لا تمجيداً للحكومة
هذا هو الاعتقاد الذى أعتقد فى معنى الواجب ولن أتحوّل عنه

وحادث محامى الاسكندرية عند ما قابله يوم ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ بهذا المعنى

هذا ما قيل اليوم من نقد ودفاع ولا ندري الآن ما سيأتى به ٥٠
الغد والقانون كالنشاء تنعده صغيراً فينمو ويدرج ويشب حتى يبلغ كلمة ختامية
الكمال المطلوب أو كما قال وزير الحقانية فى حديثه (١)

«فاذا دل الاختبار فى دور الانتخابات المقبلة على أن قانون الاجتماعات
والمظاهرات بشكله الحالى يحتاج الى تنقيح فلا بد أن الحكومة
تكون أول من يدعى البرلمان الى تنقيحه»

الفصل الخامس

٥١ (المسئولية فى جرائم الصحافة وغيرها من طرق النشر)
المسئولية بمقتضى القانون نمرة ٢٨ الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ أضيفت
فى جرائم المادة ١٦٦ مكررة على قانون العقوبات بالباب الرابع عشر عن
الصحافة

(١) راجع صفحة (١٠٥) من هذا الكتاب

الجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر ونصها كما يأتي : -

٥٢ (يحكم بالعقوبات السابقة ^(١) على الأشخاص الآتي ذكرهم بصفة المادة (١٦٦) فاعلين أصليين للجناية أو الجنحة حسب الترتيب الآتي :
مكررة، م المديرون أو ملتزموا الطبع (Les gérants ou Editeur) منها كانت حرفتهم أو الاسم الذي يتسمون به

فان تعذرت إقامة الدعوى ضدهم فالمؤلفون (Les auteurs)
فان تعذرت إقامة الدعوى ضدهم فأصحاب المطابع (Les imprimeurs)
فان تعذرت إقامة الدعوى ضدهم فالبائعون أو الموزعون أو اللاصقون

Les vendeurs, les distributeur ou afficheurs

وهذا كله مع عدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك ان كان لها وجه)

٥٣
فان
العقوبات
قبل تعديل
سنة ١٩٠٤
وكان بقانون العقوبات قبل تعديل سنة ١٩٠٤ المادة ١٧٤ عقوبات وكانت تقابل هذا النص مع خلاف بسيط سيأتي الإشارة اليه وحذفت بناء على طلب مجلس شورى القوانين وانبي على هذا الحذف ان كل شخص يرتكب جريمة إما بصفة فاعلاً أصلياً وإما بصفة شريكاً في جريمة مما نص عليه في باب الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر يحاكم طبقاً للقانون العام ^(٢)

(١) بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهاً مصرياً — (المادة ١٦٦ عقوبات)

(٢) التعاقبات على قانون العقوبات وتحقيق الجنايات من (٧١)

وأساس هذا التشريع هو أن الجريمة تتم بالنشر فأول ما يجب
 ٥٤ غلها هي التي تتولى أو تباشر إخراج ذلك للجمهور وهم من قصد
 المشرع بقوله (المديرون أو ملتزموا الطبع) وجعلهم في أول درجة من
 المسؤولية كفاعلين أصليين والأول يتولى عادة إدارة الجرائد أو الرسائل
 الدورية والثاني الرسائل غير الدورية ويكون ذلك نظير مقابل يدفعونه
 في هذه الحالة للمؤلف أو لعائلته أو صاحب المطبعة الذي تعهد بطبع
 مؤلف ما أو بمعنى آخر هو الذي يقدم النسخة الأصلية للطبع ويدفع
 ما يستدعيه ذلك من مصاريف (١)

ظاهر من نص المادة أنها قاصرة على النشر بواسطة الصحف
 ٥٥ وغيرها من المطبوعات دون بقية الطرق الواردة بالمادتين (١٤٨ ، تطبق هذه
 ١٥٠ ع، م) وأن تطبيقها قاصر على الجرائم الواردة بالباب الرابع عشر من المادة
 قانون العقوبات وبالمواد ٢٦١ إلى ٢٦٥ عقوبات بالباب السابع من
 الكتاب الثالث منه في القذف والسب وإفشاء الأسرار أيضاً
 حيث أن القانون نمر ٢٨ سنة ١٩١٠ الخاص بالتبعة في جرائم الصحافة
 زاد على المادة ٢٦٦ عقوبات أنه (يجرى تطبيق أحكام المادة ١٦٦
 مكررة في كل دعوى تقام بالتطبيق لنص المواد ٢٦١-٢٦٥ عقوبات)

ويقابل هذا النص من القانون الفرنسي المادتين (٤٢ ، ٤٣) من
 ٥٦ قانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١ وقد تكلم المستشار في تقريره
 القانون عن سنة ١٩١٠ عن هذا المشروع بتوسع لا مزيد عليه مشيراً إلى
 الفرنسي

(١) بارييه — شرح قانون المطبوعات — جزء أول بند ٨١٥ الطبعة الثانية سنة ١٩١١
 (M. George Barbier — Code Explicite de la Presse)

اقتباسه من هاتين المادتين من قانون المطبوعات الفرنسي مما يكفى الرجوع اليه في بيان المستشار الذى سيأتى نصه

٥٧ عرض هذا المشروع على مجلس الشورى مع المذكرة الايضاحية الاعمال وفحصته اللجنة وهو ضمن مواد أخرى خاصة بتعديلات في قانون التحضيرية العقوبات والمادة الثالثة مشتملة على إضافة مادة رقم ١٦٦ مكررة وهى كنص المادة الحالى تماماً والمادة الرابعة على إضافة فقرة بالمادة ٢٦٦ عقوبات ويفهم من ذلك أن الحكومة لم تدخل تعديلاً ما على أصل مشروعها

المذكرة الايضاحية

« التبعة فى حالة الجرائم التى تقع بواسطة الصحف » (١)

٥٨ «لما عدل قانون العقوبات فى سنة ١٩٠٤ ألغيت المادة ١٧٤ وهى التى كانت المذكرة تذكر فى مواد الجناح التى ترتكب بواسطة الصحف قاعدة المسؤولية بطريق التعاقب الايضاحية استثناء من قواعد المسؤولية الجنائية ونتج عن ذلك أنه لم يعد من الميسور اقامة الدعوى على من تقع منه جريمة بواسطة الصحف بصفته فاعلاً أصلياً أو شريكاً للفاعل الأصلى الا طبقاً للقواعد الاعتيادية وكان يرى اذ ذاك امكان العقوبة على تلك الجرائم وتقرير مسؤولية مديرى الصحف أو مؤلفى الرسائل وهما أول مسئول فى هذا الموضوع بتطبيق مبادئ الاشتراك العمومية ولكن التجربة التى اكتسبت مدى الست سنين السابقة دلت على خطأ هذا الرأى والواقع أن من الصعب جداً فى الغالب اثبات قصد المدير الجنائى فهو بذلك يفر فى أكثر الأحوال من العقاب واذا كان المؤلف مجهولاً أو موجوداً فى بلد أجنبى فليس امام الدعوى

(١) ملحق المدد رقم ١٣٧ من الوقائع المصرية المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠ الصفحة الثامنة من محضر جلسة مجلس الشورى العلانية المنعقدة فى أول يونية سنة ١٩١٠

العمومية سوى صاحب المطبعة أو بائع الصحيفة وائبات اشترا كهما أكبر صعوبة
ثم أن عقوبتهما لا تنتج الفائدة الحقيقية
لذلك ترى الحكومة أن الأولى هو الرجوع الى مبدأ المادة ١٧٤ القديمة
وهو المبدأ المقرر أيضاً في القانون الفرنساوى الخاص بحرية المطبوعات الصادر في
٢٩ يولييه سنة ١٨٨١

والنص الجديد (مادة ١٦٦ مكررة) يقرر وجود قرينة على اجرام المدير
أو المؤلف اجراماً يؤيده العمل لأن في قدرة المدير أن يعلم بسهولة ما ينشر في
جريدته وعليه أن يتحمل تبعته
فاذا لم تمكن اقامة الدعوى على المدير أو صاحب الصحيفة فانه اتقام على المؤلف
ثم من بعدهم أصحاب المطابع ثم الباعة والموزعون واللاصقون
ولا يمنع هذا النص بالضرورة تطبيق قواعد الاشتراك بمعنى أنه اذا أقيمت
الدعوى على المدير كفاعل أصلى جاز اقامتها أيضاً على المؤلف وصاحب الصحيفة
وصاحب المطبعة والبائع بصفة شركاء متى كان نص المادة ٤٠ وما بعدها منطبقاً عليهم
هذا والفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ تقرر المبادئ ذاتها في حالة القذف
بواسطة الصحف»

٥٩
تليت المادتان الثالثة والرابعة وهما الخاصتان بالتعديل الذى نحن
بصدده فوافقت الهيئة بالاجماع عليهما كأصاهما كراى اللجنة وهى
٦٠ مجلس
تتفق مع النص الحالى للمادتين ١٦٦ مكررة والفقرة التى أضيفت إلى
المادة ٢٦٦ عقوبات (١)

المستشار الفضائى

٦٠
سبق أشرنا إلى أن المستشار تعرض في تقريره عن سنة ١٩١٠
لشرح هذا التعديل تفصيلاً وقد بين أيضاً علة الرجوع إلى القانون
المستشار

(١) ملحق العدد رقم ١٣٧ من الوقائع سنة ١٩١٠ صفحة (١٤) من المحضر

القديم ولهذا يكون في إرادته كبير فائدة من حيث الشرح والبيان : -
« من النصوص الجديدة التي وردت في القانون نمرة ٢٨ سنة ١٩١٠ ما يختص
بتقرير التبعة في حالة الجرائم التي تقع بواسطة الصحف ، ويجدر بنا لسهولة فهم
غرض القانون في هذا الموضوع أن نرجع الى ما كان مقرراً فيه من قبل
ولنبداً بالكلام على قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ . جاءت المادة
١٧٤ من هذا القانون بقواعد خاصة بالاشتراك في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف
تخالف في نصوصها القواعد العمومية للمسؤولية الجنائية المقررة في الباب الأول
من ذلك القانون فكان نصها كما يأتي :

(يحكم بالعقوبات المقررة في المواد السابقة على الاشخاص الآتي ذكرهم بصفة
مرتكبين أصليين للجناية أو الجنبه على حسب الترتيب الآتي : -

مديرو الجرائد والرسائل الدورية وأصحابها فان لم يوجدوا فالمؤلفون لتلك
الجرائد والرسائل وان لم يوجد المؤلفون لها فأصحاب المطابع التي طبعت فيها اذا
وقع منهم ذلك بناء على توأطئهم مع المرتكبين الأصليين مع علمهم بعدم جواز
الطبع وان لم يوجد أصحاب المطابع فيحكم بتلك العقوبات على من باع الجرائد
والرسائل المذكورة أو وزعها أو لصقها على الحيطان ومتى أقيمت الدعوى على
مديري الجرائد أو الرسائل أو أصحابها بصفة مرتكبين أصليين للجنبه أو الجنابة
فيحكم المؤلفون بصفة مشاركين لهم) (١) فيمكن اذاً تلخيص القواعد التي تضمنتها

(١) لاشك أن محرر هذه المادة اقتبسها من القانون الفرنسي الصادر في ٢٩ يوليو سنة
١٨٨١ بخصوص حرية الصحافة . وهذا نص المادتين ٤٢ و ٤٣ منه
المادة ٤٢ — يحكم بالعقوبة المقررة على الجنابات والجنب بواسطة الصحف على الاشخاص
الآتي ذكرهم بصفة مرتكبين أصليين لتلك الجرائم وعلى حسب الترتيب الآتي :
أولاً المدبرون وملتزموا الطبع أياً كانت حرقهم أو الاسم الذي يتسمون به — ثانياً — فان
لم يوجدوا فالمؤلفون — ثالثاً — فان لم يوجد المؤلفون فأصحاب المطابع — رابعاً — فان لم يوجد
أصحاب المطابع فالباثعون أو اللاصقون

المادة ٤٣ — اذا أقيمت الدعوى على المدبرين أو ملتزمي الطبع بصفة مرتكبين أصليين
للجنبه أو الجنابة فيحكم المؤلفون بصفة مشاركين لهم . . . ويجوز اقامة الدعوى كذلك في جميع
الاحوال على كل من تنطبق عليه المادة ٦٠ من قانون العقوبات . ولا يجوز أن يحاكم بمقتضى
المادة المذكورة أصحاب المطابع لاعمال تتماق بالطبع الا عند استبقاء الشروط المنصوص عليها
في المادة ٦ من قانون ٧ يونيو سنة ١٨٤٨ المتعلق بالتجهر

المادة - ١٧٤ - القديمة فيما يأتى :

أولاً — كانت الدعوى لا تقام الا على أحد الاشخاص الآتى بيانهم وذلك بصفته فاعلاً أصلياً وهم :

(١) مدير النشرة (٢) مؤلفها (٣) بائعها (وقد يتهم طبعاً أكثر من واحد اذا اشتركوا فى الصفة فكانوا مديرين للنشرة أو مؤلفين أو طابعين أو بائعين معاً)

ثانياً — كانت اقامة الدعوى على أحدهم لاءالأشخاص مانعة من اقامتها على من يليه فى التبعة وكان مجرد معرفة الشخص السابق فى المسؤولية تمنع اتخاذ الاجراءات ضد من يليه فيها . فاذا كان مدير النشرة مثلاً معروفاً فلا تمكن اقامة الدعوى على المؤلف أو الطابع أو البائع بصفته فاعلين أصليين . فان لم يوجد المدير كانت ترفع على المؤلف بصفته فاعلاً أصلياً اذا عرف وبذلك تسقط المسؤولية عن الطابع والبائع وبناء على هذه القاعدة أيضاً كان البائع اذا أقيمت الدعوى عليه ينجو من المسؤولية بذكره اسم الطابع أو المؤلف أو المدير ثالثاً — كان القصد الجنائى خلافاً للمقرر فى القوانين قرينة لاصقة بالاشخاص المسؤولين على الترتيب السالف ذكره ولم يكن فى وسع أحدهم أن يكذب تلك القرينة الا فى ظروف مخصوصة سنتكلم عليها بعد . وكان لهذه القاعدة مع ذلك استثناء فيما يختص برباب المطابع اذ كان يجب اثبات وجود القصد الجنائى عندهم

رابعاً — كانت الدعوى اذا أقيمت على المدير بصفة فاعل أصلى تقام على المؤلف بصفة شريك وكان نص المادة ١٧٤ يشعر بوجود اقامة الدعوى على المدير ليتيسر اقامتها على المؤلف بتلك الصفة ولكنهم اختلفوا اختلافاً كبيراً بمصر وفرنسا على السواء فى تأويل الفقرة الأخيرة من تلك المادة وهى منقولة عن القانون الفرنسى ولا محل هنا لتفصيل ذلك الخلاف

خامساً — كان يؤخذ من منطوق المادة ١٧٤ من قانون العقوبات المصرى (وهو فى ذلك يخالف القانون الفرنسى) أن صاحب المطبعة والبائع لا يعتبران شريكين فى الجريمة بحيث لا تمكن اقامة الدعوى عليهما فى حال من الأحوال

الا اذا كان المدير والمؤلف غير معلومين ولا تمكن إقامة الدعوى عليهما
ولماعدل قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ حذفت المادة ١٤٧ بناء على طلب
مجلس شورى القوانين (راجع محضر جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق
الجريدة الرسمية نمرة ١٤٠ الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

وجاء في التعليقات على قانون القوبات بمناسبة ما يترتب على حذف هذه
المادة ما يأتى : —

(وينبنى على هذا الحذف أن كل شخص يرتكب جريمة اما بصفته فاعلا
أصلياً أو بصفته شريكاً في جريمة مما نص عليه في هذا الباب يجب محاكمته
طبقاً للقانون العام)

وللقواعد التى قررها قانون سنة ١٩٠٤ مضار ظاهرة . منها وجوب اثبات
القصد الجنائى فى جميع الأحوال لدى المتهم سواء أقيمت عليه الدعوى بصفة فاعل
أصلى أو شريك على أنه من الصعب جداً عند عدم وجود الفاعل الأصلى اثبات
أن مدير الجريدة نشر المقالة وهو يعلم ما فيها . والأصعب من ذلك اثبات
القصد الجنائى لصاحب المطبعة أو البائع . فصعوبة الحصول على أحكام بالادانة
فى قضايا الصحف التى كثر عددها فى السنين الأخيرة اضطرت الحكومة فى
نهاية الأمر الى الرجوع لأحكام قانون سنة ١٨٨٣ وتقرير التبعة حسب الترتيب
المبين فيه مع التعديلات الآتية : —

أولاً — حذفت عبارة (الجرائد والرسائل الدورية) المذكورة فى
الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ القديمة اذ لا وجه لقصر أحكام القانون الجديد
على الجرائد والرسائل الدورية وجعل ما يختص بالكتب والرسائل والنشرات
غير الدورية الأخرى (كالأعلان مثلاً) خاضعاً لأحكام القانون العام . وإذا
كان غرض الشارع أن يضع نظاماً خاصاً لتقرير المسئولية فى مواد الصحف
فالأسباب نفسها تحدو به الى تعميمه ليشمل النشرات الدورية وغير الدورية
ثانياً — ترك الشارع الاستثناء الذى كان فى مصلحة أصحاب المطابع خاصة

لأن قرينة القصد الجنائى لا تثبت قبلهم الا بالدليل
ثالثاً — رأى الشارع أن لا يقصر الاشتراك على المؤلفين وأن لا يأتى

بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧٤ القديمة التي اختلف في تأويلها ذلك الخلاف الكثير بل فضل أن تطبق قواعد الاشتراك العامة كما ذهب اليه القانون الفرنسي غير أنه خالف مع ذلك القانون المذكور في تقريره مسئولية أصحاب المطابع فيما يتعلق بأعمال الطبع بصفتهم شركاء

ولنا الآن أن نلخص أحكام القانون الجديد في الالوجه الآتية :
أولاً — مدير الجريدة أو النشرة الدورية أو ملتزم طبع الكتاب أو الرسالة أو النشرة غير الدورية مسئول دائماً بصفة فاعل أصلي
ثانياً — المؤلف غير مسئول بصفة فاعل أصلي الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير أو ملتزم الطبع

ثالثاً — صاحب المطبعة غير مسئول بصفة فاعل أصلي الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير أو ملتزم الطبع أو المؤلف

رابعاً — البائع والموزع واللاصق غير مسئولين بصفة فاعلين أصليين الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير أو ملتزم الطبع أو المؤلف أو صاحب المطبعة
خامساً — تجوز اقامة الدعوى على المؤلف وصاحب المطبعة والبائع واللاصق بصفة شركاء اذا لم يتهموا بصفة فاعلين أصليين وذلك اذا توفرت قبلهم شروط الاشتراك المقررة في المادة ٤٠ وما بعدها من قانون العقوبات
سادساً — اعتبر القانون قرينة القصد الجنائي لاصقة بالفاعلين الأصليين خلافاً للقواعد القانونية العامة

كان لنا أن نقف عند هذا الحد بعد أن فصلنا القواعد التي اختص بها هذا القانون اذ الواقع ان بيان الاسباب التي حدثت بالشارع الى وضع النصوص ليست من موضوعات مثل هذا التقرير الرسمي الذي يبحث عن أعمال القضاء على العموم بل محلها كتب الشرح القانونية غير أن الجمهور في هذه البلاد لا يجد ما يسمونه بفرنسا بالاعمال التحضيرية للقوانين التي يرجع اليها طالبوا الوقوف على غرض الشارع من تقريره لبعض النصوص . ونظراً لاهمية هذا القانون بالنسبة لطائفة ذات شأن من أهل هذه البلاد — وهم أرباب الصحف الأهلية — رأيت من المفيد أن آتي هنا ببعض بيانات تكميلية لايضاح الغرض

الحقيقى الذى ترمى اليه تلك النصوص

فأبدأ بالكلام على ترتيب المسؤولية

ان القاعدة التى قررتها المادة ١٦٦ مكررة هى عين قاعدة القانون الفرنسى (المادتان ٤٢ ٤٣ من قانون سنة ١٨٨١) واساسها اعتبار الجريمة فى النشر . فعلى الناشر أى المدير أو ملتزم الطبع تقع أولاً المسؤولية لأن فى وسعها معرفة ما تحتويه المقالات أو الكتب التى ينشرانها فيمكنهما أن يقدرا درجة المسؤولية العائدة عليهما من ذلك النشر . أما المؤلف فمستول طبعاً عما كتبت يده ولهذا جعله كثير من الشرائع فى المقام الأول من المسؤولية غير أن الشارع المصرى رأى أن تكون المسؤولية فى المقام الثانى فاذا علم المدير أو ملتزم الطبع لا تقام الدعوى على المؤلف الا بصفة شريك . أما صاحب المطبعة فلا تجوز اقامة الدعوى عليه بصفة فاعل أصلى الا اذا تعذرت اقامتها على المدير أو ملتزم الطبع والمؤلف . وهذا من العدل على ما نرى فان صاحب المطبعة لا يجهل أن المسؤولية قد تعود عليه وحده فى وسعه أن يتقيها بتحتيمه معرفة اسم المدير أو ملتزم الطبع أو المؤلف . ويمكنه زيادة على ذلك متى عرف ذوات هؤلاء الاشخاص دون أسمائهم أن يتقى اقامة الدعوى عليه بصفة فاعل أصلى بأن يدل عليهم . واذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير (أو ملتزم الطبع) والمؤلف وصاحب المطبعة أقيمت على البائع اذ من العدل أن يكون للبائع نصيب فى المسؤولية لأنه القائم بنشر ما حرم القانون نشره غير أن الدعوى لا تقام عليه بصفة فاعل أصلى الا اذا تعذرت اقامتها على المدير (أو ملتزم الطبع) والمؤلف وصاحب المطبعة وهذا نادر وقوعه

وجاء فى المادة ١٦٦ مكررة بعد قوله (المديرون أو ملتزموا الطبع) عبارة (مهما كانت حرفتهم أو الاسم الذى يتسمون به) واليك ما أراده الشارع بتلك العبارة :

قضى قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ بوجوب الحصول مقدماً على اذن من الحكومة متى حصل تغيير صاحب امتياز الجريدة او النشرة أو صاحبها أو مديرها فأصبح بذلك من السهل معرفة المديرين مالم

مخالف لنصوص ذلك القانون فاذا فرضنا أن الجريدة أو النشرة لم يكن لها مدير تقام الدعوى على القائم فعلاً بتلك الوظيفة بصفته فاعلاً أصلياً وقد يكون المتهم في هذه الحالة رئيس الإدارة أو رئيس التحرير أو صاحب النشرة أيًا كان الاسم الذي يتسمى به

ولنتكلم الآن على قرينة الاجرام فنقول . يقضى القانون في جميع الاحوال التي تقام فيها الدعوى على متهم بجريمة من الجرائم التي تقع بواسطة المطبوعات بصفته فاعلاً أصلياً طبقاً للمادة ١٦٦ مكررة أن يعتبر ذلك المتهم مجرمًا فلا يقبل منه نقض هذه القرينة باثبات حسن نيته أو جهله بأن فيما نشر ما يؤخذ القانون عليه أو بغير ذلك . وعلى ذلك فمدير الجريدة مسئول عن كل ما ينشر بها ولا يستطيع دفع المسؤولية عن نفسه بأن يثبت مثلاً بأنه كان في وقت النشر غائباً عن مكان الإدارة . لكن له طبعاً أن يستند على أسباب موانع العقاب العامة كالجنون والغيوبة وغيرها وله أيضاً اتقاء المسؤولية باثبات أن النشر تم رغم ارادته وأنه بذلك السبب استقال من وظيفته وكذلك المؤلف لا يجوز له التمسك بحسن النية ولكن له أن يثبت حصول النشر بقوة قاهرة أو اكراه كأن يثبت مثلاً ان ما كتبه سرق منه ونشر وقرينة الاجرام لاصقة أيضاً بصاحب المطبعة والبائع

بقيت عبارة (فاذا تعذرت اقامة الدعوى) التي يترتب عليها انتقال المسؤولية يقول الشارع اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير فتقام على المؤلف بصفته فاعلاً أصلياً وقصده بذلك أن الدعوى تقام على المؤلف عند عدم وجود المدير أو عند الجهل به فاذا اختفى المدير بعد حدوث الجريمة فلا تمكن اقامة الدعوى على المؤلف بصفة فاعل أصلي ولكن تقام عليه بصفة شريك لأن في وسع الحكومة في هذه الحالة أن تبحث على المدير فاذا لم تهتد الى مقره كان في وسع القضاء الحكم عليه غيابياً . واذا مات الفاعل الأصلي فلا شك أن الدعوى العمومية تسقط قبله ولكن يجوز رفعها قبل الفاعلين الأصليين معه وقبل شركائه

وحكم المدير المقيم خارج القطر حكمه اذا كان غير معلوم لأن الغرض من

تقرير المسؤولية على الترتيب السابق ذكره انما هو ضمانة ايقاع العقاب على كل حال بمن اشترك في ارتكاب الجريمة بصفته مديراً أو مؤلفاً أو صاحب مطبعة أو بائعاً والا لسهل على المدير أن يحتال فيتقن شر اقامة الدعوى عليه باقامته خارج القطر وفي هذه الحالة لا تمكن اقامة الدعوى على المؤلف الا بصفة شريك وفي هذا ما فيه من تضيق دائرة القانون . وحكم المدير الأجنبي المحتفى بالامتيازات حكم المدير المقيم خارج القطر اذ لا تمكن اقامة الدعوى عليه أمام المحاكم الاهلية وبالاختصار فعبارة (فان تعذرت اقامة الدعوى ضد المدير) تفيد : —

(١) ان لم يكن ثم مدير (٢) ان كان المدير غير معلوم (٣) ان كان المدير مقيماً خارج القطر (٤) ان كان المدير مقيماً داخل القطر ولكنه لا تمكن اقامة الدعوى عليه أمام محكمة أهلية — وتقضى الفقرة الاخيرة من المادة التي نحن بصددھا بعدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك قبل الاشخاص الذين تنطبق عليهم شروطه . اذ قد يوجد بالضرورة عدا المدير أشخاص آخرون كرؤساء التحرير وأصحاب النشرة تجب محاکمتهم بصفة شركاء اذا ثبت اشتراكهم في ارتكاب الجريمة

ونرى في الختام أن نذكر ملحوظة بخصوص دائرة تطبيق المادة الآتفة الذكر — يظهر جلياً من عبارة هذه المادة وجوب حدوث النشر بواسطة الصحف أو غيرها مما أشبهها من طرق النشر فلا تشمل أحكامها اذاً الجرائم التي تقع بواسطة الحركات مثلاً أو الخطب أو الصياح أو التهديد وتسهل هذه النصوص الجديدة كثيراً سبيل اقامة دعوى الجنج التي تقع بواسطة الصحف لأنها جعلت المسؤولية قرينة لاصقة بالفاعلين الأصليين فيها . نعم ليس في وسع القانون أن يمنع تعرض بعض الصعاليك للعقاب دفعاً للمسئولية الواقعة في الحقيقة على من يستأجرونهم لتلك الغاية ولكن المأمول في الروية التي تطبق بها نصوص هذا القانون مع نصوص قانون المطبوعات أن تساعد على تقليل عدد الجرائم التي كثر وقوعها من الصحف في هذه السنوات الأخيرة

(١) تقرير جناب السير مالکولم مالک ايلريث المستشار القضائي عن سنة ١٩١٠ صفحة

الامطام

٦١
الامطام

أول ما يلاحظ عن الأحكام الآتية الخلاف بينها من حيث المبدأ وهذا بتأثير التشريع الذي صدرت تحته وما اذا كان معمول في عهده بمبدأ المسؤولية الذي ييناه في هذا الباب من عدمه وسنورد هذه الأحكام بترتيب تاريخ صدورها

(١)

نظراً لعدم وجود نص خاص في قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ بخصوص محاكمة من يرتكب جريمة القذف بطريق النشر في الجرائد فكل شخص يشترك في هذا النشر سواء كان بصفة فاعل أصلي أو شريك يحاكم ويعاقب بالعقوبات القانونية ولا يوجد في القانون ما يسمى بالقرينة القانونية للمسؤولية الجنائية ضد طبقة من الاشخاص لهم شأن في الجريدة وعلى ذلك يجب أن يبين في الحكم الصادر بالعقاب وقائع الاشتراك المسندة الى كل متهم فيهم^(١)

(٢)

لا يجوز لصاحب الجريدة أن يتمسك بأن خبر القذف وصل الى علمه من شخص آخر واذا نشر صاحب الجريدة خبراً هو يعلم أنه يشتمل على قذف يكون مسئولاً جنائياً بصفة فاعل أصلي في جريمة القذف مع الشخص الذي حرر الخبر^(٢)

(١) محكمة النقض والابرام تحت رئاسة سعادة يحيى ابراهيم باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو دهلتس ومستر هالتون واحمد ذو الفقار بك ومحمد صدق بك مستشارين ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي

المجموعة الرسمية السنة للتاسعة حكم رقم (١٤) صفحة (٣٣)

(٢) محكمة النقض والابرام تحت رئاسة المستر بوند وكيل محكمه الاستئناف الاهلية وبحضور حضرات قاسم امين بك وعبد العزيز كجيل بك ومستر ايموس واحمد ذو الفقار بك المستشارين بالمحكمة وعلى ابو الفتوح بك وكيل النيابة في الطعن المقدم من النيابة العمومية المجموعة الرسمية — السنة التاسعة حكم رقم (٧٠) صفحة (١٥٨)

(٣)

الخطيب الذى ينتحل وقائع كاذبة ليتوصل بشرحها الى حض الناس على كراهة الحكومة يعتبر بلا شك سىء القصد ويمكن أن ينتج عن أقواله التى يسمعها الجمهور أو يطالعها الناس أحوال لا تخلو من الخطر ومدير الجريدة المسئول عن ادارتها الذى ينشر تلك الاقوال فى جريدته يعتبر فاعلاً أصلياً لهذا الجرم والخطيب مشاركاً له وتنطبق عليهما احكام (المواد — ١٤٨ ر ١٥٥ ر ١٦٦ مكررة ر ٤٠ ر ٤١ عقوبات) ^(١)

(٤)

انه فيما يتعلق بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف لا يعد من ارتكب قذفاً فى مقالة نشرت فى احدى الجرائد فاعلاً أصلياً الا اذا تعذرت اقامة الدعوى العمومية على مدير الجريدة أو ملتزم طبعها فاذا أقيمت الدعوى على أحدهما وعلى المؤلف معاً عد المؤلف شريكاً فى الجريمة ليس الا ^(٢)

المحكىة

حيث أن الطاعن أورد بما ورد بتقريره من الاوجه أن محكمة الجنايات أخطأت فى تطبيق القانون باعتبارها الطاعن فاعلاً أصلياً لأنشاءه النبذ التى نشرت بجريدة (السيف) فى عددها نمرة (١٤٥) وصاحبي تلك الجريدة شريكين فى الجريمة بأن ساعدا الفاعل الأصيل بواسطة نشر النبذة فى جريدتهما وذلك

(١) محكمة جنايات مصر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩١٢ — الحقوق السنة السابعة والعشرون

(صفحة ١٥٣)

(٣) محكمه النقض والابرار بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩١٧ تحت رئاسة جناب مستر هالتون وكيل المحكمة وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة احمد موسى باشا ومحمد توفيق رفعت بك ومستر برسيفال ومصطفى فتحي بك مستشارين وعطيه بك حسي رئيس نيابة الاستئناف فى الطعن المقدم من حضرة محمد بك حافظ رمضان المحامي — المجموعة الرسمية السنة الثامنة عشرة حكم رقم — (٢٩)

بعكس ما قضت به المادة ١٦٦ عقوبات ومن جهة أخرى لا يمكن اعتباره شريكاً لأن المحكمة لم تبحث في نوع اشتراكه في الجريمة

وحيث أن الفقرة الثانية المضافة الى (المادة ٢٦٦) من قانون العقوبات بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ تقضى باتباع نص (المادة ١٦٦ مكررة) فى كل دعوى تقام بالتطبيق لما دق ٢٦١ ر ٢٦٥ عقوبات

وحيث أن المادة ١٦٦ المشار اليها نصت على معاقبة الأشخاص الآتى ذكرهم بصفة فاعلين أصليين على حسب الترتيب الآتى : المدير أو ملتزم الطبع مهما كانت حرفتهم أو الاسم الذى يتسمون به فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فالمؤلفون الخ . وهذا كله مع عدم الاخلال بما تقتضيه قواعد الاشتراك ان كان لها وجه

وحيث أن محكمة الجنايات قد خالفت هذا النص باعتبارها المؤلف للنبذة المشتعلة على عبارات القذف فاعلاً أصلياً للجريمة

وحيث فى الواقع أنه يتضح من الحكم المطعون فيه أن صاحبى الجريدة موجودان فى الدعوى ولم يتعذر اقامتها عليها فكان الواجب فى هذه الحالة تطبيق قواعد الاشتراك بالنسبة الى المؤلف واعتباره شريكاً فى الجريمة بطريق المساعدة فى ارتكابها بناء على ما هو ثابت بالحكم المذكور من أنه أنشأ نبذة القذف التى نشرت بتلك الجريدة

وحيث أنه يتعين حينئذ تطبيق القانون والتقرير بأن ما وقع من الطاعن من الاشتراك فى جريمة القذف بالكيفية المبينة آنفاً أمر معاقب عليه بمقتضى (المواد — ١٥٥ ر ٢٦٢ ر ٤٠ فقرة ثانية و ٤١ عقوبات مع مراعاة (المادة — ٣٢) وتأيد العقوبة المقضى بها على الطاعن بموجب الحكم المطعون فيه

فلهذه الاسباب

الباب الثانى

فى

المسئولية المدنية

٦٢ وضع المشرع الفرنسى مادة خاصة بقانون المطبوعات وهى المادة
المسئولية (٤٤) وتنص هذه المادة على أن صاحب الجريدة أو الرسالة الدورية
المرتبطة يعتبر مسئولاً عن التعويضات التى يقضى بها للغير ضد الاشخاص
فى القانون المبينين بالمادتين السابقتين وذلك حسب نص المواد (١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ،
الفرنسى ١٣٨٤ من القانون المدنى)

وكان مشروع هذه المادة كما وضعتها لجنة مجلس النواب خلواً من
القيود الاخير ووجه مسيو فلو كيه (Floquet) تقده الى ذلك مبيناً انه
يؤدى بطريقة غير مباشرة الى تقرير الكفالة ومسئولية مدنية أوسع
حداً مما تقضى به القواعد العامة ، ورد مسيو آنييل (Agniel) على ذلك
بأن هنالك بوناً شاسعاً بين الكفالة الوقائية ومسئولية صاحب الجريدة
مدنياً وأجهد نفسه فى بيان أن هذه المسئولية ليست إلا مجرد تطبيق
للمادة ١٣٨٤ مدنى وأنه ليس هنالك من يسلم بعدم وجود واق ضد
مناوشات أمثال هؤلاء مدنياً وجنائياً . وتغلب فى رده هذا على نقد الاول
وصادق البرلمان على تعديل اللجنة الا أن لجنة الشيوخ عادت ورجحت
الكفة الاخرى وانتهى الأمر بالمادة ٤٤ حسب نصها الحالى الذى معناه

تقرير المسئولية حسب القواعد العامة . وقد قال المسيو بلليتاف (Pelletan) في تقريره الى مجلس الشيوخ تفسيراً لذلك أن الملكية قد يختلف أنواعها فكما تكون لفرد واحد قد تكون أيضاً لعدة أفراد أو لشركة حسب أنواعها المختلفة بحيث تختلف درجة الصلة لا من حيث الملكية فقط بل ومن جهة الادارة والمراقبة ويكون تقدير المسئولية في مختلف هذه الاحوال حسب قواعد القانون العام فاذا ما ارتكب أحدهم أو جلهم خطأ أو إهمالاً سبب اضراراً للغير كانوا معرضين للتعويض بحكم المادتين (١٣٨٢ ، ١٣٨٣) كما يعتبرون مسئولين أيضاً قبل الغير بحكم المادة (١٣٨٤) عما يقضى به من التعويض ضد مدير الجريدة اذا أمكن اعتباره في عمله وكيلاً أو نائباً عنهم^(١) (préposé)

وقد علل الشراح ذلك بأنه من الضروري تحت نظام تشريع ٦٣ لا يقضى بوجوب دفع كفالة أو أن يكون للمدير حصة في الملكية الشراح أن تقرر مسئولية المالك مدنياً وألا لوجد الانسان نفسه أمام مفلس يحتّم خلفه المالك لا من الوجهة الجنائية فقط بل والمدنية . وهذا ما حدا بمجلس النواب في بادئ الأمر الى تقرير مسئولية صاحب الجريدة بصفة مطلقة . ورأى مجلس الشيوخ أن في هذا خروجاً عن دائرة القانون العام الذي في تطبيق نصوصه الكفاية . فكل ما أراده المشرع بنصه هذا هو اعتبارهم مسئولين عما يقع من مندوبيهم (leur préposé) تطبيقاً للمادة ١٣٨٤ وعن إهمالهم أو خطأهم الشخصي تطبيقاً للمادتين (١٣٨٢ ، ١٣٨٣)^(٢)

(١) بار بييه شرح قانون المطبوعات — بند ٨٢٥

(٢) » » » » » ٨٢٦

وليس هنالك في الواقع علاقة الاصيل بالوكيل (Commettant à préposé) بين صاحب الجريدة من جهة ومحرريها وطابعيها وبائعها من جهة أخرى ولكن لا يوجد ما يحول دون توفر ذلك في ظروف خاصة كما اذا كان بائعوا الجريدة ليسوا إلا عمالا يباشرون عملهم لحساب صاحبها الذي ينقدهم مرتباً معيناً

وقد صدر منشور وزاري بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ يفسر هذه المسؤولية بما يأتي :

(ترددت الاحكام عدا ما استثنى منها في التسليم بأن ما يقع من مدير الجريدة يستلزم مسؤولية صاحبها وبمقتضى المادة ٤٤ يعتبر المدير في الواقع نائباً عن صاحبها وبذلك يكون مسئولاً عما يقع منه بحكم قواعد القانون العام . والملوك المسئولون هم الذين يكسبهم القانون المدني أو التجارى صفة الملكية)

فأول ما يجب أن يبحث عنه في كل حالة هو علاقة المالك بالمدير فيقضي باعتبار المالك مسئولاً اذا تبين أن المدير يشغل مركزاً صورياً وليس له أى استقلال في التحرير بل يسير تحت ارشاد وأوامر من ينقده مرتبة

ويكون الموضوع أكثر دقة إذا كان المطروح أمام المحكمة خاصاً بمدير يشغل كرسيه بمعنى الكلمة فالمحكمة في مثل هذه الحالة أن تقدر ما خول للمدير من حرية في العمل وما أتي من الرقابة للمالك وتقضي حسب الظروف مع مراعاة المصلحة المشروعة للغير

وقد ذهبت محكمة النقض إلى ما هو أكثر من ذلك متأثرة بما أحاط بهذه المادة من المباحثات التحضيرية ونقضت بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٣ (Bull. Cr. No. 161) بأنه يجب أن يعتبر المدير بحكم القانون نائباً في عمله عن المالك ما لم توجد ظروف خاصة تثبت عكس ذلك^(١) ٦٤

ولمعرفة المالك المسؤول يرجع إلى القواعد المدنية أو التجارية فإذا المالك كانت الملكية منحصرة في شركة تكون شخصاً مدنياً فإن الشركة المسؤول نفسها هي التي تعتبر مسئولة مدنياً ولا يجوز في هذه الحالة مقاضاة مساهمها أو مديرها بصفته الشخصية^(٢) ٦٥

وترفع هذه الدعوى إما بطريقة أصلية أمام المحكمة المدنية أو بطريقة الاستعاضة تبعية للدعوى العمومية وفي الحالة الأخيرة تبقى الدعوى ما بقيت الدعوى العمومية إذ أنها هي الأصل فإذا ما سقطت ب وفاة المتهم مثلاً تصبح المحكمة غير مختصة بالفصل في الحق المدني المطالب به قبل المالك ، كما أنه لا يمكنها الاستمرار في نظر الدعوى المدنية بعد قضائها ببراءة المتهم (نقض ١٠ أغسطس سنة ١٨٦٠ دالوز ١٠١/١٠٣)

ولا يتمسك ضد المالك باعتباره مسئولاً مدنياً بقوة الشيء المحكوم فيه عما يقضى به ضد المتهم (المدير) بل له أن يناقش مسئولية المدير وقيمة التعويض المقضى به ضده فليس بملزم حتماً بما يحكم به

ويستنتج من هذا أيضاً أن له استئناف الحكم الصادر ضد المدير الذي يقضى في الوقت نفسه بمسئوليته المدنية ولو أقر المدير الحكم أو لم

(١) بارييه (شرح قانون المطبوعات) بند ٨٢٧

(٢) بارييه > > > > بند ٨٢٩

يستأنفه ولا يمكن أن يدفع المدعى بالحق المدني استئنافه بالقول بأن هناك قوة الشيء المحكوم فيه

ولكن يختلف عن ذلك حالة ما اذا صدر حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه قاض بعدم مسئولية المدير لعدم ارتكابه خطأ أو عدم تبصر يؤاخذ عليه فلا تقبل الدعوى في هذه الحالة ضد المالك بعد هذا ما صدر من المدير

(محكمة ديجون (Dijon) ١٦ مارس سنة ١٨٦٥ داللو ٦٥/٢/٨١) (١)

يؤخذ مما سبق أن المشرع الفرنسي لم يخرج عن قواعد القانون العام في شيء ولذا لا محل لمؤاخذة المشرع المصري لعدم وضعه نصاً يقابل المادة (٤٤) مادام أنه لم يتبين مما سبق إيضاحه ما يبرر الخروج عن القواعد العامة التي لم يجد المشرع الفرنسي بدا من الرجوع إليها بعد طول جدال وبحث ورد

ويقابل مواد المسئولية التي تحيل إليها المادة الفرنسية المادتين (١٥١، ١٥٢) من القانون المدني المصري ومنها تستخلص نفس المبادئ السابقة تفصيلها

الأمم

يجوز للسيد الذي يمكن أن يعد مسئولاً عن تعويض الضرر الناتج من جريمة ارتكبتها خادمه أن يدخل في الدعوى الجنائية المقامة على ذلك الخادم ليدفع وجود الجريمة (٢)

(١) بارييه (شرح قانون المطبوعات) بند ٨٣٠
(٢) محكمة كرموس الجزئية بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ تحت رئاسة كامل الوكيل اندى
القاضي وحضور حضرة محمد صادق جدى اندى وكيل النيابة
(المجموعة الرسمية — السنة الثالثة والعشرون — حكم رقم (٦٩))

٦٦
القانون
المصري

٦٧
الأمم

المحكمة

...وحيث أن المتهم تابع لوزارة المواصلات والحادثه وقعت حالة تأدية وظيفته
اذ كان يقود أتوموبيلاً للبوستة فتكون الوزارة مسؤولة عن الضرر الناشئ عن
هذه الحادثه ان ثبت اهمال المتهم

وحيث ان قانون تحقيق الجنايات لم ينص على جواز دخول المسؤولين عن
حقوق مدنية في الدعوى الجنائية ليدفعوا المسؤولية عن أنفسهم ولكنه لم يحرم
ذلك أيضاً

وحيث أنه في حالة خلو القانون من النص يجب الرجوع الى المبادئ العامة
والى قواعد العدالة

وحيث أن المبادئ العامة وقواعد العدالة تقضى بأن كل انسان تترتب
عليه مسؤولية يجب أن لا يحرم من الدفاع عن نفسه
وحيث أنه من المتفق عليه أن الحكم الجنائي يعتبر جنحة في المدني
وخصوصاً على الأشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية (راجع جرائم لولان - شرح
قانون تحقيق الجنايات - جزء ٢ صفحة ٢٧٦ بند ١٠٤٢)

فاذا حرم المسؤول عن حقوق مدنية من الدخول في الدعوى الجنائية والدفاع
عن المتهم أصبح بعد الحكم على هذا المتهم أمام مسؤولية لحقته ويكون بذلك حرم
من حق الدفاع عن نفسه

وحيث أن المادة (٥٤) من قانون تحقيق الجنايات تجيز للمجنى عليه أن يقيم
نفسه مدعياً مدنياً ضد المتهم وضد المسؤول عن حقوق مدنية فلماذا يحرم المسؤول
عن الحقوق المدنية من الدخول في الدعوى الجنائية من تلقاء نفسه ليدفع عن
نفسه ما يمكنه أن يترتب عليه من المسؤولية خصوصاً وأن حالته تسوء اذا حرم من
هذا الحق لانه يصبح أمام حكم جنائي يترتب عليه مسؤولية لا يستطيع درءها كما
أشير الى ذلك آنفاً وذلك بعكس المجنى عليه الذي اذا لم يدع بحق مدني في
الدعوى الجنائية فانه يستطيع أن يطالب بهذا الحق أمام المحكمة المدنية

وحيث انه فضلا عن ذلك فان المادة (٢٩٥) من قانون المرافعات المدنية تنص على أنه يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل في الدعوى المقامة أمام المحكمة

وحيث أنه مع تقرير هذا الحق في قانون المرافعات وعدم النص على الحرمان منه في قانون تحقيق الجنايات لا ترى المحكمة محلا للتفرقة بين الحالتين وقد اتفقت آراء الشراح وأحكام المحاكم الفرنسية على تقرير هذا المبدأ (راجع موجز العقوبات لجارو صحيفة ٤٤٣ وسوردا في المسؤولية المدنية جزء ثان طبعة سنة ١٨٧٢ صحيفة ٥٤ فقره ٨٠٤ وما بعدها وجرايمولان شرح تحقيق الجنايات جزء أول صحيفة ١٥ وملحق دالوز جزء ٩ صحيفة ٥٤٢ بند ٧٤ — وحكم محكمة النقض الفرنسية ٧ يناير سنة ١٨٥٣ و ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٦ و ١٦ أبريل سنة ١٨٥٨) والمحكمة تأخذ بهذا الرأي لمطابقته للعدالة ويتعين إذاً قبول وزارة المواصلات في الدعوى بصفتها مسئولة عن حقوق مدنية

فلهمزه الأسباب

ومثل هذا المبدأ يمكن تطبيقه على علاقة صاحب الجريدة بمديرها اذا ما اعتبرنا الأخير قائماً مقامه في عمله كما سبق تفصيل ذلك

وكما أن الحكم الجنائي يقيد المدنى اذا ما قضى بالادانة لثبوت الخطأ أو الإهمال (عدا ما أشير اليه آنفاً من حق صاحب الجريدة في مناقشة ذلك عن درجة علاقته بالمدير ومقدار ما خوله من السلطة) فإنه يقيد أيضاً في حالة الحكم بالبراءة بناء على عدم وجود جريمة أصلاً أو أن لا خطأ ولا إهمال

ويستفيد من هذا الحكم صاحب الجريدة بخلاف ما اذا كانت البراءة لسبب خاص بالمتهم أو بنيت على سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية قبله فان هذا الحكم لا يقيد المحاكم المدنية وسبق بيان هذا أيضاً (١)

(١) راجع حكم محكمة طنطا الابتدائية الاهلية الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ مجلة المحاماة — السنة الثالثة — حكم رقم (١٦٥) صفحة (٢١٨)

الباب الثالث

المسئولية الادارية

الفصل الاول

الموظفون

٦٩ تقضي المساواة في الحقوق المدنية بالمساواة في الوظائف (١) ولا يخرج الموظف اذا ما اندمج في هذا السلك عن كونه فرداً من أفراد الامة له ما لهم وعليه ما عليهم يمه خيرها كما يضره شقاؤها وليس عليه من قيود وروابط فوق ما يرتبط به أفراد الامة الا ما تقتضيه الوظيفة من حيث نظامها ومقتضياتها . ولكن هل هناك من حجر خاص عليه في خارج دائرة عمله ؟ وهل هو مقيد في آرائه وميوله السياسية ؟ هل له أن يندمج في الاحزاب وينتصر لاحدها ضد الآخر ؟

مما لا جدال فيه أنه ليس له أن يأتي عملاً يتنافى مع كرامة مركزه ولا أن يتخذ من سلطان وظيفته ودولتها وسيلة للتأثير وإلا اعتبر مسيئاً لاستعمال ما أوّمن عليه من سلطة متاجراً بها فهو بصفتها الشخصية ومنع مراعاة ما سبق حر في التمتع بما له من حقوق سياسية في حدود القانون

٧٠ وهذا يتفق مع ما هو وارد بدستور البلاد بالباب الثاني في حقوق المصريين وواجباتهم وما تقره المادة الثالثة عشرة منه التي تنص على ما يأتي :

(١) اسمان (Esmein) - جزء أول صفحة ٤٤٠ وما بعدها

« المصريون لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الاصل أو اللغة أو الدين واليهيم وخدمهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف الا في أحوال استثنائية يعينها القانون »

وتقرر المادة الرابعة عشرة ما يأتي:—

« حرية الرأي مكفولة . ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو الكتاب أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون »

وقد ورد في قانون الانتخاب (القانون نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣) من الحقوق العامة والقيود ما يتفق مع ما سبق ايضاحه

فلكل مصرى من الذكور بالغ من السن احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب (المادة الاولى)

ولا يجوز أن يرشح الموظف في دائرة عمله الخاصة كما لا يجوز أن يرشح أحداً ويستثنى من ذلك العمدة

ويسرى مفعول هذين النصين على مجلس الشيوخ (المادة السابقة والستون) ولا يجمع بين تولى الوظائف العامة وعضوية أى المجلسين . والمقصود في هذا الحكم بالتولين للوظائف العامة :

(١) كل الموظفين أو المستخدمين الذين تصرف مرتباتهم من ميزانية الحكومة ويدخل فيها الميزانيات الخاصة

(٢) كل موظفى وزاوة الاوقاف ومستخدميها

(٣) العمدة

ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع (المادة الحادية والسبعون)

وكل موظف أو مستخدم عام ممن أشير اليهم في المادة السابقة أنتخب أو عين عضواً بأحد المجلسين يعتبر متخلياً عن وظيفته اذا لم يتنازل في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية وفي حالة القبول يعطى حقه

٧١

قانون

الانتخاب

في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال
وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في
المادة المذكورة يعتبر أنه تنازل عن عضويته ويعلن مجلسه خلو المحل الذي كان
يشغله

وكل موظف عمومي حكم عليه في جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء
تأدية وظيفته يجوز الحكم عليه بالعزل (المادة الثامنة والثمانون)

هذا ما قرره الدستور وما نص عليه قانون الانتخاب
أليس في هذا كله اقرار لحقوقه السياسية ؟ وهلا يقضى ذلك بأنه
غير مقيد في نشاطه ومجهوداته السياسية في دائرة القانون وحدوده ؟

هذه هي المبادئ الأساسية المعمول بها الآن ولم يكن فيما سبق
من القوانين ما ينص على خلاف ذلك فلم يضع المشرع للموظف أحكاما
خاصة عدا رجال البوليس والعسكرية فانه من المسلم به أنه لا يتفق مع
نظامهم الاندماج في السياسة وأحزابها والا اختل وحلت الفوضى
وانقلبت الطاعة الواجبة الى تمرد وعصيان وعبارة (السلوك المضر بحسن
الانتظام وبالضبط والربط العسكري) الواردة بالبند ١٦٨ بالباب السابع
عشر عن الذنوب والجزاءات من قانون الاحكام العسكرية الصادر
سنة ١٨٩٣^(١) هذه التهمة المرنة — ليست باضيق من أن تسع أى
تصرف يؤول بهذا التفسير يضاف الى ذلك ماورد بالبند ١٩٣ من الباب
الثامن عشر عن ملحوظات عن الذنوب بأنه (اذا ثبت إدانة الضابط
بسلوكه سلوكا معيبا غير لائق بمقام الضابط وشرفه يجب أن يحكم
عليه بالطرد

(١) راج طبعة سنة ١٩١٧ المضاف إليها ما أدخل من التعديلات الى هذه السنة

وهذا ما حدا بالمشرع عند وضع أحكام قانون الانتخاب الى النص على ما يأتي :

حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود في الجيش أو في البحرية الذين ليسوا في الاستيداع أو أجازة حرة موقوف ما داموا تحت السلاح ويجرى حكم هذه القاعدة على الضباط وصف الضباط والجنود في البوليس أو في مصلحة خفر السواحل أو في أية هيئة ذات نظام عسكري (المادة السادسة)
وضمن شروط العضوية في المجلسين أن لا يكون العضو من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين في الاجازة الحرة (المادة ٣١/٣ و ٦٧)

ومثل هذا في الحكم من يشغلون وظائف سياسية ظاهرة فإنه ليس لهم ما داموا شاغلين لمرا كزهم الجهر بمذهب سياسي يخالف رأى الحكومة القائمة إذ هذا ما تقتضي به التقاليد وواجب اللياقة نحو الحكومة التي يمثلها ولا نجد فيما عدا ما سبق من القوانين أو اللوائح ما ينص صراحة على
٧٣
فانوره وضع قيود خاصة تسرى على الموظفين الا المادة (١٤٤) من الفصل الثاني من
المصلحة المالية قانون المصلحة المالية ونصها كالآتي :

« لا يجوز لمستخدمي الحكومة أن يعطوا اخبارا الى الجرائد التي تنشر في القطر المصرى أو في الخارج سواء كانت باللغة العربية أو بأية لغة أخرى ولا أن يبدوا ملحوظات شخصيه بواسطة الجرائد ولا أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لها وكل موظف يخالف هذا الحكم يكون قابلا للعزل »

وصدر قرار من نظارة الداخلية في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٢ وعدل بقرار مجلس النظار الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٠٣ تطبيقاً للقاعدة السابقة ينص على ما حذرته المادة (١٤٤) السابق ذكرها ويزيد على ذلك أن (كل مستخدم يخالف هذا الحكم يطرد من الخدمة بدون انذار ولا

يقبل في المستقبل في خدمة الحكومة (١)

وصدر قرار آخر من مجلس النظائر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩ ينص على ما يأتي : -

لما حجرت الحكومة على مستخدميها اعطاء الاخبار الى الجرائد كانت تقصد بذلك عدم التشويش في المسائل العمومية بسبب نشر أمور لا يصح أن تخرج عن دائرة المصلحة لأنها خاصة بها وأما الحكومة فلم يكن عندها شيء يمنع من نشر الأمور التي تهتم الجمهور لما في ذلك من المصالح بل توده وتود أيضاً أن يكون هذا النشر سهلاً مادام أنه لا يضاد صالح المصلحة في أي شيء ولذلك اعتبرت التبليغات التي يمكن اعطاؤها للجرائد من قبيل المجاملة فلاجل ذلك تقرر : -

أولاً - حصر أخبار الحكومة في قسم الضبط بنظارة الداخلية وهو يبلغها للجرائد ثانياً - النظارات والمصالح التابعة لها في مدينة مصر يبلغون كل يوم هذا القلم كل الأخبار التي تهتم الجمهور كالأوامر والتعليمات المتعلقة بمواضيع لها منفعة عامة وأحوال الموظفين من (تعيين واستعفاء ورفق وغير ذلك) وعليهم أن يوضحوا كل شيء يختص بهذه الأخبار أو ما شاكلها

ثالثاً - رؤساء الاقلام في النظارات والمصالح التابعة لها ملزمون بالبحث عن أعطى أخباراً للجرائد تخالف ما ذكر في المادة السابقة

رابعاً - كل موظف تظهر ادانته في تبليغ شيء ما يعامل بما هو مدون في الفقرة ٨١ من الباب الثاني من القانون المالي

خامساً - يحق للنظار والمستشارين ووكلاء النظارات إلغاء الاستعلامات التي يرون فيها فائدة الى الجرائد (٢)

وقد صدر منشور رقم ٩٧ سنة ١٩٢١ ينص على ما يأتي : -

(١) مجموعة اللوائح - الجزء الاول - صفحة - ٩٤

(٢) مجموعة اللوائح - الجزء الاول - صفحة - ٩٣

(القواعد الخاصة بأبلاغ الأخبار للجرائد)

١ - يلفت نظر جميع الوزارات والمصالح الى المادة (١٤٤) من الفصل الثانى من قانون المصلحة المالية التى تحرم على جميع مستخدمى الحكومة ابلاغ أخبار الى الجرائد المحلى منها والأجنبى :

٢ - وقد نشرت هذه المادة فيما يلى « سبق نشرها » وعلى رؤساء المصالح أن يتخذوا ما من شأنه ضمان مراعاة احكامها بكل دقة

٣ - والشروط التى تسوغ ابلاغ المصالح الأخبار للجرائد رسمياً واردة فى الخطاب المنشور الصادر من وزارة الداخلية فى ٧ / ٤ / ١٩٢٠ م

فليس من قيد فى قوانين الحكومة غير هذا النص حتى أن قانون البوليس نفسه لم يرد به نص يخرج عن ذلك وكل ما نص عليه بالباب التاسع منه الخاص بالتأديب بالفصل الأول (البند الرابع) عبارة هى مضمون ما ورد به بالمادة ١٤٤ - إلا أن ما للجهات الرئيسيه من سلطة التقدير وتوجيه التهم والأحالة على المجالس التأديبية يترك مجالاً للتوسع وعدم الثبات فى التقدير على رأى واحد

٧٤
سلطة الجهات
الرئيسية

وهذا ما دعا البعض الى طاب النص على ضمان مقرر للمبادئ الاساسيه بالنسبة للموظف بحيث لا يمكن التحول عنها من حال الى حال وما اقترحتة لجنة محامى أسيوط فى تقديمها مشروع الدستور المصرى قبل وضعه النهائي والتصديق عليه وذلك بعد ما أشارت الى تضارب الأحكام الصادرة من هيئات تأديبية مختلفة (مما سيأتى ذكره) بقولها بالصفحة الخامسة عشرة من تقريرها :-

٧٥
لجنة محامى
أسيوط

« ولا يتأتى هذا الضمان إلا بما تقترحه من النص عليه ونص كهذا ليس بدعة

فى القوانين الدستورية الحديثة فهو مقرر فى دستور ألمانيا الجديد بالمادة ١٢٩

و ١٣٠ وهما (لا يجوز عزل موظفي الحكومة ولا إحالتهم على المعاش الا وفقاً لنصوص القانون . والألمان جميعاً متساوون في حقوق التوظيف — والموظفون أحرار في آرائهم السياسية وفي انضمامهم الى الجمعيات الغير الممنوعة)

ونرى أنه ليس في دستور البلاد الحالي ما ينافي ذلك بل أن

النص العام للمادتين ١٣ و ١٤ السابق بينهما يتفق مع هذه المبادئ

ولم يشذ عما سبق بيانه الا القانون نمره ٣٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص^{٧٦} بالأحكام التأديبية في الجامع الأزهر وفي المعاهد الدينية العلمية ^{الاعظم} الإسلامية^(١) حيث أنه تعرض في مجموعته الى المسائل السياسية كما التأديبية^{للمعاهد} يؤخذ من نصه الآتي :-

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمره ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد

الدينية الإسلامية

ونظراً لأن اشتغال طلبة العلم والمدرسين والموظفين بما يصرفهم عن التعليم والتعلم وتأدية واجباتهم مما يؤدي الى عدم قيام المعاهد بما هو مطلوب منها للعالم الإسلامي

ونظراً لأن كثيراً ممن لا يشعرون بالواجب عليهم قد اندسوا بين طلبة المعاهد واتخذوا احترام هذه الأمكنة الدينية وعدم اباحة التعرض لها ذريعة لالتقاء بدور المشاغبات وبث الآراء الفاسدة في الأذهان مما قد ينعجم عنه اخلال بالأمن العام وبما أن مجلس الأزهر الأعلى اقترح الأحكام الآتية تنميها وتفصيلاً لما جاء

في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١

فبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى مجلس الوزراء

(١) مدرج بالوقائع المصرية في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ للوجه الاول من العدد (٩٠)

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ — كل مدرس أو موظف في الجامع الأزهر أو في أحد المعاهد الدينية العلمية الإسلامية يشتغل داخل الجامع الأزهر أو غيره من المعاهد أو المساجد أو خارجها بالقاء خطب أو محاضرات أو تحرير منشورات أو مقالات أو يقوم بتوزيع منشورات أو مطبوعات مما يكون من شأنه أن يفسد من أخلاق الطلبة أو يلهيهم عن طلب العلم أو يخل بالنظام أو بحرمة المساجد يحال على مجلس تأديب ويعاقب بأحدى العقوبات الآتية :—

(١) الانذار

(٢) قطع المرتب لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً

(٣) الايقاف بلا مرتب لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر

(٤) نقص المرتب

(٥) التنزيل من درجة الى التي دونها

(٦) الرفع

مادة ٢ — (هذه المادة خاصة بالطلبة وسيأتى ذكرها بالفصل الثانى)

مادة ٣ — كل عالم منتسب للأزهر أو أحد المعاهد الدينية الإسلامية ولكنه غير داخل في سلك المدرسين أو الموظفين وقع منه داخل الأزهر أو المعهد أو خارج منها أمر من الامور المنصوص عليها في المادتين السابقتين يعاقب بقطع الانتساب أو الحرمان من التوظيف في الوظائف الدينية ووظائف التدريس في المعاهد أو المساجد

مادة ٤ — (هذه المادة خاصة بمن ثبت عليه ممن سبق ذكرهم الاشتراك في عمل من الاعمال الواردة في المادتين الأولى والثانية ويعاقب بأحدى العقوبات المذكورة في المواد الاولى والثانية والثالثة)

مادة ٥ — (هذه المادة خاصة بتكليف مستخدمى الأماكن المذكورة بأخراج من عدا من ذكروا في حالة اتيانه عملاً مما هو منصوص بها والاستعانة

برجال الحفظ في اخراجه بالقوة اذا امتنع وتمذر اخراجه مع عدم الاخلال بتطبيق أحكام قانون العقوبات عند الاقتضاء)

المواد ٦ — ١٥ (مبين بهذه المواد تشكيل مجلس التأديب وأن الاستئناف جاز من المدرسين والموظفين دون غيرهم وذلك فيما عدا عقوبتي الانذار وقطع المرتب مدة لا تزيد عن الخمسة عشر يوماً وأن لشيخ الجامع الأزهر بصفته رئيساً لمجلس الأزهر الأعلى الحق في إيقاف من تقام عليه دعوى تأديبية عن تأدية وظيفته حتى يحكم في الدعوى وأن يستأنف الأحكام الصادرة من مجالس التأديب ويكون الاستئناف أمام مجلس الأزهر الأعلى

صدر بمرأى رأس التين في ٥ صفر سنة ١٣٣٩ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠) والهيئات الإدارية المختصة بالفصل فيما يقع من الموظفين يختلف تشكيلها حسب كل مصلحة ودرجة الموظف التابع لها ومنصوص بدكرتو ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ شروط العلاوات والجزاءات ومبين بهما تشكيل مجلس التأديب أمام كل مصلحة ويكون قراره ابتدائياً وبعض الجزاءات التي توقعها يمكن أنوقعها رئيس المصلحة من تلقاء نفسه ولكن الرقت مع الحرمان من المعاش لا يمكن أن يقضى به الا من المجلس المخصوص الذي هو في الوقت ذاته هيئة استئنافية لقرارات مجالس التأديب (دكرتو ٨ يوليو سنة ١٨٩٤)

وفيما يتعلق برجال البوليس قانون ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ (١) وصدر قرار من وزارة المالية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢١ بتأليف مجلس تأديب الوازارة

وصدر أيضاً مرسوم جديد بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٢ عن انشاء مجلس تأديب لموظفي ومستخدمى ديوان الملك والمصالح المرتبطة به (٢)

٧٨ وفيما يتعلق بكبار موظفي المديرية والمحافظات وهم وكلاء المحافظات والمديريات والباشكتاب ومأمورى المراكز وبعض معاونين فان نظام ذلك يدخل تحت دكرتو أول يونيو سنة ١٨٩٣ وله مجلس تأديب خاص

الموظفين

(١) لمبا — القانون النظامى والادارى صفحة — ١٤٧

(٢) الوقائع المصرية — العدد رقم (٦١) المؤرخ — ٣ يوليو سنة ١٩٢٢ — الصحيفة الاولى

٧٩
الموظفون
المعينون
بركربنو
وجميع الموظفين الذين يصح لهم إصدار قرارات كالوزراء ووكلائهم والمستشارين الخديوين والمديرين والمحافظين ورجال القضاء والنيابة يعينون كقاعدة ثابتة بموجب دكريتو وتكون محاكمتهم التأديبية من اختصاص المحكمة التأديبية العليا (La haute Cour de discipline) وهذه شرعت بقانون ٣٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ وكذا دكريتو ٦ يونيه ١٨٩٠ وأول يونيه سنة ١٨٩٣ وهناك قوانين أخرى ملحقة بذلك (٧ مارس سنة ١٨٩١) و (١٠ مايو سنة ١٨٩٣) وتشكل من وكيل الوزارة وبعض كبار الموظفين وتكون غير مقيدة في نظامها وما تتخذه من القرارات (١)

٨٠
المعاهد
الدرجية
ووزارة
الأوقاف
يشير القانون رقم ١٠ الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩١١ الى نظام التأديب بالنسبة لهذه المعاهد . وبالفصل الثاني من الباب الرابع (المواد ٦٠ و ٩٢ عن تأديب الطلبة والمدرسين والموظفين)
والفصل الثاني منه في الاستئناف مواد (٩٣-٩٨)
والفصل الثالث به أحكام تأديبية أخرى (المواد ٩٩ الى ١٠١) وقد أضيف الى ما سبق القانون ٣٩ لسنة ١٩٢٠ وسبق الإشارة اليه في صدر هذا الموضوع وتشير ديباجته الى أنه سن تكميلا وتفصيلا لما جاء بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١

٨١
القضاة
وأعضاء
النيابة
وصدر قرار من وزير الأوقاف بتاريخ ٢٨ مايو سنة ٢٩٢١ بتأليف مجلس بها تقضى لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣
بالفصل السادس (المواد ٥١ - ٥٧) بأن تأديب قضاة المحاكم الابتدائية يختص بمحكمة الاستئناف التابعة لها تلك المحاكم وتأديب قضاة كل محكمة استئناف يختص بالمحكمة نفسها فتحكم فيه حال تشكيلها في هيئة جمعية عمومية ويضم اثنان من قضاة محكمة ابتدائية في حالة ما اذا كانت الدعوى على أحد قضاتها وتنص المادة الخامسة والخمسون بعلمية هذه الجلسات
وتشير المادة السابعة والخمسون الى أن ملاحظة وتأديب أرباب قلم النائب

العمومي يختصان بناظر الحقانية وبالنائب العمومي
وبموجب ذكر بنو ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ تنص المادة الثانية بأن تأديب أعضاء النيابة
المعينين بأمر عال يكون من خصائص المحكمة العليا التأديبية المشكلة بمقتضى
الأمر الصادر في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ على
حسب نصوص الأمر المشار اليه وانه يجوز فصلهم من وظائفهم بأمر عال تطبيقاً
للمادة ٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التي تنص بأن أعضاء قلم النائب
العمومي قابلون للانفصال عن وظائفهم

وينص الأمر العالى الصادر بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٩٧ بأن النائب العمومي
والافوكاتو العمومي ورؤساء النيابة المعينين بأوامر عالية لدى المحاكم خاضعين
لأحكام الأمر الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨

ويشكل لمن سواهم من أعضاء النيابة بالمحاكم المذكورة مجلس تأديب مؤلف
من وكيل نظارة الحقانية بصفته رئيساً ومن الافوكاتو العمومي ومفتش من لجنة
المراقبة القضائية يعينه ناظر الحقانية وأن الاستئناف يقدم أمام مجلس مخصوص
يتركب من وكيل الحقانية رئيساً ومن رئيس محكمة الاستئناف والنائب العمومي
وأحد المستشارين الخديويين ومفتش من لجنة المراقبة القضائية لم يسبق حضوره
بمجلس التأديب بصفة أعضاء

وصدر قرار من وزير الحقانية في ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ بتأليف مجلس تأديب
لوزارة الحقانية

وتوجد هيئة أخرى عليا وهي المحكمة الادارية العليا ٨٢
(Haute cour Administrative) كما هو الحال في معظم الحكومات المحكمة
ولها اختصاص يفوق ما سبق إذ أنه اختصاص تتضاعف قيمته من
الادارية حيث الاشخاص ومكانتهم ومن حيث الموضوع وذلك لمحاكمة من
العليا يكون من عظم مراكزهم السياسية في نظام الحكومة أو فداحة
ما صدر منهم ما يجعل ذلك أكثر خطورة وهذا اختصاص استثنائي

لمحاكمة الوزراء ورؤساء المصالح وكبار الموظفين المتهمين بالسماح بمصرفات تفوق الاعتماد المسموح به أو تغيير أو تبديل في أبواب الميزانية أو مخالفة القوانين أو اللوائح المعمول بها وهذه الهيئة تشكل تحت رئاسة رئيس الوزارة وبقية الوزراء الخارجين عن المحاكمة ومستشار خديوى والمستشار المالى وتحكم حسب اعتقادها غير مقيدة بنظام معين وقراراتها فاصلة (قانون ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧)

٨٣ وقد وضع دستور مصر الحديث بالفرع الثانى (من الفصل الثانى الدستور من الباب الثالث) عن الوزراء المواد (٦٦ - ٧٢) عن حق اتهام الوزراء ومسئولية فيما يقع من الجرائم فى تأديبة وظائفهم والسلطة المختصة بالفصل فى ذلك الوزراء وسيأتى بحث ذلك فى باب التحقيقات والدعوى العمومية ونكتفى ومما كثرهم الآن بإيراد المواد (٦٧ - ٧٢) عن المجلس المختص بالفصل وسلطته وإجرائاته

٨٤ يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الاهلية العليا رئيساً ومن مجلس (١٦) عضواً (٨) منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة الامم (٨) من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية وعند المخصوص الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم من قضاتها بترتيب الاقدمية كذلك (مادة - ٦٧)

ويطبق مجلس الاحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فيه وتبين فى قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات (مادة - ٦٨) وتصدر الاحكام بالعقوبة من مجلس الاحكام المخصوص بأغلبية ١٢ صوتاً (مادة - ٦٩)

وإلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص
بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء (مادة ٧٠)

والمادة الحادية والسبعون تنص على إيقافه حتى يقضي في أمره
والثانية والسبعون بعدم جواز العفو عن الوزير المحكوم عليه من
مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب
وبمقتضى هذا النص أصبح اختصاص المجلس الإداري الأعلى فيما
يختص بمحاكمة الوزراء غير معمول به بحكم الاختصاص والهيئة
الجديدة التي نص عليها الدستور لمحاكمتهم

واختصاص مجلس الأحكام أوسع من اختصاص تلك الهيئة
إذ أنه ليس قاصراً على توقيع العقوبات التأديبية بل هو مختص أيضاً
العقوبات الجنائية إذا ثبت شيء منها وذلك بتطبيق نصوص قانون
العقوبات

ولم يكن هذا الموضوع أقرب تطبيقاً وأدعى للبحث منه ٨٥
في الظروف الاستثنائية التي تقلبت فيها الأمة عقب حوادث الاستقلال
سنة ١٩١٩ وقد تضاربت قرارات المجالس بهذا الشأن وذلك تحت بالسياسة
تأثير تطورات مختلفة . وأنا مودون هنا ما صدر منها من مختلف وقرارات
الوزارات بالتعقيب حسب تواريخ صدورها ولمطلع أن يستخلص مجلس
منها التقدير القانوني لموقف الموظف من الوجهة الإدارية عن إندماجه
في الأعمال السياسية وما إذا كان يؤخذ منها رأى ثابت يعتمد عليه
بصفة ثابتة

٨٦ أول قضية عرضت من هذا القبيل إحالة احمد افندى فريد
وزارة المفتش للتعليم الأولى بوزارة المعارف الى مجلس تأديب لمحاكمته
المعارف بالتهمة الآتية . -

احمد فريد تحرير عريضة لحضرة صاحب العظمة مولانا سلطان مصري طلب بها من
افندى عظمته اسقاط الوزارة الحالية وحضه الموظفين على التوقيع عليها - وهذا العمل
يعد خروجاً على أولى الحل والعقد وانكاراً للاحترام الواجب للرؤساء مما يترتب
عليه اخلال بالنظام الذى بدونه لا تستقيم الأعمال ولا يؤدى الواجب

أنه جمع في ١٧ فبراير سنة ١٩٢١ أو حوالى ذلك التاريخ نقوداً من أقلام
الوزارة لدفع أجر الرسالة التلغرافية التى أرسلها الى المستر لويد جورج باسم موظفى
وزارة المعارف العمومية احتجاجاً على تصريحات المستر تشرشل مع أن هذا
الأمر لا علاقة له بموظفى وزارة المعارف التى لا يمكن أن يشخصها ولا يتكلم عنها
الا معالى وزيرها وانه أبلغ هذه الرسالة الجرائد مع أن موظفى الحكومة غير
مسموح لهم بمراسلتها

سلوكه المعوج وعدم اطاعته الأوامر واشتغاله بأمر خارجة عن أعمال وظيفته
أثناء العمل الرسمى تناول أموراً لا علاقة لها بوظيفته ومن شأنها التهييج وبث
بذور الفتنة بين الموظفين مع عدم موافقته على الحضور لديوان الوزارة فى المواعيد
القانونية وامتناعه عن مراجعة الأعمال التى تعرض عليه خصوصاً فى المدة من
نصف نوفمبر سنة ١٩٢٠ الى الآن احتجاجاً على الوزارة بأنها لا تقدره حق قدره

٢٣ فبراير سنة ١٩٢١ وزير المعارف

محمد نرفيس رفعت

عرض هذا على مجلس التأديب فصدر القرار الآتى :

قرار مجلس التأديب الابتدائى

عقد مجلس التأديب بديوان الوزارة الساعة ١١ من صبيحة يوم الخميس ٢٤

فبراير سنة ١٩٢١ تحت رئاسة المستر هيبارد المفتش الأول بالوزارة وبحضور كل من حضرات أصحاب العزة محمد على المغربي بك مراقب التعليم الأولى بالوزارة واحمد براده بك المفتش بها ومحمد رشدي بك ناظر المدرسة السعيدية وجناب المستر سمسون ناظر مدرسة المعلمين السلطانية أعضاء المجلس

وذلك للنظر في محاكمة احمد افندى المفتش بالتعليم الأولى بالوزارة المحال على مجلس التأديب بأمر حضرة صاحب المعالي وزير المعارف بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٢١ لمحاكمته للتهمة الموجهة اليه

وبعد الاطلاع على أوراق القضية وعلى ملف مدة خدمته

وبعد الاطلاع على القانون المالي

وبعد الاطلاع على الخطاب الذي أرسله حضرة احمد فريد أفندى لجناب رئيس المجلس بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢١ يقول فيه انه تسلم في الساعة ١٢ ظهر اليوم (٢٣ فبراير سنة ١٩٢٢) خطاب صاحب المعالي وزير المعارف الذي يخبره فيه بأنه قد تمحدد لانمقاد مجلس التأديب بوزارة المعارف الذي أحيل عليه لمحاكمته أمامه يوم الخميس ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ الساعة ١١ افرنكية صباحاً وأن الاوراق الخاصة بما وجه اليه من التهم يمكنه الاطلاع عليها من الساعة ٨ ونصف من صبيحة ذلك اليوم وقد أشار في هذا الخطاب الى أن الزمن المعطى له الاطلاع على أوراق الاتهام وتحضير الدفاع غير كاف وطلب من جناب الرئيس عرض خطابه هذا على المجلس حين انعقاده ليأمر بالتأجيل واعطائه مهلة كافية للاستعداد وبحضر الدفاع وافادته برأى المجلس في ذلك

وبعد الاطلاع على صورة الرد الذي أرسله جناب رئيس المجلس الى احمد فريد افندى بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢١ يخبره فيه بأنه اذا كان يرى أن الوقت المعطى له لقراءة التهم الموجهة اليه واعداد الدفاع غير كاف فالأصوب له أن يحضر أمام المجلس ويقرر ذلك وأن المجلس بلا شك سيهتم بما يقوله في هذا الصدد الاهتمام الواجب

وبما أن احمد فريد افندى لم يحضر ولم يرد منه رد لكتاب الرئيس الى

وقت انعقاد المجلس وذلك لأن خطاب جناب الرئيس لم يصله الا قبل انعقاد المجلس بشيء قليل من الزمن لم يمكنه من ارسال الرد أو الحضور قبل انعقاد المجلس لذلك رأى المجلس أن يشرع في أخذ شهادة بعض الشهود الذين لهم علم بحقيقة مانسب الى احمد فريد افندى من التهم فاستدعى

أولاً — حضرة ابراهيم درويش بك

ثانياً — » ابراهيم زيتون بك

ثالثاً — » محمد عوض ابراهيم بك

رابعاً — » محمد خالد حمدي بك

ثم بعد ذلك حضر احمد فريد افندى وكانت الساعة ١١ والدقيقة ٤٠ وقد سأله جناب رئيس المجلس بالآتي
هل استلمت خطابك
نعم استلمته الآن وها هو بيدي

مناقشة في مسألة التأجيل

وعند ذلك طلب الرئيس الى فريد أن ينتظر قليلاً من الزمن حتى يتداول المجلس مرة أخرى في طلب التأجيل فانصرف من أمام المجلس وبعد أن تداول المجلس في ذلك رأى أن لا وجه للموافقة على التأجيل فاستدعى فريد افندى أمام المجلس ثانية وأخبره الرئيس أن الطلب لا مبرر له وأن التهم الموجهة اليه معينة محدودة وقد سبق اعتراف بالاولى والثانية وليس له شأن أن يقول أن المسائل المنسوبة اليه تهم أم لا خصوصاً وقد أعطى الوقت الكافي للاطلاع كما هو متبع دائماً مع كل من يطلب أمام مجلس التأديب اذ المتبع مع جميع من يحالون على مجلس التأديب أن يؤذن لهم بالاطلاع على الاوراق الخاصة بمحاكمتهم في نفس اليوم الذي ينعقد فيه المجلس وقد عومل فريد افندى نفس المعاملة المعتادة مع غيره

فأجاب فريد افندى أنا لم أعترف بتهم فقط اعترفت بوقائع وأصر على ذلك ثم قال أنا قلت في المرة الأولى أنا كتبت العريضة وهذه واقعة وليست بتهمة أنا قلت أنا كتبت تلغرافاً وهذه واقعة ولا أعترف بأنها تهمة وأما من خصوص التهمة الثالثة فلا أقول شيئاً عنها الآن

المجلس يريد أن يأخذ مني أقوالاً وأنا أريد أن لا أبدى أقوالاً بل أريد أن أبدى رغبتى فى طلب التأجيل
فسأله جناب الرئيس هل اطلعت على التهمة الثالثة
فأجاب فريد افندى أنا لا أتكلم فى الموضوع وأنا أرجو أن انسحب الآن لأن المهمة التى حضرت من أجلها قد انتهت
الرئيس أذن له فانصرف بعد أن مكث ثلاث دقائق
ولما انصرف احمد افندى استأنف المجلس سماع أقوال باقى الشهود
فاستحضر متى أفندى ابراهيم رئيس قلم التعليم الاولى بالوزارة
واستدعى يوسف افندى الوكيل لقلم التعليم الاولى
وبعد ذلك انصرف يوسف افندى فهمى واخذ المجلس فى المداولة فى الموضوع فرأى انه لم يقد دليل كاف على ان احمد فريد افندى أبلغ الجرائد الرسالة التلغرافية التى أرسلت الى المستر لويد جورج احتجاجاً على تصريحات المستر تشرشل الامر الذى ينص القانون المالى على عدم السماح لموظفى الحكومة بعمله ولكن المجلس يرى ادانة فريد افندى المذكور فيما يلى :
أولاً — أنه تعمد اهمال واجباته الرسمية منذ نصف شهر نوفمبر تقريباً
كما يتضح من :

(١) غيابه من محل وظيفته أحياناً كما أيد ذلك كل من متى ابراهيم أفندى ويوسف فهمى أفندى فى الشهادة التى أدياها امام المجلس

(٢) حضوره لمحل وظيفته متأخراً كل يوم لغاية الساعة ٩ وأحياناً الى ما بعد ذلك حتى لقد بلغ تأخيره فى الحضور أنه كان لا يحضر الا الظهر وكان ينصرف من الوزارة فى أى وقت يريد قبل الميعاد المحدد لانصراف الموظفين وقد ثبت ذلك كله مما أورده كل من جناب المراقب العام للقسم الادارى بالوزارة و جناب وكيل مراقب التعليم الأولى فى التقريرين المقدمين منهما ضمن اوراق التهم الموجهة الى احمد فريد افندى المذكور ومن شهادة كل من متى ابراهيم أفندى ويوسف فهمى افندى
(٣) امتناعه عن تأدية أعماله الرسمية منذ ذلك التاريخ كما ثبت ذلك أيضاً

من التقريرين المشار اليهما في (٢) ومن شهادة كل من متى افندى ويوسف فهمى افندى المذكورين

ثانياً — أنه في أثناء وجوده بالوزارة حول المدة التي خلت من منتصف شهر نوفمبر سنة ١٩٢٠ تقريباً لغاية الآن كان في الغالب يشغل بالأعمال السياسية فكان هذا سبباً في تعطيل غيره من الموظفين عن القيام بأعمالهم الرسمية كما أنه كان سبباً في احداث اضطرابات لا ينبغي أن تحدث في دائرة من الحكومة وقد ثبت ذلك من

(١) العريضة التي كتبها بخطه وأحضرها الى الوزارة في يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢١ وأمضاها عدد كثير من الموظفين ووقع في خلال ذلك مشاحنة سياسية بينه وبين آخر من موظفي الوزارة في موضوع العريضة واشترك معهما في هذه المشاحنة بعض موظفي ادارة التفتيش والسجلات وترتب على هذا أن تعطلت أعمالهم الرسمية في خلال ذلك وقد اعترف احمد فريد افندى أمام المجلس بأنه هو الذى كتب العريضة المشار اليها

(٢) جمع نقود بطريق الاكتتاب من موظفي الوزارة في يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٢١ الجارى ليرسل تليفراً الى المستر لويد جورج احتجاجاً على التصريحات التي صرح بها المستر تشرشل بخصوص المسألة المصرية وقد اعترف احمد فريد افندى امام المجلس بأنه جمع هذه النقود وانه هو الذى أرسل التلغراف (٣) اشتغاله في أكثر أوقات أعماله الرسمية بتلاوة المقالات السياسية التي كانت تنشر في الجرائد واشراكه كتبة الادارة الموجودين معه في مناقشتها والتعليق عليها

ثالثاً — انه باحضاره العريضة التي كان يريد رفعها الى عظمة مولانا السلطان يطلب منه فيها اسقاط الوزارة الحالية وحمله موظفي الوزارة على امضاها أثناء الوقت الرسمى للعمل وبجمعه منهم في أوقات العمل نقوداً يدفعها في أجر الرسالة التلغرافية التي أرسلها الى المستر لويد جورج قدأ حدث عطلا خطيراً في انجاز اعمال الوزارة ولم يقتصر الضرر على ذلك بل انه بعمله هذا خصوصاً في تحضير العريضة المشار اليها وحثه غيره على توقيعها قد أدخل بالرابطة القانونية التي بينه وبين الحكومة بأعماله القيام بالأعمال التي أقامته فيها واشتغاله بأمر خارجة عنها

أظهر بها العدوان والكراهة للحكومة وأخل أيضاً بالرابطة التي يوجبها عليه
الأدب والاحترام لرئيسه حضرة صاحب المعالي وزير المعارف بطلبه اسقاط
الوزارة التي هو أحد أعضائها

وحيث أنه ثبت للمجلس ثبوتاً لا يدع محلاً للشك في ادانة احمد فريد افندى
المذكور في التهم السابق ذكرها جميعها قد قرر المجلس باجماع الآراء فصل فريد
افندى عن وظيفته

رئيس مجلس التأديب

٢٤ فبراير سنة ١٩٢١

مفتش أول الوزارة

هيبارد

الاعضاء

فاستأنف هذا القرار أمام المجلس المخصوص الذي أصدر القرار
الآتى :-

٨٧
المجلس
المخصوص
عقد مجلس التأديب المخصوص للمعارف العمومية بديوان الوزارة في الساعة
العاشرة صباحاً من يوم الأحد ١٠ ابريل سنة ١٩٢١ تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة اسماعيل حسنين باشا وكيل المعارف وعضوية كل من حضرة صاحب
السعادة مصطفى فتحى النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية وجناب المستر وليم
هيتير المستشار السلطاني للنظر في الطلب المقدم من احمد فريد افندى المفتش
باستئناف الحكم الصادر من مجلس التأديب في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢١ بفصله من وظيفته
وبعد سماع اقرار الموظف المذكور

من حيث انه ثبت للمجلس فيما يتعلق بالتهمتين الاوليين انهما خاصتان
بالاعمال السياسية وهي لا تستوجب المحاكمة التأديبية الا اذا خلت بحسن
سير الاعمال

ومن حيث انه لذلك تكون التهمة الوحيدة التي يوجهها المجلس نحو
الموظف المذكور هي التهمة الثالثة

ومن حيث أن مانسب اليه في هذه التهمة قليل الاهمية مثل عدم محافظته على المواعيد وعدم مباشرته الأعمال أثناء أوقات العمل ومن حيث أن هذه الأمور يجب أولاً أن يعاقب الموظف عليها رئيس المصلحة ولا تكون سبباً لاحالة الموظف على مجلس تأديب الا اذا استنفذ رئيس المصلحة جميع ماله من السلطة بدون جدوى

لهذه الاسباب

قرر المجلس باتحاد الآراء تبرئة احمد فريد افندى تبرئة تامة

الامضاءات

اسماعيل حسنين . مصطفى فتحى . هيت

٨٨ بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٢١ أقيمت حفلة تكريم لمعالى سعد باشا مفدى تكريم بفندق الكوكتنتال أعدها بعض الموظفين. وليس موضوعنا الآن سعد باشا سرد مقام من خلاف أدى الى مقاومة هذه الفكرة وعرقلة تنفيذها وانما ومما كفى فى موضوعنا هذا أن نذكر بأن الذين قاموا بادارة هذه الحفلة بعضهم وهم حضرات البكوات والافنديه : صادق حنين . سلامه ميخائيل . الموظفين احمد خشبه . محمود فهمى النقراشى . نجيب اسكندر . وليم مكرم تأريخاً عبيد . زكى جبره . فؤاد شيرين . حسين فتوح (وقد ألقى كل من الثانى والثالث والسادس والاخير خطبة معبراً فيها عن آرائه وعواطفه) أحيلوا الى مجلس تأديب بالتهمة التالية :-

٨٩

أمر احالة الموظفين التسعة على مجالس التأديب

قرار

الانتهام بما ان حضرة اشترك مباشرة فى تنظيم حفلة لتكريم

رجل سياسى يجهر الآن بالعداء للحكومة بلاده وانه توجه فعلا الى هذه الحفلة مع عدد من الموظفين ضمهم اليه مشتركين فى الحفلة وبما أنه لم يتردد فى هذا العمل بالرغم من تنبيهات رؤسائه المتكررة وبالرغم من ان ذلك الرجل السياسى كان قد ألقى قبل ذلك بقليل خطاباً مهيئاً للحكومة على ملأ من الناس

وبما أن هذا الموظف يكون بذلك قد اشترك على وجه ما فى المطاعن والشتائم التى وردت فى ذلك الخطاب ؛

وبما أن الحفلة المذكورة تحولت (بعد الخطابات التى أقيمت فيها (١) الى مظاهرة هائجة صorchت فيها الحكومة فى أشخاص وزرائها بالعداء الشديد والاهانة الجارحة ، وكان يسهل على ذلك الموظف بادىء الرأى توقع ذلك ؛ وبما أن حرية الرأى لموظفى الحكومة لا يصح بحال من الاحوال أن تميز لهم أن يتخذوا علناً ومجتمعين بصفة هيئة هذا الموقف العدائى للحكومة فى خلاف سياسى لا شأن له بمصلحة الأمة

وبما أنه فى هذه الحالة يكون للحكومة الحق فى أن تطالبهم جميعاً فى أعمالهم الحكومية وخارجاً عنها بملاحظة النظام واللياقة والاحترام المطلق لرؤسائهم عموماً وعلى الأخص للوزراء الذين تتكون منهم الحكومة

وبما أنه بناء على ذلك يكون حضرة الموما اليه قد ارتكب اخلالاً بنظام الموظفين وبما هو مفروض عليهم من طاعة الحكومة واحترامها اخلالاً استثنائياً فى خطورته وبما أنه يضاعف من مسئوليته أنه لم يحفل بالتنبيهات التى لم يدخر رؤساؤه جهداً فى توجيهها اليه قبل الحفلة وانه كان فى وسعه تماماً أن يدرك أن المظاهرة التى يشترك فيها بنفسه ويستدرج اليها غيره كان من شأنها أن يكون لها أسوأ الأثر فى النظام العام لصدورها من أشخاص تابعين لهيئة نظامية وهم ممن يفرض فيهم أن يكونوا قدوة حسنة لغيرهم

(١) العبارة الواردة بين قوسين جاءت فى الاوامر الصادرة بالنسبة للذين خطبوا دون سواهم

فلنر هذه الاسباب

أمر نابياف (١) حضرة واحالته على مجلس التأديب ابتداء من
٩ مايو الجارى
وزير
امضاء

٩٠
الدفاع

وقد وحّد الموظفون السابق ذكرهم دفاعهم ناظرين الى تضامهم من
حيث العمل الذى قاموا به والمسئولية التى وجهت اليهم فقد موامذكرة
وافية قسم الدفاع فيها الى قسمين
الأول - عن الموضوع وهو مقدم منهم جميعاً بتوقيعاتهم
ومؤرخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢١

الثاني - الدفاع من الوجهة القانونية وهو بتوقيع الأساتذة
المحاميين ادوارد قصيرى . عبد الحليم البيللى . كامل صدقي . احمد رمزى
مرقص حنا وهو مؤرخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢١

الدفاع عن الموضوع

بعد ان أشار الدفاع الى تحاشي ذكر اسم سعد باشا فى قرارات
الاحالة وتعمد ذكر كلمة (الحكومة) بدلا من كلمة (الوزارة) مع ما
يوجد من فرق جسيم بين التعبيرين مما نرى الكفاية فيما سنورده
عنه من الدفاع القانونى حصر التهمة فى ثلاثة أركان . -

الركن الاول - (اتخاذهم علناً ومجتمعين بصفة هيئة موقفاً عدائياً للحكومة

(١) الامر بالايقاف لم يصدر بالنسبة لحضرة سلامه بك ميخائيل

في خلاف سياسي لا شأن له بمصلحة الامة بتكريمهم رجلا سياسياً يجهر
بالعداء لحكومة بلاده)

وردوا على ذلك مفسرين موقفهم بأنه مخالفة للوزراء في آرائهم السياسية
نافين عن أنفسهم اتخاذهم موقفاً عدائياً للحكومة . ثم أعقبوا ذلك عن النقطة
الثانية ببيان شأن الامة في الموقف الذي اتخذوه

الركن الثاني — (خطاب سعد باشا الذي ألقاه بشيرا)

أشارت المذكرة بهذا الشأن الى أنه (من القواعد القانونية أن لا يكون
الاشتراك في عمل ذي مسئولية باتيان عمل لاحق للعمل الاصلى انتهى أمره
من زمن وانما يكون الاشتراك باعمال سابقة أو معاصرة للعمل الاصلى)

الركن الثالث — (تحول الحفلة بعد الخطابات التي أقيمت الى مظاهرة هائجة
صورت فيها الحكومة بالعداء وكان ذلك التحول نتيجة محتملة لهذه الحفلة)

بعد اعتمادهم على ما سبق في دفاعهم مما استنتجوا منه عدم تجاوزهم حقوقهم
القانونية تساءلوا عما اذا كان في القوانين واللوائح ما يمنع الموظفين من أن
ينضم بعضهم للبعض احتفاء بسعد باشا وما اذا كان من عيب على الموظف
ان يدعو اخوانه بالحسنى للاشتراك في مثل هذا العمل

وبعد اجابتهم على ذلك تساءلوا سره أخرى عما اذا كان بقية الموظفين
استدرجوا للحفلة كما أشار تقرير الاتهام

ثم بعد أن أشاروا الى عدم نسبة الاشتراك في المظاهرة الى أشخاصهم
واعتبارهم مسئولين عنها باعتبارها نتيجة محتملة تساءلوا للمرة الثالثة عما اذا
كانوا يعتبرون مسئولين عن ذلك أم لا . ثم أجابوا على ذلك بأن لا مسئولية
الا اذا أتى الانسان ما لا يحق له عمله أو قصر في أداء ما وجب عليه اداؤه
وأن كل ما وقع لا يدخل في شيء من ذلك لأنها كما بينوا في دفاعهم من
الأعمال المشروعة

ثم ختموا دفاعهم عن الموضوع بأنهم لم يأتوا أصراً مخالفاً للقانون العام
أو يخل باحكام القانون المالى وبقية اللوائح المتعلقة بنظام الموظفين او يدخل
ضمن المحظورات التي نص عليها ذلك القانون نصاً صريحاً في المواد (١٤٢ و
١٤٣ و ١٤٤) وأحالوا الى بقية الدفوع القانوني ورجوا صدورالقرار ببراءتهم

الدفاع القانوني

تمهيد

١ — يدين الطبع الانساني للحق دائماً — يخضع له ويجبر به اينما كان وكيفما كان لا يعوقه في ذلك عائق ولا يمنعه مانع وليس في أسس النظمات والجماعات ما يمنع الانسان من قول الحق على كل حال ولا ما يقتضى كم أفواه الناس من اعلانه لأى سبب من الاسباب ولا حد لذلك بمقتضى القوانين الحديثة الا الحدود التى وضعت للحرية الشخصية ولا حد لهذه الحرية الا التعدى على حرية الغير

٢ — من المسلم به الآن اجماعاً ان سلطة الحاكم مستمدة من الامة وأن هذا الحاكم خاضع لأرادة الامة وأساس هذه السلطة راحة الفرد وسعادته ولم تتكون الهيئات الاجتماعية او الدول او الحكومات الا ابتغاء الوصول الى هذه السعادة والى ضمان حرية الفرد وماله وعرضه

٣ — لم يتنازل الفرد للجماعة الا عما هو ضرورى جداً لاستبقاء الجماعة أما الحقوق الاساسية التى تولد مع الانسان وتبقى ملازمة له طالما كان حياً (الحرية الشخصية وصيانة الملك الخ) فهى حقوق شخصية استبقاها لنفسه فلا يجوز للحاكم التعدى عليها أو الانتقاص منها (راجع لوك وولف وبلاكستون من علماء الانجليز وروسو وسايس الخ من علماء الفرنسيين)

قال روسو : « لم يتنازل الفرد من حريته الا عما هو لازم لحياة ووجود الجماعة فلا يجوز للجماعة أن تتمدى هذه الحدود بأى حال »

وقال سايس فى كتاب مشهور : « عند ما تتكون هيئة اجتماعية سياسية لا يتنازل الفرد الا عن أقل ما يمكن من حقوقه أى عما يلزم للمحافظة على حقوق

وواجبات كل فرد من أفراد هذه الهيئة »

٤ - على هذا بنى حقوق الانسان الذى صدر عقب الثورة الفرنسية وأصبح أساساً لجميع الدساتير والقوانين من ذلك الحين وهذه الحقوق هى الحرية الشخصية والمساواة واحترام الملكية والمساكن ولا يهنا منها هنا الا الحرية الشخصية وكلها موجودة ومحترمة بمقتضى القوانين المصرية واليك البيان

٥ - صدر فى ٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ ١٨٣٩ م . فرمان شهير من جلالة سلطان تركيا معروف بفرمان كلخانة وضعت فيه قواعد الحكم فى سائر الأراضى العثمانية وصدر بعده فى فبراير سنة ١٨٥٦ فرمان آخر شبيه به معروف باسم خط شريف همايونى وكلاهما أدخلتا النظام الاوروبى فى بلاد الدولة وأبلغتا للدول الأوروبية

شمل الفرمانان حقوق الانسان وقررا تأمين رعايا الدولة على حريتهم وأموالهم وأعراضهم وبناء عليهما قرر مؤتمر باريس الدولى الذى عقد على أثر حرب القرم ادخال الدولة العلية فى المجتمع الدولى الاوروبى (concert européen) وقد أوجب الفرمانان الصادران لمحمد على باشا فى فبراير سنة ١٨٤١ ويونيه سنة ١٨٤١ وجوب تطبيق هذه القواعد فى مصر فقد جاء فيهما « وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايونى الصادر عن كلخانة وكافة القوانين الادارية الجارى العمل بها وتلك التى سيجرى العمل بموجبها فى ممالكنا . . . يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضاً »

.....

« ان القواعد الموضوعة لتأمين الأشخاص والأموال وصون الشرف والعرض هى من المبادئ التى قدستها أحكام ونصوص خطنا الشريف الهمايونى الصادر عن كلخانة . . . يقتضى أن تكون جميعها نافذة بكامل أحكامها فى ولاية مصر »

فوجب اذاً أن نرجع لفرمان كلخانة وفرمان سنة ١٩٥٦ المعروفة بالتنظيمات

هي وفرمانى سنة ١٨٥٣ وسنة ١٨٥٤ (راجع قاموس جلاد كلمة تركيا) والقوانين الأوروبية التى أخذت عنها ثم القوانين المصرية لتعرف حد حرية الاجتماع وحرية الفكر وحرية القول فيما يتعلق بالمصريين عموماً والموظفين خصوصاً

الفرامانات والقوانين الأوروبية

جاء فى فرمان كلخانة ما يأتى : وقد رؤى من الآن فصاعداً أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها ادارة دولتنا العلية المحروسة والمواد الاساسية لهذه القوانين هي عبارة عن الأمن على الارواح وحفظ العرض والناموس والمال. لأنه لا يوجد فى الدنيا أعز من الروح والعرض والناموس فلورأى الانسان أنها مهددة وكانت خطته الذاتية وفطرته الأصلية لا تميل الى ارتكاب الخيانة فوقاية لحفظ روحه وناموسه لا بد أن يتشبث فى بعض اجراءات منها وهذا الأمر لا يخفى أنه مضر بالدولة والملة كما أنه اذا كان أميناً على ماله وناموسه لا يجيد عن طريق الاستقامة وتنحصر أفكاره وأشغاله فى القيام بواجب الخدمة لدولته وملته»

٧ - وجاء فى فرمان ١٨ فيراير سنة ١٨٥٦ ما يأتى : « قد أصدرنا ارادتنا الملوكية هذه بلجراء الأمور الآتية الذكر وهى اتخاذ التدابير المؤثرة نحو تأمين كافة التبعة الملوكية من أى دين ومذهب كانت بدون استثناء على الروح والمال وحفظ الناموس واخراج جميع التأمينات التى وعد بها بمقتضى الترتيبات الخيرية وخطنا الملوكي السابق تلاوته فى السككخانه من حيز القوة الى حيز الفعل »

٨ - وجاء فى اللائحة التى ابلغ بها الباب العالى التنظيمات للدول الأوروبية ما يأتى : « انه بمقتضى التنظيمات الجديدة اصبحت أشخاص الرعايا العثمانيين وأموالهم خاضعة لقوانين التمدن والتقدم فلا يمكن حرمان أحدهم . . . من حريته او ممتلكاته الا بمقتضى حكم صحيح صادر من الجهة المختصة والافيقع العقاب عل من خالف ذلك . . . »

٩ - والقوانين المصرية وخصوصاً قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات

مملوءة بالنصوص القاضية باحترام الحرية بسائر انواعها من حرية وشخصية وحرية القول والفكر والاجتماع الخ . وبالعقاب من يعتدى عليها ولا يجوز طبعاً المساس بهذه الحرية الا بناء على نص صريح وكذلك لا يجوز توقيع العقاب بشأن استعمال هذه الحرية الا اذا كانت تتعدى الحدود المرسومة في القانون وكان هناك نص يقضى بالعقاب

١٠ — ومن القواعد الأساسية أن لا تحريم بغير نص قانوني وانه فيما عدا الاحوال المذكورة في هذا النص للانسان الحرية التامة في تصرفه وفي قوله وفي عقيدته الخ .

جاء ذلك بصريح العبارة في بيان حقوق الانسان الذي أخذت عنه فرمانات وجاء في المادة الأولى من قانون تحقيق الجنايات المصرى أن لا عقاب بغير حكم وهذا الحكم لا يصدر طبعاً الا اذا وجد نص يقضى بالعقاب

١١ — ولا حاجة بنا الى اطالة البحث في هذا الموضوع لأنه من الحقائق الاجتماعية القانونية البديهية

١٢ — واذا رجعنا الى الدساتير الاوروبية نجد انها كلها قررت قاعدة ضمان الحرية الشخصية بسائر انواعها طبقاً لما جاء في بيان حقوق الانسان وأولها طبعاً الدستور الفرنسى الذى اخذ بهذا البيان

(Déclaration des droits de l'homme)

وسنعود اليه تفصيلاً

١٣ — وجاء فى دستور ايطاليا ان الحرية الشخصية مضمونة لكل انسان وانه لا يمكن محاكمة أحد الا فى الاحوال المبينة فى القانون (راجع كتاب فلاندين (Flandin) عن الانظمة الاوروبية الحديثة جزء ٣ صحيفة ١٥٦)

١٤ — وجاء فى دستور البلجيكي ضمان لحرية ابداء الآراء فى كل الأمور (مادة ١٤) (راجع الكتاب المذكور جزء ١ صحيفة ١٦٦)

١٥ — وجاء مثل هذا الضمان فى دستور بروسيا نقلاً عن الدستور البلجيكي فقد ذكر فيه أن لكل بروسي الحق والحرية فى ابداء فكره بالكلام والكتابة

والطبع والرسم (مادة ٢٧) وأن لكل البروسيين مطلق الحرية وبغير قيد في أن يجتمعوا علناً وبغير سلاح الخ (مادة ٢٩)
(راجع الكتاب المذكور جزء ٢ صحيفة ١٧٨)

١٦ - وجاء في دستور لو كسمبرج نص يقضى بضمان الحرية الشخصية وبحرية الاجتماع (راجع الكتاب المذكور جزء ٤ صحيفة ١٦٨)
١٧ - وجاء في دستور الدانمارك (في المادة ٣٧ ، ٣٨ منه) ضمان للحرية الشخصية وحرية الاجتماع وحرية ابداء الرأي والطبع والنشر الخ (راجع الكتاب المذكور جزء ٤ صحيفة ١٨٦ ، ١٨٧)

١٨ - اما في انجلترا فقد جرى القضاء والعرف الدستوري بحرية الاجتماع وقد تشددت المحاكم في استيفاء ضمان هذه الحرية لدرجة ان الجهات المختصة قضت بوجوب عقد الاجتماع ولو كان من المنتظر حصول اضطراب ينشأ عنه كأن يتوعد بعض الناس بالمجوم عليهم عند الاجتماع والفت قراراً صدر من ذوى الشأن بناء على هذا السبب بمنع الاجتماعات بل أباحوا عقد اجتماع قصد به طلب الغاء مجلس اللوردات ولو كان من المنتظر أن يحصل بسببه اضطرابات وأفتوا بوجوب ابطال القرار الصادر من وزير الداخلية بمنعه وبمستوليته عن هذا المنع (راجع كتاب دائرة المعارف الفرنسية جزء ١٢ صحيفة ٦٧٤ في منتصف العمود الاول)

١٩ - واذا رجعنا الى نص حقوق الانسان في كتاب اسمان (Esmein) الطبعة الخامسة (صفحة ٤٨٤) كالآتي :

فقرره لحكم الفكر الدينية منها والسياسية مادام انه لم ينشأ عنها ما يعكر النظام العام (مادة ١٠ - من بيان سنة ١٧٨٩)

وأن حرية ابداء الآراء والافكار من أقدس حقوق الانسان فلكل انسان حرية الخطابة والكتابة والنشر مع تحمله مسئولية ما قد ينجم عن اساءته استعمال هذه الحقوق والاموال المبينة لقانون (مادة ١١ -)

وقررت المادة السابعة من بيان سنة ١٧٩٣ هذه المبادئ مضيئة اليها حرية الاجتماع وانه لا يمكن حظرها
ثم أعقبت المذكرة ذلك بما أشار اليه اسمان تطبيقاً على قانون ٢٠ يونيه سنة ١٨٨١ عن حرية الاجتماع (اسمان - الطبعة الخامسة صفحة ١٠٥٥)

في مصر

٢٠ - من هذا كله يؤخذ أن حرية الاجتماع وحرية ابداء الفكر في مصر موجودة بلا نزاع كما هي موجودة في جميع البلاد المتمدنية وانه لا يمكن التعرض لهذه الحرية بأي حال من الأحوال الا اذا وجد نص صريح يقضى بمنعها وفي الأحوال التي يعينها دون سواها

يتمتع بهذه الحرية جميع المصريين على السواء موظفين أو غير موظفين بل وجميع من تظلمهم سماء مصر من مصريين وأجانب ولا يوجد نصوص تضيق على هذه الحرية الا قانون المطبوعات والقانون المالى الذى يحرم على الموظفين مكاتبه الجرائد (مادة ١٤٢ منه) وهذا الاستثناء يؤيد القاعدة ويجب تطبيقه تطبيقاً ضيقاً ككل الاستثناءات

٢١ - والموظف كباقي المصريين يتمتع بحريته الشخصية وبحرية الاجتماع وبحرية الرأى فى جميع الشؤون بما فيها الشؤون السياسية
يؤيد ذلك أن الموظف بمقتضى القانون يتمتع بحقوق الناخبين والمنتخبين فهو ناخب فى كل الأحوال ويصح انتخابه للمراكز الانتخابية وله الحق فى أن يشغلها وما فى الأمر أن يبقى بعيداً عن وظيفته مدة نيابته (راجع المواد ١ ، ٥ ، ٢٠ و ٤٣ من قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٩١٣) (١)

(١) كان هذا قبل صدور الدستور الحالى وسبق بينا ما نمس عليه من اقرار هذا الحق (صفحة ١٤١ ر ١٤٢) - بند (٧٠ ر ٧١) من هذا الكتاب

٢٢ — يترتب على هذا حتماً أن الموظف له الحق في ابداء آرائه السياسية بغير مانع وانه لا يمكن أن يؤخذ على هذا والا أدى ذلك الى منعه من استعمال حقوق الناخبين والى منع انتخابه للمراكز النيابية

٢٣ — ان الاتهام لا ينكر حق الاجتماع ولا حق ابداء الرأى السياسى على الموظف (راجع قرار الاتهام) وقد أقرت المجالس التأديبية هذا الحق للموظفين (راجع حكم المجلس الخصوص الصادر بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٢١ فى قضية احمد افندى فريد المفتش بوزارة المعارف) (١)

٢٤ — اذا تقرر ذلك وجب أن نبحث فى الاتهام ونزد عليه : —
(بعد أن أشارت المذكرة الى حصر الاتهام فى الأركان الثلاثة السابق بيانها فى الدفاع عن الموضوع) قالت : —

واذا دققنا النظر فى هذا الاتهام نجد انه تتردد فيه كلمات (اخلال نظام الموظفين) و (تكريم رجل سياسى يجهر بالعداء للحكومة) وعبارة (اشترك على وجه ما فى الشتم والمطاعن التى وردت فى خطاب شبرا)

٢٥ — أما نظام الموظفين فلا ندرى ماذا يقصد الاتهام به فى ذاته اللهم الا اذا كان يريد وجوب طاعتهم واحترامهم للحكومة وعليه فيرجع البحث الى معرفة دائرة هذه الطاعة وهذا الاحترام ومعرفة المقصود بالحكومة وأما الجهر بالعداء للحكومة فيستلزم معرفة العداء ومعرفة المقصود بالحكومة أيضاً

وقد جاء فى الدفاع المقدم من حضرات الموظفين المرفق به هذا البحث بيان كاف للوقائع وللمقصود بنظام الموظفين الذى يقتضى طاعة واحترام الحكومة ودائرة هذه الطاعة فلا محل لتكراره

ومن هذا البيان يتضح ان هذه الدائرة لا تشمل الا على الاعمال المنوط بها الموظف فى وظيفته دون سواها لانها هى الرابطة الوحيدة التى تجمع الرؤوس برئيسه وعلى ذلك فالمنع او الاباحة لا يمكن ان ينصبا الا على هذه الاعمال ولا

يمكن على الخصوص ان يوجها الى حق الاجتماع او ابداء الرأى اللذين لا نزاع فى تمتع الموظف بهما كما بينا

٢٧ - أما الموقف العدائى للحكومة (فى خلاف سياسى لا شأن له بمصلحة الامة) فيقتضى بحث أمور ثلاثة هى المقصود بالموقف العدائى والمقصود بالحكومة والمقصود بخلاف سياسى لا شأن له بمصلحة الامة

أما الموقف العدائى فلا يمكن أن يكون المقصود به مجرد الخلاف فى الرأى السياسى بين موظف وبين رؤسائه وفيهم الوزراء لان هذا يكون معناه قتل مبدأ حرية الرأى الذى يقره الاتهام للموظفين ولا خلاف مطلقاً فى ذلك فيما بيننا وبين الاتهام وخصوصاً صاحب السعادة النائب العمومى أحد أعضاء المجلس المخصوص الذى (قرر باتحاد الآراء تبرئة احمد افندى فريد تبرئة تلمة) ويكفيها أن نأتى هنا بنص قرار اتهام احمد افندى فريد وقرار مجلس التأديب الذى قضى بعزله وقرار المجلس المخصوص الذى قضى ببراءته فى عهد الوزارة الحالية اثباتاً لهذه النظرية واتفاق القضاء التأديبى معنا فيها (سبق نشر هذه اقرارات)

٢٨ - ومن هذا الحكم الأخير تبين أن العمل على اسقاط الوزارة هو من الأعمال السياسية المباحة للموظف ولا يمكن أن تعتبر عداًء للحكومة حتى ولو حصل ذلك فى الوقت الرسمى

وأن الأعمال السياسية (activités politiques) لا تستوجب المحاكمة التأديبية الا اذا أخلت بحسن سير الأعمال

وأن ليس فى شىء من هذا ما يمكن أن يعتبر خروجاً عن الطاعة والاحترام للوزراء فلماذا لم يأخذ الاتهام بهذه المبادئ فى الموقف الحالى ولماذا يحرم اليوم ما حله بالأمس .

٢٩ - وهنا يحسن ان نلفت النظر الى ما جاء فى قرار الاتهام بانه (مما يضاعف مسئولية الموظفين انهم لم يحفلوا بالتنبيهات التى لم يدخر رؤساؤهم جهداً فى توجيهها اليهم قبل الحفلة) . نلفت النظر الى هذا لانه رأى غريب لا يقول به أحد الا اذا اعتبر الموظف آلة نخضع للرئيس فيما يتعلق بعمل مرؤوسه ومالا

يتعلق به وتنفيذ ارادة هذا الرئيس ولو كانت مغايرة للحرية ومخالفة للقانون وخارجة عن الدائرة التي تربطهما بعضهما ببعض

للرئيس ان يذبه ان اراد والمرؤوس ان يعمل بهذا التنبيه ان كان مما يجب العمل به او لا يعمل به ان كان خارجاً عن هذا الحد

بل وقد كتب ديجوى (Duguy) مؤلفاً طويلاً أثبت فيه أن لا سلطة ولا سلطات وأن رجال الحكومة مهما سما مركزهم ليسوا الا خداماً للامة

وما دمننا نتكلم عن التنبيه فايهما يجب العمل به هل هو التنبيه الشفوى الذى قد يصدر من الرئيس بحق أو بغير حق او هو القضاء التأديبى الذى صدر به قرار نهائى قبل الحفلة ببضعة أسابيع . ايهما اولى بالاتباع رأى الرئيس الشخصى او كلمة القضاء والقانون ومع ذلك فكيف يتمسكون بالتنبيه مع أن الوزارة فى برنامجها وبياناتها وأحاديثها قالت انها نزلت على ارادة الامة وتسترشد بارادة الامة فكيف يحلل منع الموظفين من ابداء آرائهم فى هذه الظروف الاستثنائية التى تترتب عليها نتائج خطيرة لنا ولاولادنا واحفادنا

٣٠ - جاء فى ورقة الاتهام أيضاً أنهم اتخذوا موقفاً عدائياً ضد الحكومة فى خلاف سياسى لاشأن له بمصلحة الامة وقد جاء الرد على ذلك فى دفاع حضرات الموظفين وتبين منه بوضوح ان الخلاف هو أمر جوهرى لا فى أمر لا شأن له بمصلحة الامة

على أن هذه المسألة هى من المسائل التقديرية التى لا يمكن لانسان التحكم فيها فقد يكون الأمر جوهرى أو نظرى وغير جوهرى فى نظر غيرى وليس لواحد فى الوجود أن يتحكم فى ضميرى واعتقادى ويضطرنى أن انظر الى الأمور بالمنظار الذى ينظر اليها به فقد يرى الرئيس لسبب أو لغير سبب مالا يراه المرؤوس والعكس بالعكس ولا معنى للحرية فى ابداء الآراء السياسية اذا كان يجب على المرؤوس أن يقدر الأمور ويزنها بالميزان التى يزنها به الرئيس واقتضاء ذلك من المرؤوس مؤداه قتل حرية هذا الأخير وشخصيته اذ يتحتم عليه أن يدور كيفادار الرئيس

وأن ينقلب كلما تغير الرؤساء أو تغيرت آراؤهم وهو قول لا أظن أنه يوجد من يقول به

٣١ — على أن كل هذا مفروض فيه من قبل الاتهام أنه موجه للحكومة ويقصد بالحكومة الوزراء مع أن الفرق بين الاثنين واضح ويظهر أن الأمر اختلط عليه بين الاثنين حيث جاء في قرار الاتهام أن الحكومة صورحت بالعداء في أشخاص وزرائها وهذا لبس لا يقبل لأن الحكومة شيء وشخص الوزراء شيء آخر . . .

٣٢ — واجماع العلماء الاجتماعيين والعقهاء أن المقصود بالحكومة هو ذلك الشخص المعنوي الذي يشخص الدولة في جميع حقوقها وواجباتها لا الأشخاص الذين يشغلون المراكز فيها

والاجماع أيضاً أن العداء للحكومة يقصد به بالأدنى خلاف العداء لشكل الحكومة الذي يراد به قلب هذه الحكومة واستبدالها بشكل آخر من أشكال الحكومات كأن يقصد قلب الحكومة الجمهورية الى الملكية أو بالعكس وإذا رجعنا الى القضاء الفرنسي نجد أنه سار على هذا المبدأ في جميع أدواره الى سنة ١٨٨٣ حيث صدر قانون خاص أيد النظرية بعينها

والأحكام الفرنسية تبنى الآن على هذا القانون أما قبل صدوره فكان أساسها أن الطعن على شكل الحكومة أو كيانها لا يتفق مع كرامة القاضي الذي يحكم باسم هذه الحكومة فلا يليق به أن يطعن على شكلها أو كيانها

أما الخلاف في الرأي مع الوزراء فمباح للجميع على السواء وفيهم الموظفون غير القضاة ولهذا فانه لم يفكر مجلس من مجالس التأديب في ترتيب مسئولية على ذلك لا قبل قانون سنة ١٨٨٣ ولا بعده

أما في مصر فلا نص ولا قانون خاص بهذا ومهما توسعنا في الأمر فلا يمكن أن نتخطى حدود القضاء الفرنسي على أننا والامهام متفقون فعلا على أن هذا الخلاف مباح للموظفين كما بينا

وآراء الفقهاء والأحكام التي صدرت في هذا الموضوع كلها مجمعة على ذلك وفي المجلة ترا قد ذهبوا الى أكثر من ذلك كما سبق ذكره (راجع ما نقلناه عن دائرة المعارف وأرقنائه بهذه المذكرة)

٣٣ — ويلوح لي أن ذلك لم يغيب عن الاتهام بدليل أنه كرر كلمة الحكومة مراراً في قرار الاتهام فاما أنه يقصد بالحكومة الوزراء وحينئذ فلا مسئولية واما انه يقصد بالحكومة الشخص المعنوي فيكون الاتهام على غير أساس لأنه لم يتعرض أحد للحكومة لا لشكلها ولا لكيانها ويظهر أن الاتهام أراد المغالطة فقال أحياناً (الحكومة في شكل وزرائها) وهو أقل ما فيه انه لا يطاق وقد بينا فساد

٣٤ — اذا ضمنا هذا الى أن لا عدا على الاطلاق وانما هو اختلاف في الرأي السياسى لانهارت التهمة عن آخرها اللهم الا اذا كان استعمال الحق المشروع يترتب عليه مسئولية

٣٥ — بقيت مسألة أخيرة هي أغرب ما جاء بقرار الاتهام وهي إن الرجل السياسى (يقصدون بذلك صاحب المعالي سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى) القى خطاباً مهيناً للحكومة على ملأ من الناس قبل ذلك بقليل وأن الموظفين الذين احتفلوا به قد اشتركوا على وجه ما فى المطاعن والشتائم التي وردت فى ذلك الخطاب نقول ان هذا أغرب ما جاء فى قرار الاتهام لأنه تناسى شروط الاشتراك القانونية من جهة ولأنه لا شتائم ولا مطاعن من جهة أخرى

والقرار نفسه يدل على أن لا اشتراك بدليل قوله (على وجه ما) وهو تعبير لم نر له نظيراً ولا يدل على الاشتراك لان الاشتراك يقتضى بيان الوجه الذى حصل به ولأن الاشتراك لا يمكن أن يحصل بعد أن تم الفعل ومضى عليه نحو الاسبوعين

ولسنا ندرى كيف يمكن اعتبار الاحتفال بشخص أو فكره اشتراكاً فى مسئولية ما

خصوصاً اذا لا حظنا أن جمهور الموظفين أعلنوا عن رغبتهم في تكريم حضرة صاحب المعالي سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى في ٢٠ ابريل فقام اخوانهم المحليين على التأديب بتنظيم الحفلة وأعلنوا عنها في الجرائد يوم ٢٢ ابريل وذلك كله قبل يوم ٢٥ ابريل الذى التى فيه الخطاب فكيف يمكن أن يقال أنهم اشتركوا في هذا الخطاب أو نرى في هذا نية الاشتراك

على أن الموظفين لم يكرموا معالي سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى لأنه خطب في شبرا بل لأنه رئيس الوفد ولأنه قام بأعمال جليلة في المسألة المصرية فرأوا من الواجب عليهم بصفتهم مصريين تكريم هذا الرجل العظيم اعترفاً بفضلهم على المصريين أجمعين وتأييداً لسياسته

على أن الخطاب المذكور ليس به اهانة ما ومهما كان به من الشدة في النقد فلا يخرج عن انه بيان سياسى وقرار الانهم قام على اعتبار أمر واحد مبنى على خطأ هو أن الخلاف في الرأى السياسى مع الوزارة يعد اهانة للحكومة وقد أوضحنا أن هذه النظرية خطأ محض مؤداها الحرمان من حرية ابداء الرأى

٣٦ - وأما القول (بأن الحفلة المذكورة تحولت بعد الخطابات التى ألقاها بعض الموظفين الى مظاهرة هائجة وكان يسهل عليهم بادئ الرأى توقع ذلك) فهو تناه في التنقيب عن مسئولية خيالية

والواقع أن ما حصل لا يمكن أن يوصف بمظاهرة هائجة انما هو الطريقة المعتادة في مثل هذا المقام لتأييد الخطط السياسية كما يحصل في سائر الاجتماعات سياسية كانت أو أدبية كما تبين ذلك تفصيلاً في مذكرة حضرات الموظفين وقد بينا في هذا الدفاع القانونى قيمة هذا التعبير الغريب (صورحت فيها الحكومة في شخص وزرائها بالعداء) فلا حاجة للتكرار

٣٧ - يتضح من ذلك ومن نصوص الفرمانات والقوانين المصرية والمبادئ الاساسية المعمول بها في كل البلاد المتمدينة ومنها مصر ومن القوانين الاوروبية التى أخذت عنها الفرمانات والقوانين المصرية المذكورة ومن قرار المجلس

المخصوص وهو آخر قرار صدر وهو الوحيد في نوعه ومن آراء العلماء وكلها مبنية
بهذه المذكرة أو مرفقة بها : —

أولاً — أن حرية الاجتماع وحرية إبداء الرأي في جميع الشؤون بما فيها
الشؤون السياسية حق لكل إنسان في الوجود

ثانياً — أن هذه الحرية مطلقة لا يقيدتها إلا نص قانوني

ثالثاً — أن الموظف يتمتع بهذه الحقوق بكاملها

رابعاً — أن القوانين المصرية لا تحرم على الموظف إلا مكاتبه الجرائد

خامساً — أننا إذا تساهلنا في ضرورة وجود النص فلا مسئولية إلا إذا

تعرض الموظف لشكل الحكومة أو كيانها

سادساً — أن الاختلاف في الرأي السياسي لا يمكن أن يعتبر طعنًا ولا

شتمًا وإن القول بغير ذلك هو قتل للحرية

سابعاً — أن الطاعة والاحترام الواجبين للرئيس ليس معنهما الخنوع

والتحول تبعاً لإرادة الرئيس المطلقة بل دأثرتهما مقصورة على الأعمال المطلوبة

من الموظف

ثامناً — أن لا اشتراك في عمل ثم ولا يقول ولم يقل بذلك أحد اللهم إلا

في المصور المظلمة التي كانت إرادة الحاكم فيها هي القانون

بناء عليه

نرجو أن يقضى بالبراءة

قدم هذا الدفاع للمجالس المختلفة فصدرت قرارات متباينة من

حيث تقدير المسئولية والعقوبة كما سبق أشرنا إلى ذلك في صدر

هذا الموضوع

٩١

لقرارات

لهادة

فقضت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف العليا في ٢ يونيه ٩٢
سنة ١٩٢١ في أمر سلامه بك ميخائيل بالبراءة للأسباب الآتية :
الجمعية
العمومية « حيث انه يستخلص من ورقة الاتهام ان التهمة الموجهة الى ...
هي أنه ... الخ

« وحيث ان حرية الرأي هي حق طبيعي يتمتع به القاضى كغيره من الاشخاص
المتمتعين بحقوقهم المدنية بشرط أن لا يتعارض استعمال هذا الحق مع واجب
وظيفته وأن لا يتعدى الحدود التى رسمتها القوانين وان لا يخل بحسن
سير العمل

« وحيث ان وظيفة القاضى هي تطبيق القوانين تطبيقاً مجرداً عن
الأغراض والاهواء

« وحيث ان ابداء رأى المنسوب الى القاضى فى الظروف السياسية
الحاضرة وهى ظروف استثنائية محضة لا يتعارض مع واجب وظيفته بالمعنى
المشار اليه سابقاً لانه لم يتناول طعنًا على نظام الحكومة أو على وضع من اوضاعها
وانما هو من قبيل نقد أعمال الموظفين الذى لا يقع تحت طائلة العقاب اذا حصل
بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة

« وحيث انه يؤخذ من ظروف هذه الدعوى أن ابداء رأى كان مقروناً
بحسن النية فلا يمكن ان يعتبر عملاً عدائياً للحكومة سيما اذا لوحظ أن الحكومة
هى الشخص المعنوى لا أشخاص الموظفين

« وحيث أن تهمة الاشتراك فى المطاعن المقول بصدورها فى الخطاب
السابق على حفلة التكريم يعارضها ان هذه الحفلة كانت منوية قبل ذلك الخطاب
« وحيث عن تهمة عدم الطاعة يرى المجلس ان القاضى اذا كان من حقه

(١١) تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي أحمد طامت باشا وضم إليها من قضاة المحاكم الابتدائية
القاضيان يس بك أحمد ويوسف بك رفعت

حرية الرأي فليس محتماً عليه أن يطيع رئيسه فيما يؤدي إلى منعه من استعمال هذا الحق خارجاً عن حدود وظيفته

« وحيث لم يثبت بناء على ما تقدم أن القاضي أخل بنظام الموظفين أو بما هو مفروض عليه من احترام رؤسائه

فلهذه الأسباب

٩٣ وأصدر مجلس التأديب المنعقد بسرأي الحقانية (١) في يوم ٥ يونية
مجلس سنة ١٩٢١ (٢٨ رمضان سنة ١٣٣٩) للنظر في أمر أحمد بك خشبة
نائب وكيل النيابة القرار الآتي : -

الحقانية بعد الاطلاع على أوراق هذه القضية ومذكرة الدفاع والمداولة
« حيث أنه تبين للمجلس أن لجنة احتفال الموظفين تشككت وأعلن عنها
في الجرائد يوم ٢٢ ابريل سنة ١٩٢١ وقد جاء في هذا الاعلان أسماء
أعضائها وكان المعروف في هذا التاريخ أن المحتفل به على وفاق تام مع
أصحاب الدول والمعالى الوزراء لأنه لم يلق الخطاب المشار اليه في
تقرير الاتهام إلا في مساء يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩٢١ بشبرا

« وحيث اتضح أن حضرة وكيل النيابة التي في حفلة الموظفين
خطاباً كما ألقى غيره ولم يتناول هذا الخطاب اعتداءً ولا اهانة لأحد وليس فيه
خروج في التعبير عن حد الاعتدال اللائق بموظف قضائي مثله ولكنه يشتمل
على رأى في موضوع سياسى خالف فيه رأى الوزارة وقد أبداه في هذه الحفلة
بالرغم من تنبيهات رؤسائه عليه بعدم الاشتراك فيها

« وحيث أنه يجب البحث فيما إذا كان لوكيل النيابة هذا الحق أو أن مثل

(١) تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد ابراهيم باشا وكيل الحقانية وبحضور حضرة
كامل ابراهيم بك رئيس نيابة مصر وحامد خلوصى بك رئيس النيابة المنتدب مفتشاً بوزارة
الحقانية عضوين

هذا التصرف يستحق المحاكمة التأديبية

« وحيث أنه لا يوجد في القوانين المصرية نصوص تحدد واجبات الموظفين ومن بينهم رجال القضاء في الأحوال السياسية غير ما جاء في المادة ١٤٤ من القانون المالي بشأن منعه من اعطاء معلومات للجرائد ومكاتبها وحينئذ يجب الرجوع الى المبادئ العامة وما جرت عليه المحاكم في أحكامها
« وحيث أنه من المبادئ المتفق عليها أن ما هو محظور على رجال القضاء إنما هو الطعن على شكل الحكومة والقدر في قاعدة من قواعد نظامها وهو ما يعبر عنه بالعداء للحكومة

(Hostilité aux principes et à la forme d'un gouvernement)

وقد جرت على ذلك المحاكم الفرنسية قبل وبعد قانون ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٣ الذي نصه : « ان المداولات في المواضيع السياسية محظورة على الهيئات القضائية فكل مظاهره عدائية على قاعدة نظام أو شكل الحكومة الجمهورية محظور على رجال القضاء ومن يخالف ذلك يحاكم تأديبياً »

« وحيث ان القضاء المصري جرى على هذه القاعدة (راجع حكم الجمعية العمومية الاهلية (١) الصادر في ٢ يونيه سنة ١٩٢١ براءة حضرة سلامه بك ميخائيل القاضي أحد الذين اشتركوا وخطبوا في نفس هذه الحفلة)

« وحيث أنه من القواعد المتفق عليها ان وكلاء النيابة بصفتهم من رجال القضاء يعاملون معاملة القضاة طالما أنه لا يوجد نصوص تفرق في المعاملة بينهم

« وحيث انه بناء على ما ذكره على أن الحرية حق طبعى يكون لرجال القضاء في مصر حرية الرأي كغيرهم من الأفراد المتمتعين بحقوقهم المدنية بشرط أن لا يتناول طعنًا على شكل الحكومة ولا قدحًا في قاعدة من قواعد نظامها وبشرط أن لا يتعارض استعمال هذا الحق مع واجبات وظائفهم ولا يخل بحسن سير الأعمال (راجع قرار المجلس الخصوص بوزارة المعارف الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٩٢١ القاضي براءة احمد فريد افندى) (٢)

(١) سبق ذكره — صفحة ١٧٧ بند ٩٢ من هذا الكتاب

(٢) سبق ذكره — صفحة ١٥٩ بند ٨٧ من هذا الكتاب

« وحيث أن إبداء الرأي المنسوب الى حضرة فلان . . . وكيل النيابة لم يتناول طعنًا على شكل الحكومة المصرية ولا على قاعدة من قواعد نظامها ولا يتعارض استعمال هذا الحق مع واجبات وظيفته ولا بحسن سير أعماله وحيث أنه فيما يختص بتهمة عدم اطاعته لأوامر رؤسائه وعدم ملاحظته اللياقة والاحترام لحضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء يرى المجلس أنه كان أعلن عن اقامة الحفلة في الجرائد قبل حصول هذه التنبيهات فاعتبر أعضاء اللجنة الذين ذكرت بالاعلان أسماؤهم أن العدول عن اقامة الحفلة ضرر باعتبارهم فلم يروا بداً من عدم الازعان على أنه متى كان من حق الموظف حرية الرأي فلا يمكن محامته تأديباً لعدم مجاملة رؤسائه واطاعتهم فيما يؤدي الى حرمانه من استعمال هذا الحق خارجاً عن حدود وظيفته خصوصاً اذا لوحظ أن استعمال هذا الحق جاء في ظروف استثنائية محضة

وحيث أنه لم يثبت بناء على ما تقدم أن حضرة فلان . . . وكيل النيابة أخل بنظام الموظفين أو بما هو مفروض عليه من اطاعة رؤسائه واحترامهم

لهذه الاسباب

قرر مجلس التأديب براءة . . . مما نسب اليه
استؤنف هذا القرار أمام المجلس الخصوص
وبتاريخ الاثنين ١١ يولييه سنة ١٩٢١ اصدر القرار الآتي (١) : —
« بما أن الوقائع المنسوبة للمتهم معترف بها

«وبما أن مجلس التأديب بنى قرار البراءة على سبب أساسي هو ان هذه الوقائع ليست مخالفة لنظام الموظفين اذ ان المتهم لم يفعل شيئاً سوى انه استعمل

٩٤
المجلس
الخصوص

(١) تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد ابراهيم باشا وكيل الحاقانية وعضوية كل من حضرة صاحب السعادة مصطفى متجى باشا النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية وجناب المسير . . . يولا كازلي المستشار السلطاني وصاحب العزة ابو بكر بحجي بك المستشار بمحكمة الإستئناف ومحمود شوكت بك المفتش بوزارة الحاقانية

الحقوق المحولة لكل مواطن في المسائل السياسية من حرية الاجتماع والمناقشة وبما انه يظهر ان هذا السبب لا أساس له وبما ان هذا المجلس يرى على الخصوص ان المظاهرة السياسية الموما اليها كانت بعيدة جداً عن أن تبدووا بالمظهر اللائق باستعمال الحق الذي يدعيه المتهم لنفسه تبريراً لعمله وبما أن تنظيم الحفلة السياسية الموما اليها والظروف التي وقعت فيها والصفة الرسمية للأشخاص الذين نظموها أو اشتركوا فيها أو حضروها والخطب التي أقيمت فيها ونفس الاقرارات المندرجة في دفاع المتهم تثبت بوضوح أن هذه الحفلة انما كانت تعبيراً وشرحا لحركة سياسية مشتركة نظمت في المصالح الادارية لحل مجموع هيئة موظفي الحكومة على الانضمام الى حركة عداائية موجهة الى رؤساء تلك الحكومة وعلى مساعدة تلك الحركة ومن المعلوم للجميع انه فكر في دفع الاضطرابات الى حد توقيف أعمال المصالح العمومية وبما أن حق رؤساء الحكومة في توقيف هذه الحركة وتبعاً لذلك حقهم في منع المتهم من الاشتراك فيها لا يمكن أن يكون محلاً للنزاع مع التسليم بتطبيق قواعد الحريات السياسية بأوسع معانيها وأكبر تسامح

« وبما أنه لم يشك أحد في البلاد التي يرجع المتهم الى قوانينها الدستورية في أن الموظفين العموميين بصفتهم عمال الحكومة لا يجوز لهم أن يناقشوا أو يناضلوا بهذه الصفة الرسمية الوزراء في سلطتهم أو خطبتهم السياسية والوزراء هم الذين عهد ولى الأمر اليهم دون سواهم بالمسئولية التامة في تمثيل الحكومة وإدارة أعمالها السياسية والادارية

« وبما أن هذا المنع انما هو نتيجة مشروعة ولازمة لمبدأ المسئولية الوزارية المنوه عنه سابقاً ولكون هذه المسئولية لا تترتب الا على أعمال هيئة موظفي الحكومة الذين يرأسهم الوزراء وبما أنه لذلك يكون قيام هؤلاء الموظفين بعمل سياسى عدائى موجه الى رؤسائهم مخالفاً للمبادئ الاساسية لنظام الدول »

« وبما أنه لا يترتب على العمل السياسى العدائى السابق الذكر الا السير بالبلاد الى طريق يوصلها الى حالة الممالك التي تكون فيها الحكومة والقضاء والجيش تحت رحمة المنازعات السياسية الداخلية وتكون مكاتبها الدولية معدومة واستقلالها غير مستقر

« وبما أن الاضطرابات والمنازعات السياسية في داخل الادارة تضعف سلطتها ومكانتها وتضر بمصالح السكان

» وبما أنه اذا انقسمت الادارة على نفسها وعملت فيها عوامل الاضطرابات السياسية فلا يضمن قيامها بأموريتها السامية التي هي تطبيق القوانين وحماية الأمن العام بطريقة منتجة شعارها العدل وعدم التحيز لا سيما أن في ادارة منقسمة الى أحزاب لاتعلق تعيينات الموظفين وترقياتهم على استحقاقهم وكفاءتهم بل على آرائهم وما يؤدونه من الخدمات السياسية

وبما أنه بناء على ذلك يكون منع المتهم من الاشتراك في مظاهرة موظفي الحكومة بصفتهم المشتركة منعاً مشروعاً تبرره المصلحة العامة تبريراً تاماً ... الخ

فلهمزة الوسياب

قرر المجلس الخصوص تعديل القرار المستأنف والحكم على المتهم بالانذار
والعقد بمجلس آخر بسرأي وزارة الحقانية في يوم السبت الموافق
٢٨ مايو سنة ١٩٢١ (٢٠ رمضان ١٣٣٩) الساعة العاشرة افرنكي صباحا
نائب ولیم للنظر في أمر ولیم مکرم عبید افندی المدرس بمدرسة الحقوق السلطانية
مکرم عبید وأصدر القرار الآتي (١) : —

« بعد الاطلاع على ما جاء بمذكرة الدفاع التي قدمها حضرة ولیم
مکرم عبید افندی وما معها من الاوراق

« من حيث أن ولیم مکرم عبید افندی قد اشترك في تنظيم حفلة
في يوم ٦ مايو سنة ١٩٢١ لتكريم رجل سياسي كان وقتئذ يناصر
العداء للوزارة الحالية ويحمل عليها الحملات العنيفة

(١) برئاسة جناب السيو بول الفريد واتليه نائب المستشار السلطاني لهذه الوزارة
وبحضور حضرة خليل محمود الفلكي بك مدير ادارة المحاكم الشرعية ومحمد مظهر بك
مدير الادارة القضائية للمحاكم الاهلية اعضاء

« ومن حيث انه يستنتج من الظروف التي أقيمت فيها الحفلة ان كل من اشترك فيها كان راضياً عن هذه الخطة السياسية العدائية للوزارة وموافقاً عليها

» وحيث أن نظرية الدفاع رتكن على زعم أن لكل موظف الحرية في مناهضة سياسة حكومته تحت شرط واحد وهو أن تلك المناهضة لا تضر بعمله في تأدية وظيفته

» وحيث أن الحرية المطلقة على ذلك النحو غير مقبولة حتى في البلاد الأكثر توسعاً في منح الحرية السياسية لأنه مما لا شك فيه أن الشرط الأساس في كل حكومة منظمة هو ملاحظة النظام ووجوب الاحترام والطاعة للرؤساء

» وحيث انه يجب كذلك رفض ماذهب اليه الدفاع من التمييز بين الحكومة والوزارة بما أن الوزراء هم أعضاء الحكومة المسئولين الذين تقع عليهم التبعة في بيان الخطة السياسية التي يشيرون باتباعها ويكون لهم بناء على ذلك الحق بصفقتهم هذه أى بصفقتهم أعضاء الحكومة ان ينهوا موظفيها مراعاة للصالح العام عن الاشتراك الفعلي في أي نزاع سياسي

» وحيث انه وان كان لموظفي الحكومة مبدئياً الحرية التامة في ابداء آرائهم بصفقتهم من أفراد الشعب الا أن هذه الحرية تقف عند حد تعينه طبيعة واجبه في تأدية وظائفهم

» وحيث ان اقامة حفلة التكريم البادي ذكرها كان الغرض منها اظهار الموظفين أمام الرأي العام بصفقتهم هيئة حكومية بأنهم راضون

عن الحملة السياسية التي سبق ذكرها وموافقون عليها
« وحيث أن الاشتراك والتضامن في عمل سياسي كهذا من شأنه
أن يخل بأول واجب مفروض على موظفي الحكومة مراعاته وهو
المحافظة على نفوذها وسطوتها بصفتهم أعوانها

» وحيث أنه مما يضاعف من مسئولية وليم أفندي مكرم عبيد
في الإخلال بملاحظة النظام أنه لم يحفل بالتنبيهات التي لم يدخر رؤساؤه
جهداً في توجيهها إليه قبل الحفلة حتى اضطرهم في نهاية الأمر إلى صدور
أمرهم إليه بعدم الاشتراك فيها

« وحيث أنه مع ذلك يجب عدلاً أن لا يبرح عن البال أن هذه
الحفلة كانت تقرر توقيتها قبل أن ينقلب هذا النزاع السياسي المشار
إليه إلى النزاع الشخصي الحاد الذي انصبغ به في نهاية الأمر
» وحيث أنه لم يسبق فيما مضى لأحد من الرؤساء أن لاحظ على
وليم مكرم عبيد إخلال بسيره وسلوكه بل أنه كان معدوداً من
الموظفين الأكفاء المخلصين في عملهم والجديرين بكل ثناء

« وحيث أنه بناءً على ذلك يجب مراعاة الرأفة التامة بالنسبة لأول
إخلال بواجباته في وظيفته هذا الإخلال الذي ارتكبه مدفوعاً وراء
الاهواء السياسية والتطرف في عواطفه الوطنية

لهذه الأسباب

قرر مجلس التأديب قطع شهر من ماهية وليم أفندي مكرم عبيد
ابتداءً من تاريخ ٨ مايو سنة ١٩٢١ أي من تاريخ القرار الصادر بإيقافه

واستأنف هذا القرار وصدر القرار الآتي من مجلس التأديب ٩٦
المختص (١) المنعقد بوزارة الحقانية يوم الاثنين ٤ يوليه سنة ١٩٢١ المجلس
« بعد الإطلاع على عريضة الاستئناف المرفوع من وليم مكرم المختص
عبيد افندي وعلى الأوراق والمذكرات المقدمة بدفاعه

» وبما أن الوقائع المنسوبة اليه معترف بها

وبما أن المستأنف يدعى بأن هذه الوقائع ليست مخالفة لنظام
الموظفين لأنه إنما استعمل الحقوق المخولة لكل مواطن في المسائل
السياسية من حرية الاجتماع والمناقشة

» وبما أن مجلس التأديب الابتدائي لم يقبل هذا الدفاع لأسباب
يرى المجلس المختص أنها متينة الأساس

» وبما أن هذا المجلس يرى على المختص أن المظاهرة
السياسية الخ (مما يتفق تماماً في النص فيما يلي هذا مع حيثيات
قرار المجلس المختص الصادر في استئناف احمد بك خشبة) يضاف
الى ذلك في خاتمته ما يأتي : -

» وبما أنه لذلك يكون التهم قد خالف بعدم إطاعته رؤساءه الواجب
الذي يفرضه عليه نظام الموظفين

» وبما أنه فيما يتعلق بالعقوبة الواجب تطبيقها لم ينظر المجلس
المختص الى الظروف التي نظر اليها مجلس التأديب فحسب بل نظر

(١) تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد ابراهيم باشا وكيل الوزارة وعضوية كل
من حضرة صاحب السعادة مصطفى فتحي باشا النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية وجناب
السيو ا . بيولا كازلي المستشار السلطاني

أيضاً الى أن التسامح للموظفين بالتدخل في الاضطرابات السياسية فيما مضى قد أعطى لهذا الأخلال الذي يؤسف له مظهر الحق المشروع « وبما أنه اذا خفض المجلس العقوبة الى درجة لا تضر بالمتهم ضرراً مادياً فانه يؤمل ان يقتنع موظفو الحكومة بطريقة أسهل بأنه يجب عليهم أن يتخذوا في المنازعات السياسية موقفاً يكون أكثر ملاءمة لسلطة الادارة ومكانتها تلك الادارة التي لهم الشرف بأن يكونوا أعضاء فيها وأكثر فائدة للقضية الشريفة التي تحقق لها قلوب جميع المصريين اليوم

فلمرزه الاسباب

قرر المجلس الخصوص تأييد القرار المستأنف في اعتبار المستأنف مخالفاً لواجباته وتعديل العقوبة والحكم على المتهم بالانذار وافقت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في جاستها المنعقدة في ٢٢ يونية سنة ٢١ على نص منشور وجهه (المسيو فرانسيس لالويه) رئيس محكمة الاستئناف الى جميع رؤساء المحاكم وهذه ترجمته (١) لاحظت بأسف أنه قد صدرت رسالة في الصحف بتوقيع (قاضي أوروبى) وقد أبدى فيها كاتبها ملاحظات شتى على الحالة السياسية في مصر ولدى ما يدعوني الى الاعتقاد على أثر التحقيق الذي أجرته بهذا الشأن أن كاتب الرسالة ليس من القضاة المختلط وأنه ربما لم يتخذ لنفسه لقب القاضي الا لجعل لكتابته قيمة أكبر

٩٧

المحكمة

المختلطة

وقد علمت من جهة أخرى أن أحد أعضاء القضاء المختلط قد رضى بأن
يشترك في إحدى اللجان المؤلفة لأقامة مأدبة لأحد الموظفين المفصولين بقرار من
مجلس الوزراء

وأن هاتين الحادتين لتحملاني على تذكيركم بأن قضاة المحاكم المختلطة ملتزمون
حتى ولو كانوا خارج المحكمة بتجنب كل ما من شأنه انقاص ثقة المتقاضين . وإذا
كانوا أحراراً في أن يكون لهم ما يريدون من العقائد والميول السياسية فليس لهم
أن يتظاهروا بها لأنه يجب أن لا يخشى المتقاضى الرجوع الى حكمهم بخلاف في
الرأى فالمهمة الموهود فيها الى القضاة تحرمهم من بعض الحرية التي يتمتع بها سائر
الناس وتقتضى عليهم التحفظ التام

ومما لا يسلم به أن القاضى الذى يتمتع باحترام خاص لأن في يده بعض
السلطة العامة يستخدم ذلك الاحترام لينتقد أعمال الحكومة التي يديرها ادارة
السلطة

فأرجوكم أن تذكروا القضاة الذين نحت ادارتكم بأحكام لأئحتنا القضائية
(مادة — ١٣٧) وأن تنبهوهم اننى سأطلب من محكمة الاستئناف اذا تجددت
حوادث من نوع التي أشرت اليها — تطبيق الأحكام التأديبية على من يقوم بمثل
تلك الأعمال ويحكمكم أن تساموا اليهم نسخة من هذا المنشور وتفضلوا بقبول الخدم

عقد مجلس التأديب لوزارة الزراعة (١) ونظر في قضية محمود أفندى ٩٨

فهي المقرأشى وكيل الادارة والاحصاء وقد أصدر قراره بانذاره وزارة الزراعة

٩٩

مصلحة الصحة

حكم المجلس ببراءة نجيب افندى اسكندر

قضى مجلس التأديب ببراءة فؤاد شرين افندى وحسين افندى فتوح ١٠٠

وزارة المعارف

(١) تحت رئاسة المتر شرر رئيس قسم النباتات وجناب المسيو روزنى وكيل قسم
القضايا والمسيو ميسون وكيل قسم الطب البيطرى وعبد الحميد بك فتحي مدير قسم التعليم
ومحمد بك عمل المفتش بالتعليم الزراعى ومحمود بك خاطر مدير قسم الادارة والاحصاء أعضاء
وحضرة محمد افندى بدر سكرتيراً

أرسلت مشيخة الأزهر الى حضرة صاحب الفضيلة السيد مصطفى القايتي الاعلان الآتى بحالته على مجلس التأديب بالتهمة الميئنة به (١) : —

١٠١

مشيخة

الأزهر

في يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٢١ أرسل اليها بصفتنا شيخا للجامع الأزهر ورئيسا لمجلسه الأعلى حضرة محمد أبى شادى بك اعلانا على يد محضر محكمة عابدين بصفته وكيلنا عنكم فى رفع قضية للمطالبة برواتبكم الميئنة فى الاعلان المذكور . وقد تضمن الاعلان عبارات غير لائقة ماسة بكرامة المشيخة ومن شأنها أن تخل بالنظام وشرف العلم والدين .

وقد سألكم صاحب الفضيلة المدير العام للمعاهد الدينية عن هذا الاعلان وعما جاء به فاعترقم بصدوره من وكيلكم وبأنكم عاملون به وموافقون عليه وحيث انه مع هذا اشتغلتم بتحرير مقالات من شأنها أن تخل بالنظام العام وقد نشرت بجريدة المنبر فى الاعداد الصادرة فى ١٥ و ٢٢ سبتمبر و ١٠ و ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢١ وبجريدة وادى النيل بالعدد الصادر فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٢١ وبجريدة النظام بالاعداد الصادرة فى ٢١ و ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ و ٤ مايو و ١٠ و ١٧ يونيه و ١٤ يونيه سنة ١٩٢١

وقد سألكم عنها أيضا حضرة صاحب الفضيلة المدير العام للمعاهد الدينية فاعترقم بصدورها منكم

وحيث أن هذا كله مما يستدعى المحاكمة التأديبية — قررنا احالتكم على مجلس التأديب فى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية وطبقا للقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٢٠ نعلن لكم هذه التهمة الموجهة اليكم . ونطالبكم بالحضور أمام المجلس الذى سينعقد بالادارة العامة للمعاهد الدينية فى يوم السبت ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الساعة العاشرة صباحا

٣ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ — ٣١ يناير سنة ١٩٢٢

شيخ الجامع الأزهر

محمد أبو الفضل

وقد وضع الاستاذ الشيخ القايتى مذكرة بالدفاع عن نفسه طبعت ونشرت

وانعقد المجلس فى الميعاد المحدد (١)

ونودى على فضيلة الاستاذ الشيخ القايتى فلم يحضر وأخذ المجلس فى تلاوة المذكرة

وقضى مجلس التأديب بتنزيله من الدرجة الثانية الى أول مربوط الدرجة

الثالثة وقدره تسع جنيهات وبلغ اليه هذا القرار وفقاً للمادة ٩٦ من القانون

رقم ١١ سنة ١٩١١ بكتاب مؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٢ وخطر بخطاب آخر

بالتاريخ نفسه بنقله الى معهد دمياط وقد دفعه هذا الى رفع استقالته قائلاً (انه يترك

مركزه لمن يرضونه لشغله ويكفيه أن يسير فيه على مشيئتهم وبذلك يريح كلانا

فيسريح أولو الأمر من عناء محاكمتى وأستريح بكرامتى والتعرض اسلب

ارادنى (٢) . . .

الفصل الثانى

الطلبة

الفرع الاول — المدارس

الطلبة أقرب أفراد الأمة ابتهاجاً وأكثرها ميلاً للاندماج فى

الحركات السياسية ولها من نشاطها وقوة شبابها واشتعال عواطفها

ما يدفعها الى التحمس لمثل هذه المعتركات

(١) تحت رئاسة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد هارون وعضوية حضرات أصحاب الفضيلة
والعزة الشيخ ابراهيم بصيلة والشيخ مصطفى الهلباوى والشيخ عبد الحكيم عطاء وعلى بك
الكيلانى ناظر مدرسة القضاء الشرعى ومحمود بك سامى رئيس قلم الاستشارة بوزارة الاوقاف

(٢) جريدة النظام — العدد رقم (٦٦٠) — المؤرخ ٦ مارس سنة ١٩٢٢

١٠٢ رأت وزارة المعارف ذلك فوضعت بقانون نظام المدارس مادتين
فأثوره نظام تشيران الى أنه : —

المدارس (ممنوع منعاً باتاً اجتماع التلاميذ اجتماعاً من شأنه حصول أى مظاهره داخل
المدرسة أو خارجها كما أنه محظور عليهم الاشتراك فى أى مظاهره كانت —
(مادة — ٨٧)

ولا يسوغ مطلقاً للتلاميذ أن يعطوا أخباراً للجرائد أو يبدؤ ملحوظات
بواسطتها أو أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لأى جريدة كانت ومن خالف هذا
يعاقب بالطرد من المدارس (مادة — ٨٩)

ومبين بالمادة — ٨٨ — العقوبات التى يمكن توقيعها

١٠٣ هذا كل مانص عليه بقانون ١٣ يونيه ١٩٠٣ وقد صدرت بعض
منشورات منشورات تطبيقاً لهذين النصين وفى سردها بيان للتدرج فى هذا
وزارة الباب واليك بيانها : —
المعارف

قرار نمرة ١١٤٦

بعد الاطلاع على المادة ٨٧ من قانون نظام المدارس التى تقضى بأنه ممنوع
منعاً باتاً اجتماع التلاميذ اجتماعاً من شأنه حصول أى مظاهره داخل المدرسة
أو خارجها

وبعد الاطلاع على ما قرره اللجنة العلمية الادارية بنظارة المعارف فى ٢٨
فبراير سنة ١٩٠٦

قررنا ما هو آت

المادة الأولى

كل مظاهره عمومية للتلاميذ من شأنها عدم حضور الدروس أو ترك المدرسة
تكون نتيجةها رفت التلاميذ الذين يشتركون فى هذه المظاهره فى الحال

المادة الثانية

لا يقبل ثانياً بالمدارس أثناء السنة المكتبية الحالية أى تلميذ من المرفوتين وإذا سمحت النظارة بقبول أى أحد منهم بناء على طلب نظر المدرسة في مبدأ السنة المكتبية المقبلة بصفة استثنائية فلا يقبل الا في نفس الفرقة التى كان بها وقت رفته من المدرسة .

المادة الثالثة

على السكرتير العمومى تنفيذ هذا القرار
تحريراً بالقاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٦
مسيبهم فخرى

منشور عمومى نمرة ٩٤٤ بتاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٣٢٥
(٢ نوفمبر سنة ١٩٠٧) صادر لجميع فروع النظارة

اعتاد بعض التلاميذ أن ياشروا في الجرائد شكوايهم ورغباتهم على أن (المادة ٨٩) من قانون نظام المدارس تمنعهم قطعياً من مراسلة الصحف وتوجب مجازاة من خالف منهم بالعقوبة التأديبية ولذلك أصدرنا هذا المنشور لحضرتكم لتنبيهوا على تلاميذ مدرستكم وتفهموهم أن كل شكوى أو طلب يشر في الصحف منهم يعد مخالفة للقانون ولا يمكن الالتفات اليه الا من جهة معاقبة التلميذ المراسل بما يستحق قانوناً من العقاب

ناظر المعارف العمومية

الختم
سعد زغلول

١٠٥

لم يقف التشريع عند ما سبق بل في سنة ١٩١٠ (وهى السنة القانون
التي أصبحت عنواناً على تطور جديد في التشريع وادخال قوانين رقم ٣٠
عدة فيها كبح لجماح حرية خشى المشرع تركها على الغارب) ألقى بنظره لسنة ١٩١٠

أيضاً الى المدارس وهي ينبوع كل حركة أو تهييج سياسي بل هي
ميدان خصب أينعت فيه بذورها فتعددت حوادث الاضراب
والمظاهرات والاجتماعات وكان بهذا لها قسط من التشريع لتلافي
التطور الاجتماعى الحاصل فوضع القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩١٠ وهو فى
ظاهره خاص بالسلوك والمواظبة وفى باطنه يرمى الى اخاد هذا التهييج
وإبعاد الطلبة عن الاشتغال بهذه الأمور

قانون بشأن الجزاء الذى يترتب على درجات السلوك والمواظبة
بالمدارس الابتدائية والثانوية (١)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون نظام المدارس المصدق عليه بقرار من مجلس النظار
بجلسته المنعقدة فى ١٣ يونيه سنة ١٩٠٣ والصادر بقرار وزارى نمرة ٩٦٨ بتاريخ
١١ يوليه سنة ١٩٠٣ ،

وعلى مداولة مجلس المعارف الأعلى فى ١٠ أبريل سنة ١٩١٠ ،

وعلى القانون نمرة ٥ سنة ١٩١٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المعارف العمومية ومواقفه رأى مجلس النظار ،

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

كل تلميذ من مدرسة ابتدائية أو ثانوية تجاوز الثانية عشرة من عمره نجح فى
امتحان آخر السنة فيما يتعلق بدرجات الامتحانات التحريرية والشفوية بدون أن

يحصل على الأقل على ٢٠ من ٣٠ في السلوك أو المواظبة ينقل مع ذلك الى فرقة أعلى من فرقته مباشرة ولكنه يرفق من المدرسة اذا كانت درجته في السلوك أو المواظبة أقل من ٢٠ في السنة المكتبية التالية مباشرة لنقله وذلك في نهاية الستة الأشهر أو في آخر السنة المكتبية .

أما غيرهم من تلاميذ المدارس المذكورة فلا يرفقون الا اذا كانت درجاتهم في السلوك أو المواظبة أقل من ٢٠ في نهاية السنة المكتبية التالية مباشرة لنقلهم متى كان سنهم في آخر السنة المذكورة اثنى عشرة سنة كاملة وعلى كل حال لا يجوز قبول التلميذ المرفق بأية مدرسة أميرية أخرى من درجة المدرسة التي كان بها .

المادة الثانية

كل تلميذ من مدرسة ابتدائية أو ثانوية لم ينجح في امتحان آخر السنة في درجات الامتحانات التحريرية والشفوية ولم يحصل مع ذلك الا على درجة أقل من ٢٠ في السلوك أو المواظبة يبقى سنة ثانية بفرقه وذلك اذا توفرت فيه شروط السن القانونية ولم يكن أعاد دروس سنته الدراسية غير أنه يعامل حينئذ بمقتضى أحكام المادة الأولى المتعلقة بالجزاء الذي يترتب على درجات السلوك أو المواظبة .

المادة الثالثة

على ناظر المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بالاسكندرية في ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٢٥ يونيه سنة ١٩١٠)
باليابا عن الحضرة الخديوية

ناظر المعارف العمومية بأمر الحضرة الخديوية محمد سعيد
احمد مشتم رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

وهذا القانون دائر على المادتين (١٠٠ — ١٠٣) من قانون نظام المدارس الصادر في ١١ يوليه سنة ١٩٠٣ (١)

١٠٦ وقد عرض مشروع هذا القانون على مجلس الشورى بجلسته أول المذكرة يونيه سنة ١٩١٠ (٢) بمذكرة من نظارة المعارف مؤرخة ٢٧ إبريل الإيضاح سنة ١٩١٠ الى مجلس النظار جاء في ديباجتها : —

«لما تبين للنظارة ضرورة تقوية النظام بالمدارس حتى لا تتعطل الدراسة بها بأسباب الفشل والاضطراب رأت أن أحسن وسيلة للوصول الى هذا الغرض انما هي تقرير جزاء أشد تأثيراً من الجزاء الحالى الذى أثبتت التجربة عدم كفايته فانه على حسب النصوص الحالية ليس لدرجات السلوك والمواظبة أهمية فوق باقى الدرجات المخصصة لمواد التعليم

وقد رأت النظارة أن تجعل سريان هذه الطريقة قاصراً على المدارس الابتدائية والثانوية على أمل أن لا تضطر لتعميمها فى بقية المدارس الأخرى ولكن اذا دلت التجربة فى المستقبل على خيبة أملها فلا مندوحة لها من العدول عن رأيها هذا الخ)

١٠٧ تقرير لجنة مجلس الشورى عن هذا المشروع

تقرير لجنة اعترضت اللجنة على ماورد بالمذكرة مخالفاً لتعقده اللجنة من أن مجلس حالة النظام والهدوء والسكينة فى المدارس الأميرية فى العهد الأخير الشورى

(١) المادة — ١٠٠ — لا ينقل تلميذ من فرقة الى الفرقة التى هى ارقى منها مباشرة بالمدارس الابتدائية او الثانوية ما لم يحصل على درجات توازى او تزيد عن الدرجات المعتبرة نهاية صفى لمواد التعليم كالمبين بعد (بالجدول)

المادة — ١٠٣ — لا يسوغ لائى تلميذ اعادة دروسه اكثر من مرة واحدة فى كل سنة دراسية فى كل من التعليم الابتدائى والثانوى الا فى أحوال استثنائية تفصل فيها النظارة (المادة ٢٢) مع مراعاة السن المحدودة فى المادة ٦٣

اما المدارس الخصوصية والمدارس العالية ومدارس البنات فيتبع فيها ما هو مقرر فى قوانينها الخصوصية

(٢) ملحق الوقائع المصرية للمدردقم (١٧٧) الصادر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠ الصفحة الاولى

هى أحسن منها بكثير عما كانت عليه فى السنوات السابقة

وأشارت الى انها اعترضت على عبارة (يجوز مع ذلك نقله) الواردة بالمادة الأولى وقبل مندوب الحكومة اعتراضها واستبدال ذلك بلفظة (ينقل)

واعترضت اللجنة على تطبيق عقوبة الرقت على تلامذة المدارس الابتدائية اذا لم يحصلوا على درجة ٢٠ من ٣٠ فى السلوك والمواظبة لصغر سنهم وسهولة تقويم أخلاقهم وكان تأثير اعتراضها هذا النص على حد لتطبيق ذلك بالمادة الأولى لم يكن وارداً بأصل المشروع وهو تجاوز الثانية عشرة من عمره وإضافة الفقرة الثانية المرتبطة بها من حيث تقدير السن وضمن ما اقترحتة اللجنة تعديل المادة الثانية كما يأتى : —

« كل تلميذ من تلامذة المدارس الثانوية لم يحصل على ٢٠ من ٣٠ فى السلوك أو المواظبة فى الامتحان الأخير لسنة من السنين المكتبية ولم يبلغ متوسط الدرجات التى حصل عليها فى السلوك أو المواظبة فى جميع امتحانات السنة المكتبية التالية ٢٠ من ٣٠ يرفق من المدرسة

ولا يجوز حينئذ قبوله بأى مدرسة أميرية أخرى من درجة مدرسته اذا كان رفته لسبب من الأسباب الآتية

١ — السلوك الشخصى المعيب

٢ — الاشتراك فى أى مظاهرة داخل أو خارج المدرسة

٣ — اعطاء أخبار للجرائد أو ابداء ملاحظات بواسطتها أو الاشتغال

بمكاتبها أو توكيلها فان لم يكن رفته لشيء من ذلك ودخل مدرسة أخرى من درجة المدرسة التى كان بها ولم ينل درجة ٢٠ من ٣٠ فى المواظبة أو السلوك فى امتحانات الستة الأشهر من سنته الأولى فى تلك المدرسة فانه يرفق ولا يقبل بعد ذلك فى مدرسة أخرى من درجة مدرسته

- ١٠٨ وللإحاطة بجميع مدارس بمجلس الشورى بهذا الشأن يمكن الرجوع
مجلس الى ملحق الوقائع المشار اليه سابقاً
التورى استمر الطلبة في هذا السبيل من جهة ووزارة المعارف تحلق
١٠٩ وتحيط بهم من جهة أخرى بالنصوص السابقة تعززها منشورات
منشورات أخرى : -
أقرى

القاهرة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١١

حضرة ناظر مدرسة

تتداخل بعض تلاميذ المدارس في احتفالات تعمل في رأس السنة الهجرية
ومثل هذا العمل يعتبر من المظاهرات الممنوعة منعاً باتاً بموجب المادة ٨٧
من قانون نظام المدارس والمنشور نمرة ١١٤٦ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٦
فترجو من حضرتكم اجراء ما ترونه لازماً لتنبيه تلاميذ مدرستكم الى ذلك
ومراقبتهم لمنع ما عساه يحصل من هذا القبيل داخل أو خارج المدرسة
ناظر المعارف العمومية

أحمد مسمت (الختم)

منشور عمومي نمرة ١١٦٩ بتاريخ ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٢٩

(١٨ ديسمبر سنة ١٩١١) صادر لجميع المدارس

يمنع كل مظاهرة يقوم بها التلاميذ أو الطلبة داخل المدارس أو خارجها

بناء على المادة ٨٧ من قانون نظام المدارس التي نصها : - (سبق ذكرها)
نلفتكم الى ضرورة مراعاة أحكام المادة المذكورة بغاية الدقة وتفهم كل طالب
أو تلميذ بمدرستكم بغاية الوضوح والصراحة بأنه اذا خالف أحكام هذه المادة بأن

اشترك بدون اذن في أى مظاهرة يقع تحت طائلة أشد العقوبات المنصوص عليها
في المادة ٨٨ من القانون المذكور

بناء عليه اقتضى تحرير هذا المنشور اليكم لاعلانه بأوضح الطرق وأظهرها
لجميع مستخدمي مدرستكم وكل تلميذ أو طالب بها
والرجاء عند افادتنا بوصول هذا اليكم ذكر ما اتخذتموه من الاجراءات نحو
احاطة تلاميذ وموظفي مدرستكم بفحوى هذا المنشور ما
نظر المعارف العمومية

(الختم) احمد حشمت

١١٠
مواضع
سنة ١٩١٩
ثم جاءت حوادث سنة ١٩١٩ ولا يزال الدور الذي قامت به طلبة
المدارس والمعاهد معلوم مشهور وما كان يوقفهم وعد أو وعيد
والحوادث تنقلب من ميدان الشدة والمقاومة تارة الى ميدان القلم والسياسة
تارة أخرى وهم على كلتا الحالتين نشطون اليها رقباء لا ينثنون عن
الاحتكاك بكل ما يدور جاعلينه شغلهم الشاغل وعملمهم المفضل قبل كل
عمل آخر . فيه مماتهم ومنه حياتهم واضعين نصب أعينهم مستقبلا يرمون
اليه ويتوقون وإليه يحنون فخرجت حركاتهم السابقة عن المقاومات
السلبية الى حركات إيجابية وطال أمد ذلك والدروس معطلة والمدارس
مغلقة مقفلة حتى صار السكل يعطف على فوات سنى العمر وهى كالسيف
تقطع ان لم تقطع . فعهد هذا حاله لا يخلو بطبيعته من بعض
اجراآت استثنائية تتخذ - هذا اذا تركنا قسط الاحكام العرفية
وسلطة المحاكم العسكرية جانبا إذ ليس هذا محل بحثنا الآن
وقد صدرت أوامر مختلفة بين رفت وحرمان تبعاً لما تقضي به
ظروف كل حالة وكانت تنتهى فى معظمها بالمفو والغفران

١١١ وأهم هذه القرارات من حيث نوعه والطريقة المستحدثة التي
قرار ١٣ اتبعت فيه للهيمنة على الطلبة وضمان انتظامهم في المثابرة على دور العلم
مارس القرار رقم ٢٢٤٣ الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩٢١ — ٣ رجب سنة ١٣٣٩
سنة ١٩٢١ بشأن الاجراءات التي تتخذ نحو بعض الطلبة لسوء سلوكهم (١)
وهو الآتي :—

بما أنه في اليوم التاسع من شهر مارس سنة ١٩٢١ اشترك طلبة عدة
مدارس عالية في الاضراب عن الدروس من غير أن تعرف وزارة المعارف
العمومية سبباً يبرر حدوث هذا الاخلال بالنظام ،
وبما أنه ينبغي توقيع العقوبات المناسبة لما حدث من التلاميذ من مخالفة
الواجب حتى يعود النظام الى نصابه في المدارس التي حدث فيها الاضراب وليكون
في ذلك عبرة لغيرهم من طلبة كافة المدارس الاخرى
وبما أن المدارس يختلف بعضها عن بعض من حيث درجة اشتراك الطلبة
في الاضراب وفئة المصروفات المدرسية التي يدفعونها ؛ وبما أنه يلزم مراعاة هذا
الاختلاف عند توقيع العقوبة ،

قرر ما هو آت :

مادة ١ — يعاد افتتاح مدرسة المحاسبة والتجارة العليا في ١٩ مارس سنة
١٩٢١ وهي التي كانت أغلقت في يوم ٩ منه على أن الطلبة لا يقبلون بها ثانياً
الا اذا دفع الطالب تأميناً قدره ١٥ جنيهاً كفالة لحسن سلوكه ومواظبته على
الحضور ويرد هذا التأمين للطالب بعد انتهاء مدة الدراسة مالم أت أمرأ يستوجب
حرمانه منه وفي هذه الحالة الاخيرة يكون هذا المبلغ حقاً لوزارة المعارف العمومية
تنفقه فيما يعود بأعظم الفوائد على التعليم ؛

مادة ٢ — يعاد افتتاح مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة في يوم ١٩
مارس سنة ١٩٢١ ويعامل طلبة هذه المدرسة الذين تغيبوا عنها في ٩ مارس سنة

١٩٢١ أسوة بطلبة مدرسة المحاسبة والتجارة العليا غير أن التأمين الذى يطلب من كل منهم دفعه يكون عشرة جنيهات مصرية بدل ١٥ مادة ٣ — طلبة مدرسة الهندسة السلطانية الذين تغيّبوا عنها يوم ٩ مارس سنة ١٩٢١ ورفض قبولهم بها يعودون إليها فى يوم ١٩ مارس سنة ١٩٢١ بالشروط الآتية :

(أ) الطلبة المجانيون يحرمون هذا الامتياز وتقرر عليهم مصروفات عند إعادة قبولهم بالمدرسة ؛

(ب) الطلبة الذين عادوا الى المظاهرات وسبق اشتراكهم فيها يفصلون من المدرسة اذا لم ينجحوا فى امتحان الانتقال المقبل ؛

(ج) ينبغى على الطلبة الذين يدفعون المصروفات أن يودعوا تأميناً قدره عشرون جنيهاً مصريةً يسوغ رده اليهم بعد انتهاء مدة دراستهم كما هو الحال مع طلبة مدارس التجارة .

مادة ٤ — بما أن معظم طلبة مدرسة دار العلوم انقطعوا عن دراستهم للاشتراك فى الشوارع بمظاهرات مقالة ومخلّة بالنظام فيعاقبون كما يأتى :

(أ) يفصل من المدرسة الطلبة الذين قبض عليهم البوليس ؛

(ب) يحرم الطلبة الذين اشتركوا فى المظاهرات من غداء الظهر فى المدة الباقية من السنة المدرسية ؛

(ج) جميع الطلبة الذين اشتركوا فى الاضراب يحرمون من الامتحانات التى تعقد فى السنة الحاضرة والطلبة الذين سبق لهم إعادة دروسهم وينطبق عليهم حكم هذه العقوبة يعتبرون كأنهم ركبوا للمرة الثانية ويفصلون من المدرسة .

مادة ٥ — توقع العقوبات الآتية على طلبة مدرسة المعلمين السلطانية الذين

تركوا المدرسة يوم ٩ مارس سنة ١٩٢١ :

(أ) الطلبة المجانيون يدفعون خمسة جنيهات مصرية بصفة مصروفات مدرسية

عن القسط الثانى من السنة المدرسية الحالية ؛

(ب) الطلبة الذين يمنحون مكافآت بهذه المدرسة يخصم مبلغ الخمسة الجنيهات المذكورة من المكافأة التي تدفع لكل منهم والطلبة الذين اشتركوا في هذه المظاهرة يسجل عملهم هذا في ملفاتهم لتتخذ نحوهم الاجراءات المناسبة في المستقبل .

١١٢ حتى الجد واشتد النزاع بشأن الانتخابات واتزام عليها وكان للطلبة ضلع الطلبة في معامها نفشيت الحكومة وطأة هذا التدخل وما قد يكون له من تأثير على والانتخابات حرية الناخبين فأصدرت وزارة المعارف المنشور الآتي الى نظار مدارسها :-

« علمنا أنه نبي الى وزارة الداخلية من الأنباء ما يفيد ان بعض طلبة المدارس يتدخلون في الأعمال السياسية تدخلا مقرونا بالاعتداء على حرية الأفراد في دور الانتخابات . وبما أن نسبة ذلك الى الطلبة أمر لا يحسن السكوت عليه لما لرغبتنا في الحرص على سمعتهم وحسن سلوكهم من الشأن العظيم . لذلك وضعنا هذا المنشور الذي نريد به أن نلفتهم الى المخاطر التي يحجب عليهم أن يتجنبوا الخوض فيها والى السكالات التي يتعين عليهم مراعاتها . ذلك ان حرية الأفراد يجب أن تصان من كل عبث ومساس لأن في ضيانتها ميزاناً اذا اختل اضطربت معه باقي الموازين فيجب أن تكون مقدسة وأن يكون الناس متكاتفين على ضيانتها . أما العبث بها فيستوجب المعاملة بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ٧٧ من قانون الانتخاب الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ وهي التي تنص على عقاب كل من استعمال القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حق التصويت أو لأكراهه على التصويت على وجه خاص بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مئة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين . وبالمادة ٨٤ من القانون المذكور وهي التي تنص على أن كل من أخل بحرية الانتخاب أو بنظام اجراءاته باستعمال القوة أو التهديد أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه مصري

« وبما أن طلبة المدارس يلزم أن يكونوا قدوة حسنة في مراعاة القوانين والعمل على عدم الاخلال بها فحرصاً على حاضرتهم ومستقبلهم نسدى اليهم النصيح بأن يكونوا مثالا لميرهم في احترام القوانين وأن لا يكونوا عرضة للوم أو المؤاخذة أو العقاب

« على أن فريقاً عظيماً من الطلبة وهم الذين لم يبلغوا سن الانتخاب ليس لهم أن يشتغلوا بالشؤون السياسية في اشتغالهم بها خروج عن حدودهم وصرف لجهوداتهم في غير وجهتها والوزارة تربأ بهم ان يعودوا اليها عند افتتاح المدارس وعلى عاتقهم بلاغات أو ملاحظات أو أحكام تسجل عليهم الاخلال بحرية الافراد والنظام العام فان في ذلك تنبيهاً الى معاملاتهم بما تقتضيه المادة ٨٨ من قانون نظام المدارس »

الفرع الثاني — المعاهد

لا يكاد يذكر اسم الطلبة والاشتغال بالسياسة الا ويتجه الفكر ١١٣ الى طلبة العلم جمعاء بالمعاهد الدينية وغيرها وما دعانا الى افراد بحث خاص المعاهد عن طلبة المعاهد الا اختلاف نظام تأديبيهم واستقلالهم بمجالس أعلى خاص يشرف عليها

أول أثر للنظام الحديث بالازهر وضع بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١

وسبق الاشارة اليه في صدر هذا الباب وهو ينص بالمادة (٧٣) ١١٤ بأن (المدرسين والموظفين ممنوعون من الاشتراك في أية مظاهرة ومن القانون رقم ١٠ مكتوبة الجرائد في غير المسائل العلمية والدينية ومن اعطاء أخبار اليها مباشرة ١٠ سنة أو بالواسطة وأما الاحتفالات المألوفة عادة فلا تعد من المظاهرات) ١٩١١
وهو مبين بالباب السادس منه تأديب الطلبة والمدرسين والموظفين وأول ما يلاحظ عن هذا القانون أنه معاصر للقوانين الاخرى التي

وضعت في فترة لاحظ فيها المشرع ازدياد التهيج في أعصاب الأمة واشتغالها بالأمور السياسية

١١٥ ولم تمر حوادث سنة ١٩١٩ دون أن تترك أثرها في التشريع
القانون رقم بشأن المعاهد فوضع القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٠ وهو كما يفهم من
٣٩ لسنة ديباجته وضع خصيصاً لما لوحظ من انصراف (الطلبة والمدرسين
١٩٢٠ والموظفين) عن التعليم للاشتغال بالأمور السياسية واتخاذ الامكنة الدينية
مأوى للتحادث فيها (وسبق بيان ما يختص بغير الطلبة من أحكامه في صدر
هذا الباب^(١)) وذلك تنميماً وتفصيلاً لما جاء بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١
ويكفي الآن بيان النصوص الخاصة بالطلبة بعد ما سبق من
بيان نصوصه تفصيلاً فيما عداهم وفي نظام التأديب : —

مادة — ٢ كل طالب علم منسوب للجامع الأزهر أو لأحد المعاهد الدينية العلمية
الاسلامية يشتغل بشيء من الأمور المذكورة في المادة الأولى (٢) من هذا القانون
داخل الجامع الأزهر أو غيره من المعاهد أو المساجد أو خارجها أو يكون له
أى علاقة سياسية بأحد الأحزاب أو الجمعيات السياسية يحال على مجلس
تأديب ويعاقب باحدى العقوبات الآتية : —

(١) الانذار

(٢) الحرمان من الامتحانات سنة

(٣) الطرد من الجامع الأزهر أو المعهد مدة لا تزيد عن سنتين

(٤) محو الاسم نهائياً

مادة — ٤ تشير الى حالة اشتراكهم في شيء مما ذكر وعقوبتها كما نص عليه

بالمادة السابقة

(١) صفحہ ١٤٧ بند (٧٦) من هذا الكتاب

(٢) سبق ذكرها (صفحہ ١٤٨) من هذا الكتاب

الباب الرابع

(الاضراب)

نظرة عامة

تم وضع هذا الكتاب والبلاد خلو من قانون يتعرض لذلك أو للاجتماعات ١١٦ التي صدر قانونها في وقت سمح لنا بالحقاق به وإلحاقه بالمكان المناسب ^{الاضراب} من حيث الترتيب الذي اخترناه أي في باب المسؤولية الجنائية ولكن لم تكن لنا فرصة التمكن من حرية الاختيار في إلحاق بحثنا الحالي بالباب الأول بل كان من تسلسل التشريع ومقابلتنا بالجديد منه بعد قطع هذه المرحلة ما جعلنا تنقيد بالظروف فتخير القانون الجديد مكانه هذا وأفردنا له باباً خاصاً لأن تدارك ذلك خير من إغفاله مع ما في تركه من نقص وإيراده من إتمام لما خصصنا به هذا الكتاب وقد لا يعدم هذا ما يبرره إذ أنه في الواقع يقرر أحكاماً عن مسؤولية الموظفين جنائياً عن حوادث لم يكن للقانون الجنائي مساس بها فهو متمم لمسؤولية الموظفين السابق بيانها إلا أنه لم يقصر حكمه عليهم بل تعرض إلى العمال في المصالح الخصوصية فهو في الواقع بحث لجريمة جديدة وضمها القانون يجب أن تكون محل بحث خاص

وما قيل عن الاجتماعات من حيث تقدير المسؤولية ^(١) يمكن أن يقرر هنا مثله وزيادة إذ أنه من المفروض ومن الحقوق الأساسية أن الانسان حر في أن يعمل أو لا يعمل يقتل يومه رقاداً أو يكبد

(١) صفحه — ٩٦ بند (٤٠) من هذا الكتاب

مواصلاته بنهاره في السكك والسعي مع مراعاة الأوامر الإدارية أو النظامات الخاصة .

هذا حق ما وضعت القوانين إلا لحمايته بل هو أساس حقوق الانسان وإلا لأشكّل الأمر بالعونة أو السخرة التي أصبحت في حكم العدم أو بالرق والاستعباد

هذا ما تقضي به حرية الأفراد وما يؤخذ من جميع النوااميس ما لم تصل الحالة بالمرء الى التشرّد أو الى التجمهر أو مخالفة نصوص الاجتماعات أو المظاهرات اذ هنا يكون محل لتدخل القانون .

ولكن لم يقف تفنن الإنسان في طرق التعدي عند حد ويقابل ذلك من جهة أخرى المقاومة التي بلغت الى درجة الاكتفاء بالوقوف مكتوف اليدين وشل حركة الاعمال . رأى المشرع أن هذه المقاومة السلمية أخذت تنظم حتى أصبحت قوة هائلة خطيرة وليس إضراب العمال العام في انجائنا وما وقع نظيره في فرنسا بعيد مما لم تجد منه مخرجا الا بالدعوة الى التجنيد بل إن هذا السلاح هو الذي لجأت اليه ألمانيا عند ما احتلت الجيوش الفرنسية بلاد الرور فقابلت غزو الجند و صليل السيوف ودوى المدافع بجيوش العمال آفلة من معاملها تاركة أبوابها مولية وجهها حيث لا إنتاج ولا استثمار ما دام الأجنبي مسيطراً على بلادها . موقف لا تجد الجيوش من حيلة لتلافيه .

كان هذا السلاح مما لجأت اليه بلادنا بل استعمل أكثر من مرة وزاد أثره عقب حوادث سنة ١٩١٩ فأضرب الموظفون كما أضرب العمال وتكرر ذلك وتعددت أسبابه مما لا محل للاحاطة بسرده وكان يلجأ

الى الأحكام العرفية وأوامرها لمقاومتها . فكرت الحكومة في ذلك فأعدت عدتها للمستقبل فسنت قانوناً لحالات إضراب الموظفين والعمال ووضعت أحكاماً لكل منهما ونصت المادة السادسة منه على سريانه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية (١)

الفصل الاول

الموظفون

نحن ملك مصر
بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة
ترتيب المحاكم الأهلية وعلى قانون العقوبات الأهلى
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء
قانون
الاضراب
(الموظفون)
رسمنا بما هو آت

المادة الاولى - تضاف مادة جديدة بعد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات الأهلى تكون المادة ١٠٨ مكررة ونصها كالآتى:

المادة ١٠٨ مكررة - اذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو برامة لا تزيد على مائة جنيه وتطبق هذه العقوبات على كل موظف أو مستخدم عام امتنع عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفته اذا كان امتناعه يجعل أو من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر . وكذلك اذا نشأت عنه فتنة أو اذا أضر بمصلحة عامة

وفيما يتعلق بتطبيق هذه المادة يعد كل موظفين والمستخدمين العموميين

(١) نشر بالوقائع المصرية - العدد رقم (٩١) المؤرخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٣ والمادة الثانية منه معدلة للمادة ١٥١ عقوبات والثالثة عن تعديل المادتين (٣١٦ و ٣١٧) والمادة الرابعة عن اضافة المادة (٣١٧) عقوبات مكررة عن المفرقات

جميع الأجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت في خدمة الحكومة أو في خدمة سلطة من سلطات الأقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية

نظر المشرع في تقدير هذه الجريمة والشروط اللازمة لتوفرها

١١٨
أركان الجريمة إلى حالتين

الأولى - حالة لا يترتب عليها نتائج خطيرة

الثانية - حالة ما إذا ترتب عليها أو كان من المحتمل أن يترتب

عليها شيء من ذلك

الركبة الأولى

ولكل من هاتين الحالتين أركان خاصة لتكوين الجريمة إلا أنه يوجد ركن مشترك أولى كما يفهم من الجريمة ونوعها وهو أن يكون المرتكب لها موظفاً أو مستخدماً عمومياً ولم يترك المشرع هذا التعبير محلاً للبحث والتفسير الذي ذهب إليه القضاء في بيان معناها بل عممه بالنص الصريح بأنه يعد كالموظفين والاستخدمين العموميين جميع الأجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت في خدمة الحكومة أو في خدمة سلطة من سلطات الأقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية .

نعود الآن إلى ما تنفرد به كل حالة من الشروط الخاصة بها

(الحالة الأولى)

الركبة الثانية

أن تقع الجريمة عن اتفاق - فيخرج من ذلك ما إذا وقع الاضرار عفواً ومن غير تدبير متفق عليه بل كان ابن ساعته والنص الفرنسي للمادة أكثر وضوحاً إذ أنها تشير إلى حصول ذلك بعد اتفاق سابق

(et a prè concert préalable) وليت المشرع لم يقتصد في التعبير بعدم ذكره لفظة (سابق) الواردة بالنص العرنسي وفي سردها إيضاح لمعنى كبير لم توضع له عبثاً

الركن الثالث

ثلاثة على الأقل — رأى المشرع أن مثل هذا العدد كاف لتقوية العصبية واعميم الفكرة (١) وأنه فيما يقل عن ذلك يكفي فيه المؤاخذة الادارية

الركن الرابع

ترك العمل — يفهم من ذلك عدم القيام بأداء ما هو مطلوب من كل منهم أدائه كما يقضى به نظام العمل وقد يختلف اختصاص كل منهم عن الآخر ولم تشترط المادة ضرورة مغادرة المكان المخصص لذلك فلو بقوا في أماكنهم غير ملينز ولا ملتفتين لأداء واجباتهم لمت الجريمة وهذا ما هو واضح أيضاً من النص الفرنسي (abandonne leur service) ولا تتم الجريمة إلا بترك العمل فعلاً ولا يكفي مجرد التصميم أو الشروع في ذلك إذ أن المادة بعد أن عدت ما سبق بيانه من الشروط أعقبته بقولها (وتركوا عملهم) أى أصبح ذلك أمراً واقعاً محسوساً

الركن الخامس

بدون مسوغ شرعى — اشترط المشرع شرطاً آخر ملحقاً بترك

(١) اشترط الشرع لجريمة الاتفاق الجنائى أن يكون بين شخصين على الأقل ولجريمة التجسس خمسة أشخاص وسبق تفصيل ذلك

العمل وهو أن يكون هذا الترك بلا مسوغ شرعى (indûment) فإذا أمكن الموظف أن يبرر عمله هذا بمسوغ شرعى سقطت الجريمة وذلك بأن كان في حالة من أحوال أسباب الإباحة وموانع العقاب الواردة (بالباب الثامن من الكتاب الأول من قانون العقوبات) أو كان لديه من الأعذار الخاصة القهرية ما أوجب غيابه

(الحالة الثانية)

الركن التالى

امتنع عن تأدية واجب من واجبات وظيفته - يختلف هذا التعبير عما نص عليه في الحالة الاولى إذ يفهم من هذا التعبير تعمد المخالفة لأن الامتناع لا يأتي إلا عن أمر سابق وإن أمكن القول بأنه مفروض بأن هنالك أمراً ضمنيّاً على كل موظف يفرض عليه تأدية واجباته إلا أن الاختلاف في التعبير في كل من الحالتين واشتراك النص الفرنسى في ذلك (qui omet de remplir) وما سنشير اليه في الركن التالى يؤخذ منه ما يفهم من ظاهر النص

ويكفى وقوع ذلك من واحد فقط لأن المادة تنص بتطابق ذلك على كل موظف الخ .

الركن الثالث

عمداً - (intentionnellement) إختصت المادة هذه الحالة بهذا

الشرط وان كان الشرط لازماً للجرائم المقصودة إلا أن النص على ذلك
حسرة يؤخذ منه أن على الاتهام واجباً آخر غير اثبات الركن المادي
السابق وهو بيان أن الموظف إنما تعمد ذلك أي عالماً أن ما طالب منه
تأديته واجب مفروض عليه

الركن الرابع

كون الامتناع (١) يجعل أو من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم
أو أمنهم في خطر (٢) وكذلك إذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن
تنشأ عنه فتنة (٣) أو إذا أضر بمصلحة عامة

هذا هو نوع الخطورة التي أراد الشارع توقيها في هذه الحالة
وقد عددها في ثلاثة أنواع اكتفى في الأولين بمجرد احتمال حصول
ذلك وجميع هذا متروك لتقدير القضاء في كل حالة حسب ظروفها (١)
تكاد تنفرد مصر بهذا النوع من التشريع بشأن الموظفين العموميين
وإضرابهم عن الأعمال وإذا ما أعدنا إلى ذهننا ذكرى إضراب الموظفين
في إبان حوادث سنة ١٩١٩ لا لغرض إلا تحقيق بعض مطالب سياسية
وإنه كان موقفاً انفردت به مصر ولم يكن له سابقة في حوادث وتطورات
الأمم الأخرى لتبين السر في ذلك وكونها أصبحت مثلاً للتشريع في
هذا الباب

(١) قارن ذلك بما سيأتى شرحه في باب جرائم الصحافة عن التعبير بالسعى في تكدير
السلم (مادة — ١٥٣) ويترتب عليها تكدير السلم العمومي (مادة — ١٦٢)

الفصل الثانى

(العمال)

اشتدت وطأة الحاجات المعيشية وساءت حالة العمال وضاقوا ذرعاً
فأخذوا ينظمون نقاباتهم ثم خرجوا من الاستسلام الى المقاومة وليس
أمامهم الا هذا النوع من المقاومة السلبية ألا وهو الاضراب
ولم يقتصر أمره على هذه البواعث الخاصة بل كان لذلك نصيب
فى الحوادث العامة والاشترك فى الحوادث السياسية كسلاح للضغط
السياسى وكان هذا فى فترة خاصة وهى حالة التهيج الشديد الذى أعقب
تطور سنة ١٩١٩ وقد أخذت النقابات تقوى ويشدد نفوذها حتى أن
نقابة عمال الترام أخذت تظهر بمظهر شركة مستقلة تقابل الشركة الاصلية
وتظاهرها فى مستوى واحد

وقد وضع قانون منظم للنقابات الزراعية^(١) ولم يسن للآن قانون
ينظم النقابات الصناعية

١١٩ ولما استفحل أمرها واشتد وقعها وكان لا بد من وسيط يجمع بين
لجنة التوفيق طرفين متنازعين وخصمين متشادين لم تر الحكومة بداً من إصدار القرار
الآتى بإنشاء لجنة تدعى «لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال»^(٢)
مجلس الوزراء

بما أنه من الضرورى النظر فى الوسائل التى من شأنها إيجاد حل لما يقع من
الخلاف بين أصحاب الأعمال وبين العمال

(١) القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٢٣ — الوقائع المصرية — العدد (٧٢) المؤرخ
١٩ يولييه سنة ١٩٢٣

(٢) الوقائع المصرية — العدد (٧٨) — ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٩

وبما أن الحالة تدعو الى إيجاد هيئة خاصة لتبحث بروح التوفيق والمصلحة
في كل خلاف من هذا القبيل
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء
قرر ما هو آت : —

١ — أنشئت لجنة يطلق عليها اسم « لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب
الاعمال » هذه اللجنة مؤلفة كما يأتي :

الدكتور الكسندر جرنفيل	رئيساً
صادق يونس بك	
المستر ويليام هور نبلور	أعضاء
رفلة تدرس بك	
أحمد عمر بك	

٢ — يكون للجنة الاختصاصات الآتية :

(١) قبول وفحص أى طلب يكون الغرض منه تدخل الحكومة في
المسائل التي قد تحدث بين أصحاب الاعمال وبين مستخدميهم فيما يختص بالأجور
وبساعات العمل وغير ذلك من الشروط الخاصة بالعمل (مع مراعاة الاستثناء
المنصوص عليه في المادة الرابعة)

وكذلك درس كل مسألة من هذا القبيل تحيلها عليها رئاسة مجلس الوزراء
(ب) اختيار بعض أعضاء اللجنة أوغيرهم لرئاسة الاجتماعات التي يكون
الغرض منها التوفيق بين أصحاب الاعمال وبين العمال واستلام وفحص التقارير
التي تقدم اليها من أولئك الرؤساء

(ج) وضع واقتراح مشروعات للتسوية والتوفيق يكون الغرض منها إزالة
أسباب الخلاف المعروض عليها والتصديق على الاتفاقات التي تحصل بين الفريقين
المتنازعين

- (د) الاشتراك في إيجاد هيئات تمثل طائفة أصحاب الاعمال أو طائفة العمال
(هـ) فحص ما قد يرفع اليها من الشكاوى فيما يختص بتنفيذ الاتفاقات الصناعية
(و) اجراء أى تحقيق ترى فيه فائدة عن المسائل الداخلة في اختصاصها
٣ - تضع اللجنة نفسها القواعد الخاصة بالاجراءات التى تسير عليها وتقدم
تقاريرها الى رئاسة مجلس الوزراء

ولها أن تخبر أية مصلحة من مصالح الحكومة رأساً

- ٤ - اللجنة غير مختصة بالنظر في المسائل المتعلقة بموظفي الحكومة ومستخدميها
الاسكندرية في ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٣٧ (١٨ أغسطس ١٩١٩)

١٢٠
قانون
الاضراب
ظاهر من التمهيد الذى يبناه الحكمة في وضع هذا القانون وهو ضمن القانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ المعدل لبعض مواد قانون العقوبات (١) والمادة الخامسة منه
الاضراب خاصة باضراب العمال وتنص على ما يأتى :-

المادة الخامسة - يضاف الى قانون العقوبات الاهلى بعد الباب الرابع عشر
من الكتاب الثالث منه باب جديد يعنون « الباب الخامس عشر - في التوقف
عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة وفي الاعتداء على حرية العمل »
ويشتمل هذا الباب على مادتين وهما المادة ٣٢٧ مكررة والمادة ٣٢٧ (٣)
ونصها كالآتى :

المادة ٣٢٧ مكررة - محظور على المستخدمين والاجراء التابعين لمصلحة
خاصة حاصلة على امتياز بادارة عمل من الاعمال ذات المنفعة العامة كالسكك
الحديدية والترامواى والتنوير وتوريد المياه وماشابه ذلك أن يتوقفوا عن العمل
كلهم معاً أو جماعات منهم بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك المصلحة بدون
أن يخطر أو المدير أو المحافظ بذلك قبل الوقت الذى ينوون فيه التوقف عن العمل
بخمسة عشر يوماً على الأقل ويقدم هذا الاخطار بالكتابة ويكون موقعاً عليه

بإمضاء أو ختم المستخدمين والاجراء الذين ينوون التوقف عن العمل وتبين فيه أسباب هذا التوقف. ويعطى لذوى الشأن وصل يذكر فيه تاريخ استلام الاخطار وساعته والتوقف عن العمل بدون مراعاة الاحكام الواردة في الفقرة السابقة والميعاد المنصوص عليه فيها يعد جريمة يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيباً وكل من يجرّض المستخدمين والأجراء المشار اليهم على التوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة في هذه المادة أو الميعاد المنصوص عليه فيها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه

المادة ٣٢٧ (٣) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيباً كل من استعمل القوة أو الضرب أو الارهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الآتية :—

أولاً — حق الغير في العمل

ثانياً — حق الغير في أن يستخدم أو يمنع عن استخدام أى شخص

ثالثاً — حق الغير في أن يشترك أولاً يشترك في جمعية من الجمعيات

و يطبق حكم هذه المادة حتى لو استعملت القوة أو الارهاب أو التدابير غير المشروعة ضد زوجة الشخص المقصود أو ضد أولاده

وتعد من التدابير غير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص : —

أولاً — تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدوه ورواحه

ثانياً — اختفاء أدوات أو ملابس أو أشياء أخرى مما يستعمله في مزاولته عمله أو منعه بأية طريقة أخرى من استعمالها

ثالثاً — الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أى مكان

آخر يقطنه أو يشتغل فيه

و يعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يجرّض الغير بأية طريقة على

ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة

١٢١
أركان
الجريمة
تنص المادتان اللتان أدخلتهما المادة الخامسة من القانون الجديد على
جريمتين مختلفتين أحدهما عن الأخرى . فالمادة (٣٢٧ مكررة) خاصة
بالإضراب بالمعنى المعروف (والمادة ٣/٣٢٧) بالاعتداء على حقوق
الغير المبينة بها أو حرية العمل . وقد ينتج من طرق التأثير المبينة بها
وقوع إضراب أو توقف عن العمل وهما يختلفان بطبيعة الحال في الشروط
اللازمة لتكوين كل منهما

(المادة ٣٢٧ مكررة)

يستنتج من نص المادة ضرورة توافر ستة أركان :-

- ١ - أن يكون المتهم مستخدماً أو أجيراً تابعاً لمصلحة خاصة
- ٢ - أن تكون هذه المصلحة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من
الأعمال ذات المنفعة العامة - فتخرج المصالح القاصرة على إدارة
شؤون خاصة لشخص أو لبضع أفراد معينين بحيث لا يتعدى أثر
إيقاف الأعمال بها إلى غيرهم . وكون الأعمال ذات منفعة عامة يستدعي
الحصول على إذن من الحكومة بذلك وهو ما عبرت عنه المادة بقولها
(حاصلة على امتياز) . والآنواع المبينة بالمادة ليست على سبيل الحصر
بل التمثيل وعبارة المادة واضحة إذ أنها تلت الأنواع التي عدتها
بقولها (وما شابه ذلك)

- ٣ - التوقف عن العمل - سبق بيان ذلك عند الكلام عن إضراب
الموظفين وهذا التعبير أقرب إلى التفسير الذي ذهبنا إليه من حيث
عدم ضرورة مغادرة المكان أو المحل المعد للعمل

٤ - كلهم معاً أو جماعات منهم - لم تقيد المادة الجريمة بعدد خاص (collectivement ou par groupe) بل يكفي أن يكون للعدد المتوقف من التأثير ما هو مبين بالشرط التالي

٥ - تعطيل سير العمل في المصلحة - أرادت المادة حماية مصالح الجمهور فلا تتم الجريمة إلا إذا تعطلت هذه المصلحة

٦ - عدم الاخطار في الميعاد المعين - تسقط الجريمة إذا اتبع العمال الإجراءات التي بمخالفتها تقع الجريمة . هذه الإجراءات تقضى بإخطار المدير أو المحافظ بالعزم على التوقف عن العمل قبل الوقت الذي ينوون فيه ذلك بخمسة عشر يوماً على الأقل وأن يقدم هذا الاخطار كتابة الخ .

وهذه القيود قد تجعل من المتعذر وقوع اضراب من هذا القبيل إذ أن مثل هذه الأعمال إنما يستفيد منها العمال بالتفوق بالمباغثة وكون المسؤولية موزعة وناتئة بين المجموع مع تضامنهم فيها . فهم أقوياء بمجموعهم فقل أن يأخذ البعض فرادى على عاتقه توقيع مثل هذا الاخطار غير عالم بما يأتي به المستقبل . هذا فضلاً عن أن هذا الأجل مما يعطى أصحاب الأعمال فرصة الاستعداد لمقابلة هذا الطارئ استعداداً كافياً به قد يتغلبون عليه

قصرت المادة العقوبة على الغرامة وخير ما فعل المشرع لأنها ليست ١٢٢
إلا خلافاً بين مصاحتين متنازعتين وقد يكون الحق في جانب فئة العقوبة
العمال وهي التي قد تكون عرضة للعسف والجور، إلا أنها جعلت عقوبة

المحرَض أَشدُّ وهى الحبس مدة لم تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على
مائة جنيه

المادة ٣٢٧/٣

تشرط هذه المادة شرطين :-

١٢٣

١ - استعمال القوة أو الضرب أو الارهاب أو التهديد أو التدابير
غير المشروعة -

(Violence, voies de faits, intimidations, menaces, ou manœuvres)

هذا الركن المادى مما يميز هذه الجريمة عن الجريمة السابقة باشتغالها على نوع
من الاكراه المادى أو اذنى . ويلاحظ أن عبارة (Voies de faits)
عبر عنها في قانون العقوبات بالمادة (٢/٣٤٧) مخالفات بقوله (تعد) ولم
يتقيد هنا بهذا النص الذى سبق أن اتبعه ولا نزاع في أن الضرب إن هو الا
نوع من التعدى ولفظة (Manœuvre) عبر عنها بالمادة (٢٩٣) عقوبات
(بالطرق الاحتيالية). وبعد أن بينت المادة بعض هذه الطرق عممت ذلك
بقولها (أو التدابير غير المشروعة) وهذه لا تدخل تحت حصر وقد
عددت المادة في ثلاثة بنود بعضاً منها على سبيل التخصيص لا على
سبيل الحصر

وتقع الجريمة ولو استعملت هذه الطرق أو التدابير ضد زوجة
الشخص أو ضد أولاده . وقد أراد المشرع بذلك مع ما للزوج أو الوالد
من حق التأديب الشرعى والاستثناء الوارد بالمادة (٢٦٩ عقوبات) أن
لا يجرمهم من التمتع بحرية العمل . ولا يشترط أن يكون المرتكب لذلك
أحد العمال أو من لهم علاقة بالعمل لأن النص عام
٢ - الاعتداء على حق الغير أو الشروع في ذلك - أراد المشرع

حماية حقوق معينة قد تكون محلاً لتدخل الغير أو التأثير عليه ومنعه من حرية التمتع بها . وقد عدت المادة هذه الحقوق وينتها على سبيل الحصر وهى مع ذلك واسعة النطاق بحيث لا تحتاج الى مزيد من هذا القبيل ولا يستعمل ذلك عادة إلا كوسيلة للأضرار أو ضمان نجاحه ولذا كانت ملحقة به

ولا يشترط ضرورة وقوع الاعتداء فعلاً لأن المادة نصت أيضاً على الشروع فيه

ولم تميز هذه المادة بين الفاعل والمحرض لأن جريمة الفاعل في ذاتها إن هى فى الواقع إلا إرغام للغير على الإمتثال لما يريد وهذا أشد وقعاً من مجرد التحريض

ينافى الفصل الأول من هذا الباب عدم وجود مشابه له فى ١٢٤ القوانين الأجنبية ولكن النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال قديم القانونه أمره وقد تعرضت القوانين لنظام العمل بمشاريع مختلفة إلا أنالم نجد الفرنسى بينها مايقابل مانصت عليه المادة ٣٢٧ مكررة التي لا تزيد عن الإلتجاء إلى مقاومة سلبية وهى الاضرار . وتختلف عن ذلك المادة (٣٢٧/٣ عقوبات) إذ أنها تشمل ركناً مادياً فيه شىء من المقاومة والتعدى على حرية الغير . هذا النوع وجدنا فى التشريع الفرنسى مايتفق معه فى الروح والمرمى الذى يرمى اليه فى قانون العقوبات باب لمخالفة اللوائح الخاصة بالصناعات والتجارة والفنون وتنص (المواد ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦)

تلى ما يأتى :-

مادة — ٤١٤ (قانون ٢٥ مايو سنة ١٨٦٤) يعاقب بالحبس من ستة أيام الى ثلاث سنوات وبغرامة من ١٦ — ٣٠٠٠ فرنك أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل القوة أو الضرب أو الارهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة للوصول لايقاف العمل دفعة واحدة أو الشروع في ذلك بقصد رفع المرقبات أو تخفيضها أو عرقلة حرية مباشرة الصناعات أو الاعمال (النص القديم لسنة ١٩١٠)

أى تواطؤ بين من يستخدمون عمالا لكي يفرضوا عليهم كرهاً بغير حق (ingustement) وبلا مسوغ (abusivement) تخفيضاً لأجورهم يعقبه شروع في ذلك يعاقب بالحبس من ستة أيام الى شهر وبغرامة من ٢٠٠ الى ٣٠٠٠ فرنك

(نص قانون ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٩)

يعاقب بالحبس من ستة أيام الى ثلاثة شهور وبغرامة من ١٦ — ٣٠٠٠ ف: —
(١) كل تواطؤ بين من يستخدمون عمالا لكي يفرضوا عليهم كرهاً تخفيض أجورهم اذا ما شرع في ذلك
(٢) كل تواطؤ من جانب العمال بفصد ايقاف العمل دفعة واحدة أو تعطيله ومنعه أو الذهاب اليه قبل أو بعد ساعة معينة وبالجملة لتعطيل الأشغال أو توقيفها رغبة في زيادة أجرهم اذا ما شرع في ذلك فعلا
وفي كلتا الحالتين السابقتين يعاقب الرئيس أو المحرض بالحبس من سنتين الى خمس سنوات

مادة — ٤١٥ (قانون ٢٥ مايو سنة ١٨٦٤) اذا كانت الوقائع المعاقب عليها بالمادة السابقة ارتكبت عن تدبير سابق (un plan concerté) فانه يجوز وضع الجاني بعد استيفائه العقوبة تحت مراقبة البوليس لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات
(النص القديم لسنة ١٨١٠)

(مثل رقم — ٢ من نص سنة ١٨٤٩ للمادة (٤١٤) تماماً مع اتفاق من حيث

عقوبة الرئيس أو المحرض وفيما عدا ذلك الحبس من شهر الى ثلاثة شهور)

(نص قانون سنة ١٨٤٩)

يعاقب بنفس العقوبات المبينة بالمادة السابقة حسب ما فيها من التفاصيل مديرو المعامل أو متعهدو الأشغال أو العمال اذا ما فرضوا عن تواطؤ غرامات غير ما وضع لحفظ النظام الداخلى أو محظورات أو ابطال أو ايقاف برسم مجازاة أو بأية صيغة أخرى وذلك من الفريق الاول ضد الثانى أو العكس أو من كل منهما ضد الآخر

مادة — ٤١٦ (الغيت بقانون ٢١ مارس سنة ١٨٨٤) (قانون ٢٥ مايو سنة ١٨٦٤) يعاقب بالحبس من ستة أيام الى ثلاثة شهور وبغرامة من ١٦ الى ٣٠٠ ف أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط العمال أو مديرو الاعمال أو متعهدوها الذين يتعرضون لحرية مباشرة الصناعات أو العمل بتواطؤ فيما بينهم بفرض غرامات أو محظورات أو ابطال أو ايقاف
(النص القديم لسنة ١٨١٠)

يعاقب بالعقوبة المبينة بالمادة السابقة حسب ما فيها من التفاصيل العمال الذين يفرضون غرامات أو محظورات أو ابطال أو ايقاف برسم مجازاة أو بأية صيغة أخرى ضد مديري الاعمال أو متعديها أو من أحدهما ضد الآخر

وبيجوز وضع الرئيس أو المحرض فى هذه الحالة أو الأحوال المنطبقة على المادة السابقة بعد استيفائه العقوبة تحت مراقبة البوليس لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات

(نص قانون ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٩)

فى الأحوال المبينة بالمادتين السابقتين يمكن وضع الرئيس المحرض تحت مراقبة البوليس بعد استيفائه العقوبة لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات

هذا ماسنه المشرع الفرنسى في هذا الباب وهو يتفق مع ما قررناه
من أنه لم يتعرض إلا لحالة التعمد على حرية الأفراد
وسن قانون ٢١ مارس سنة ١٨٨٤ عن النقابات الصناعية ^(١) وقانون ٢٧
ديسمبر سنة ١٨٩٢ لنظام التوفيق والتحكيم بين العمال وأصحاب الاعمال ^(٢)
ورأت المحاكم أن القانون لم يميز بين الطرق غير المشروعة المختلفة
الممكن استعمالها والمكونة للجريمة وأنه ينتج من ذلك أن هذه الجريمة
الفرنسية تدخل تحت نص هذه المادة وأن ارتكبت بواسطة الصحافة
(محكمة مونيبييه في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٦ D.P. 87.2.102)

الباب الخامس

(الأحكام العرفية)

تمهيد

هذه درجة أخرى تفوق ما عداها وتلجأ إليها الحكومة
عند ما تصبح مهددة في كيانها . بها تنقش شر السقوط والفوضى وتجعل
أرادة الحاكم العسكري فوق كل إرادة وأمره قانوناً يجب احترامه
وما يشير به تشريعاً تلزم طاعته وإلا كان المخالف عوضاً للمحاكمة
لا أمام المحاكم المدنية بل أمام محاكم عسكرية تقضى قضاء مرجعه اليه
أيضاً فهو بذلك يجمع بين يديه سلطات التشريع والقضاء وقد يتخذ

D.P.86.4.129 (1)

D.R93.3.4.33 (2)

اجراءات أخرى تقضى بها الضرورة بلا تحقيق أو محاكمة ولذا كانت هذه الحالة ممقوتة بل كبوساً شاقاً حمله عسيراً أمره وهي أشد الأحوال مظهرًا لتفوق سلطة الحكومة لضمان أمن المملكة . ويمكن أن يكون الغرض منها وقاية الأمن من الداخل أو الخارج كما توجد حالة خاصة تنجم عن ظروف الحرب وتنظم بنصوص خاصة تصدر من السلطة العسكرية في مناطق معينة وسنقصر بحثنا الآن عن حالة إعلان الأحكام العرفية السياسية (P'état de siège politique) اذا ما عدا ذلك مقيد في كل حالة يظرونها وما تقتضيه ضرورتها وحالة المنطقة التي يحل بها الجيش

الفصل الاول

(الاحكام العرفية في فرنسا)

كان إعلان الأحكام العرفية في فرنسا من حق رئيس الحكومة ١٢٦ تحت نظام الحكومة الملكية واستمر الحال على هذا النوال حتي من سنة ١٨٧٨ وبقانون ٣ ابريل سنة ١٨٧٨ جعل هذا الاختصاص من ~~اعملها~~ حقوق البرلمان . وبموجب هذا القانون لا يملك رئيس الجمهورية إعلان الاحكام العرفية إلا في حالة تأجيل انعقاد البرلمان وفي هذه الحالة ينعقد من تلقاء نفسه بعد ذلك بيومين (المادة - ٢)

وإذا كان مجلس النواب منحلاً فلا يمكنه أن يعلن الاحكام العرفية إلا في حالة حرب أجنبية وبشرط دعوة الناخبين (collège électraux) وعقد البرلمان في أقرب وقت ممكن (المادة - ٣)

١٢٧ فيؤخذ من هذه النصوص أن الخطة التي اتبعها قانون سنة ١٨٧٨
نمبر هي جعل إعلان الأحكام العرفية من حيث المبدأ من اختصاص البرلمان
الشرايح ولا يعاينها رئيس الحكومة بصفة استثنائية إلا كفوض بصفة وقتية
من هيئة البرلمان الذي له القول الفصل كما له رقابة الاجراءات التي ترى
الحكومة ضرورة اتخاذها فلا يلجأ إلى أية جهة قضائية ضد اعلان هذه
الأحكام في حالة صدورها من السلطة التنفيذية باعتبارها ضد القانون
وتقاليد البرلمان بل المراجع في ذلك إلى البرلمان فقط الذي له صيانة مثل
هذه التقاليد وحمايتها من أن تمس

ولكن هل ينطبق مثل هذا على القرارات التي تصدر من السلطة
المعهد اليها تطبيق الحالة العرفية - كلا - لأنه اذا كان إعلان
الأحكام العرفية عملاً من أعمال السلطة العليا إلا أنها لا تكسب
هذه الصفة إلى ما يعقبه من الاجراءات تنفيذاً له . فالسلطة الموكول
اليها إجراء ذلك ملزمة بمراعاة نصوص القرارات والقوانين العامة عن
الحالة العرفية وإذا ما تجاوزت ذلك كان ما ترتكبه من هذا القبيل مما
يمكن الطعن فيه إلى الجهة القضائية المختصة (١)

١٢٨ وليس معنى الأحكام العرفية ترك الأهالي تحت رحمة سلطة
مطلقه وإنما فقط تحت رحمة بعض سلطات استثنائية معينة ومعرفه
بالمادة التاسعة من قانون ٩ أغسطس سنة ١٨٤٩ وذلك بتحويل السلطة
العسكرية لإجراء التفتيش وإبعاد أرباب السوابق ومن لا مأوى لهم

(١) لهذا يلزم إلغاء الأحكام العرفية غالباً صدور قانون للتضمينات (act of indemnity)
يقر ما اتخذ من اجراءات قضت بها الضرورة الحربية قد تكون محلاً للطعن او لاؤاخذة

وضبط الأساحة والدخائر ومنع الإجتماعات والنشرات التي يخشى منها
على السلم العام
وتنص المادة الحادية عشرة على ما يأتي :

(ويبقى الأهليون رغم الأحكام العرفية متمتعين بجميع الحقوق
التي يقرها الدستور والتي لم يوقف استعمالها بناء على نص المادة السابقة)
فمن الطبيعي إذاً أنه مع التسليم بأن لهم التمتع بالحقوق التي
لا يتعرض لها إعلان الحكم العرفي أن يبقى لهم بالضرورة الحقوق القضائية
التي تساعد على ضمان التمتع بها

وقد قرر مجلس الدولة ومحكمة تنازع الاختصاص وقد عرض عليها
بحث ما إذا كان هنالك محل للقضاء بتعويض إذا طاب ذلك ضد
موظفين مدنيين أو عسكريين أدوا عملهم بموجب السلطة العرفية أن
(القرار المطعون فيه اتخذ في نأدية واجبههم وفي حدود السلطة التي تخولها
المادة التاسعة من قانون ٩ أغسطس سنة ١٨٤٩ للحاكم العسكري) -
وظاهر من هذا ضمناً أنهم أقروا للمجاس حق تقدير ماهية هذه الحدود
وما إذا كانت تجوزت من عدمه

(محكمة تنازع الاختصاص في ٢٦ يولييه سنة ١٨٧٣ ومجلس الدولة
في ٥ يونيه سنة ١٨٧٤)^(١)

وبهذه المناسبة تعرض الشراح كما طرح أمام المحاكم بحث قيمة
القرارات التي اتخذت ضد أعضاء العائلة المالكة وقد اعتبرت كأوامر

(١) لافريير - الاختصاص الإداري - الجزء الثاني - (صفحة ٣٠ - ٣٧)
(E. La ferrière - Traité de la juridiction Administrative)

صادرة من السلطة العليا بحيث تخرج بطبيعتها عن أى مرجع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أمام المحاكم القضائية أو الإدارية وبناء على هذا المبدأ رفضت عدة دعاوى من هذا القبيل

١٢٩ وتوجد أحوال أخرى مخول للحكومة فيها سلطة استثنائية لوقاية حالة الدولة بالملكة من بلاء قد تؤثر على حالتها الصحية والاقتصادية كالأوبئة والقحط . فللحكومة بقانون ٣ مارس سنة ١٨٢٢ وقاية للصحة العامة قفل الحدود البرية والبحرية بالكورنيتيا أو حجر صحى للآدميين والحيوانات والبضائع وغيرها من الأشياء التى يحتمل أن تنقل العدوى واتخاذ مثل هذه الاجراءات فى الداخل وقد صدرت عنه قوانين أخرى ملحقه بهذا القانون (١)

—•—•—

الفصل الثانى

(نظام الاحكام العرفية فى مصر)

الفرع الاول — نظامها قبل الثورة العربية

هذا ما يمكن أن يقال على سبيل الإيجاز عن القانون الفرنسى وإذا رجعنا الى تشريعنا فى هذا الباب لا نجد له من أثر قبل القانون الذى وضع أخيراً (فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣) لأن بلادنا كانت الى ما قبل اعلان الحماية البريطانية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ مرتبطة بالدولة العثمانية

(١) لافريير — الجزء الثانى — (صفحة ٣٨ — ٤١)

ومقيدة بها في حالة الحرب والسلم وكانت إرادة الحاكم في الداخل مطلقة ولم يكن مقيدا بنظرية توزيع السلطات فإذا ما اشتبك في حرب كان له الأمر الذي لا مرد له في ما يتخذ من النظام أو الاحتياطات ولم تتعرض مصر لحرب تهددها في الداخل منذ تولى محمد علي باشا حكمها حتى يمكن أن تعترض لمثل هذا الموقف

الفرع الثاني - عهد الثورة العرابية

وقعت الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ ودخل لانيجليز مصر ومع هذا ١٣٠
الانقلاب الخطير فقد تقبنا في سجلاتنا عن شيء من هذا القبيل فلم الثورة
نجد لذلك من أثر عدا القومسيونات التي شكلت للقضاء على حالة الفوضى العرابية
والإخلال بالأمن العام التي عمت البلاد وهذا رد فعل يعقب مثل هذه
الانقلابات

عقب اسناد رئاسة مجلس النظار الى راجب باشا بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٢٩٩ ١٣١
هجري (سنة ١٨٨٢ ميلادية) رفع تقريراً الى الحضرة الخديوية مبيناً فيه أوجه القومسيونات
الاصلاح التي ترى الوزارة ادخالها وختم ذلك بما يأتي : —

أولاً — أن يصدر عفو عمومي عن كل من عليه مسئولية أوله اشتراك
في الحوادث الأخيرة وهذا عدا المشتركين والمسؤولين في حادثة الاسكندرية
وفي المواد الحقوقية فلا يشملها العفو

ثانياً — لا يعامل أحد بجزاء ما لا بعد محاكمته في مجلس بمقتضى القانون
وبتاريخ ٤ شعبان سنة ١٢٩٩ صدرت ارادة سنية بالتصديق على الأصول التي
اعتبرتها الهيئة المشكلة أساساً لجميع اجراءاتها وما طلبت العمل به من أول يوم يستلم

النظار وظائفهم وتاريخ ٦ القعدة سنة ١٢٩٩ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢) صدر
أمر عال بتشكيل لجنة لتحقيق جنایات وجنح نورة عام ١٨٨٢
ونصه كالآتى :

نحن خديوى مصر

بناء على ما عرض الينا من مجلس نظارتنا أمرنا بما هو آت :

(مادة ١ —) قد تشكل قومسيون مخصوص بالاسكندرية لفحص وتحقيق
مواد السرقات والقتل والتهتك والنهب والحريق التى وقعت بشفر الاسكندرية فى
يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ وفى الايام التى توالى من بعد ٢٢ يوليه لغاية ١٦ منه
وعلى هذا القومسيون أن يحرر تقريراً عن كل قضية يجرى تحقيقها وأن يقيم الدعوة
على كل شخص تظهر له جنايته

(مادة ٢ —) تقرير الدعوى والمستندات المرفوعة به بصير تقديمها بعد
ذلك للمجلس المخصوص الذى يناط بالنظر فى القضايا المذكورة والحكم فيها
(مادة ٣ —) يرسل القومسيون المذكور مندوباً من قبله لاقامة الدعوى أمام
المجلس المخصوص

(مادة ٤ —) لهذا القومسيون أن يطلب ضبط أى شخص بمقتضى طلب
يتقدم منه لمحافظ الاسكندرية وهو ملزم بتنفيذ هذا الطلب
(مادة ٥ —) يجوز للقنصلات أن ترسل مندوبين من طرفها اذا شاءت
ليحضر واجلسات القومسيون ومع عدم جواز اشتراك هؤلاء المندوبين فى المداولة
يكون لهم الحق فى أن يبدو ما يتلاحظ لهم الى القومسيون بواسطة الرئيس
(مادة ٦ —) قد تعين رئيساً وأعضاء للقومسيون المشكل بموجب أمرنا
هذا حضرات الخ .

وقد صدر أمر بمریان اختصاص القومسيون على ما وقع بعد التاريخ المبين
به لغاية ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وصدر أمر عال آخر بالتاريخ والنص نفسه بتشكيل قومسيون مخصوص

بطنطا لفحص وتحقيق المواد التي وقعت في كافة أنحاء القطر المصرى ما عدا الاسكندرية

ثم صدر أمر عال آخر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٣ يلغى هذا الامر فيما يختص بتشكيل قومسيون طنطا وينص بالمادة الثانية منه على ما يأتى : —

تشكل ثلاث قومسيونات مخصوصة لتحقيق ما وقع في مدة الثورة من الحوادث السابق بيانها في القطر المصرى ما خلا الاسكندرية ويكون مركز الأول منها في طنطا ويختص بالنظر في كل ما وقع من الأمور المذكورة في مديرية الغربية ما عدا المحلة الكبرى وفي مديرية الجيزة وسائر مديريات الوجه القبلى اذا كان هناك وقائع من هذا القبيل — والثانى في المحلة الكبرى ويختص بالنظر في كل ما وقع بالمحلة الكبرى وفي مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية — والثالث في دمنهور ويختص بالنظر في كل ما وقع في مديرتى البحيره والمنوفيه

وصدر أمر عال بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٨٣ يخول كل من القومسيونات المشكلة تعيين مندوب ينتخب من أعضائه أو غيرهم لينوب في اقامة الدعوى أمام المحكمة العسكرية المختصة المشكلة بالاسكندرية وبتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر أمر عال نصه الآتى : —

نحن خديو مصر

بعد اطلاعنا على أمر العقو الصادر منا في هذا اليوم وبناء على ما رفعه اليينا مجلس نظارتنا — وبعد أخذ رأى مجلس شورى حكومتنا أمرنا بما هو آت

(مادة — ١) تلغى القومسيونات المختصة المشكلة بأوامرنا الصادرة بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٣ وأما المحكمة العسكرية المشكلة في الاسكندرية بأمرنا الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ فانها تستمر على عقد جلساتها حتى تستوفى النظر والحكم في جميع القضايا المحالة عليها الآن وحينئذ تعتبر ملغاة

(مادة — ٢) للمحاكم الجنائية المعتادة حق النظر والحكم في الجنايات

التي لم يشملها أمر العفو طبقاً لأحكام وروابط القوانين الجارية العمل بموجبها
والمحكمة العسكرية المشار إليها بالأوامر السابقة شكلت بأمر عال بتاريخ ١٥
ذى القعدة سنة ١٢٩٩ هـ (٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢) نصه الآتى : —

نحن خديو مصر

بناء على ما عرض الينا من مجلس نظارنا أمرنا بما هو آت : —
(مادة — ١) قد تشكل بمصر القاهرة محكمة عسكرية للحكم فى الدعاوى
التي تقدم اليها من القومسيون المخصوص المشكل بأمرنا الصادر فى هذا اليوم
(مادة — ٢) تكون أحكام المحكمة المذكورة قطعية لا تستأنف وتصدر
تلك الأحكام بالتطبيق للقانون العسكرى

(مادة — ٣) قد تعين رئيساً وأعضاء للمحكمة المذكورة حضرات الخ .
(مادة — ٤) فى حالة غياب الرئيس أو حدوث مانع يمنعه من الحضور
تكون رئاسة المحكمة العسكرية لمن له أعلى رتبة وأقدمها بين أعضائها
(مادة — ٥) لا تصح أحكام المحكمة المذكورة الا اذا كانت صادرة
من ستة أعضاء بالأقل غير الرئيس وتصدر أحكامها بأغلبية الآراء أغلبية مطلقة ما
وصدر أمر عال بهذا النص بالتاريخ نفسه عن تشكيل محكمة عسكرية فى
الاسكندرية للفصل فى الدعاوى التي تقدم اليها من القومسيونين المخصوصين
الذين تشكلا بالاسكندرية وطنطا

وصدر أمر عال بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ هـ (٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

بتشكيل قومسيون مخصوص بمصر القاهرة ونصه كما يأتى : —

نحن خديو مصر

بناء على العصيان العسكرى

وبناء على ما عرض الينا من مجلس نظارنا — أمرنا بما هو آت : —
(مادة —) قد تشكل بمصر القاهرة قومسيون مخصوص لتحقيق واقامة
الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان أو التعدى على السلطة الخديوية

١٣٢

قومسيون

مصر

أو الإهانة للذات الخديوية سواء كان مرتكبوا هذه الجرائم مدنيين أو من زمرة العسكرية أصليين في الفعل الجنائي أو مشتركين فيه أو محرضين عليه

(مادة — ٢) على القومسيون المذكور اظهار حقائق هذه الامور وتقديم الدعوى على مرتكبي الجناية شخصاً شخصاً

(مادة — ٣) تقرير الدعوى ومستنداتها يصير تقديمها للمحكمة العسكرية التي تعين للنظر في تلك المواد والحكم فيها

(مادة — ٤) يرسل القومسيون المذكور مندوباً من قبله لاقامة الدعوى أمام المحكمة العسكرية

(مادة — ٥) لهذا القومسيون أن يطلب ضبط أى شخص بمقتضى طلب يتقدم منه لناظر الداخلية وهو يجرى تنفيذ هذا الطلب

(مادة — ٦) قد تعين رئيساً وأعضاء للقومسيون المشكل بموجب أمرنا هذا (أسماء الرئيس والاعضاء)

وصدر دكريتو بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٥ بمحاكمة من استعمل دسائس أو خابز العصاة الحاملين الأسلحة لقتال الحكومة ونصه كالآتي : —

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ١٣ شعبان سنة ١٣٠١ (٧ يونيه سنة ١٨٨٤) وعلى قانون العقوبات العسكرية المشتمل على خمسة وثلاثين مادة المرفوعة بأمرنا المشار اليه

وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

(مادة — ١) كل من استعمل ممن لم نسر عليهم أحكام القوانين العسكرية دسائس أو أرسل مخبرات للعصاة الحاملين السلاح لقتال الحكومة يحاكم فى مجلس عسكرى عمومى ويعاقب بمقتضى قانون العقوبات العسكرية المذكور آنفاً

(مادة — ٢) يعمل بمقتضى أمرنا هذا مدة سنة من ابتداء نشره

وبتاريخ ٣ صفر سنة ١٣٠٠ صدر أمر عال باعتبار أملاك وموجودات عراقى
باشا ورققانة ملكا للحكومة

١٣٣
لجنة التعويضات
وصدر منشور من قلم قضايا المالية والداخلية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٢٩٩ (١٦
١ أكتوبر سنة ١٨٨٢) بأنه تراءى لعدالة سمو الخديوى أن يفرض على من أصيبوا
بتقادموا لهم أو جزء منها بما يتيسر للحكومة السنية سواء كانوا هؤلاء المصابين
أورباويين أو أهليين وقصر ذلك على حوادث ثغر الاسكندرية وطنطا ودمههور
والحملة الكبرى واعتبار ما حصل فى الجهات الاخرى من المواد العادية وتعتبر
كباقي الجنايات والسرقات لكونها لم تقع من جموع متحيزة وكذا اعتبرت من
اختصاص المجالس المعتادة

وبتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر عال بعد الاتفاق مع الدول (بعدم
اختصاص المحكمة المختلطة بنظر قضايا التعويضات المتعلقة بالحوادث الثورية التى
وقعت فى مصر من ابتداء ١٠ يونيه سنة ١٨٨٢) والاشارة الى تشكيل قوميون
مخصوص للحكم فى الطلبات المذكورة

وبتاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٨٣ صدر أمر عال بعد الاتفاق مع الدول يبين
الحدود والروابط التى يستأنس بها فى تقدير التعويض والى تشكيل قوميون
دولى للفصل فيها

وينص بالمادة الثالثة منه بأنه (يشكل قوميون من عضوين تعينهما
الحكومة المصرية يكون أحدهما رئيساً للقوميون والثانى وكيلا ومن عضو
واحد تعينه كل دولة من دول المانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا وايطاليا
والروسيا وأمريكا واليونان ومن عضو واحد تعينه بالاتفاق بين دول بلجيكا
والدانمارك وأسبانيا وهولاندا والبرتغال والسويد والنرويج
وبين به اجراءات أخرى

وبتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٨٥ صدرت لائحة بأمر عال عن ترتيب
دفع التعويضات المقرضى بها من قوميون التعويضات الدولى

وبتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمران
عليان بالعفو عن بعض الضباط من جريمة العصيان

العفو

وبتاريخ ٢ يناير سنة ١٨٨٣ صدر أمر عال بالعفو العام عن جميع أهالي القطر
المصري الذين اقترفوا جريمة أو جنحة سياسية ماعدا الذين صدرت عليهم أحكام
أو أوامر بالعقوبة لغاية صدور هذا الامر (بناء على كون رؤوس المتسببين في
الخلل الذي أورث القطر الضرر الجسيم صار مجازاتهم وأن سلوك من تبعهم لم يكن
الا نتيجة ارهاب . . .)

ثم صدر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ أمر عال أخريشير الى اتمام قومسيونات
التحقيق المخصوصة والمحكمة العسكرية بالاسكندرية عملها من (حيث عقاب
من استحقوا العقاب بسبب الحوادث المحزنة التي حصلت في السنة الماضية)
وأنه تراءى موافقة استعمال الرأفة لأجل اطمئنان الخواطر وازالة ما هو حاصل
من القلق في الافكار وتقرير ما هو آت : —

(مادة — ١) قد عفونا عن كل ما وقع في جميع أنحاء القطر زمن الثورة من
اقتال السرقة الخ . وبناء على عفونا هذا بصرف النظر عن كل تحقيق جار حصوله
مع المتهمين بهذه الأفعال وكذلك لا يعمل ضدهم في المستقبل تحريات جديدة
انما هذا العفو لا يمنع من مطالبتهم بالحقوق المدنية

(مادة — ٢) لا يسرى حكم هذا العفو على جرائم القتل أو هتك الاعراض
ولا على الجنايات أو الجنح التي انتهت القومسيونات بتحقيقها واحالتها على المحكمة
العسكرية بالاسكندرية للحكم فيها

وصدر أمر نكث لنظارة الداخلية بناء على استنفامها عما اذا كان العفو يتناول
من صدرت في حقهم أحكام انتهائية ولم يسجنوا أم لا فأشار هذا الأمر الى أن
مراحم الحضرة الخديوية اقتضت ادخل المذكورين في هذا العفو وكذلك من يكونون
سجونين بسبب تحصيل المصاريف القضائية الناشئة عن عقوبات الجنح والمخالفات
الصااد عنها العفو المشار اليه (١)

(١) القاموس العام للإدارة والقضاء — فيليب جلاد — المجلد الاول صفحة (٥٣١ — ٥٤٤)

هذه أوامر صدرت في عهد سلف وأصبحت في حكم التاريخ وهي وإن لم تكن نظامياً عرفياً بمعنى الكلمة لأنها ليست في الواقع إلا إجراءات استثنائية اتخذت لقمع حوادث وقعت قبل إصدارها إلا أن أهميتها التاريخية وارتباطها ببحثنا هذا دعانا لاثباتها

..

الفرع الثالث - مصر في عهد الاحتلال إلى سنة ١٩١٤

١٣٥ سارت مصر في عهد الاحتلال وهي متأثرة في سياستها الخارجية مصر الى بعلاقتها بالترك وفي الداخل بوجود الاحتلال ولم يطرأ من الانقلابات سنة ١٩١٤ ما يدعو لاتخاذ إجراءات عرفية ولم يكن لها نظام خاص بذلك على منوال النظمات الحديثة

الفرع الرابع - تأثير الحرب العظمى

١٣٦ وقعت الحرب العظمى ودخلت بريطانيا الحرب ضد المانيا (يوم الحرب ٥ أغسطس سنة ١٩١٤) فالنمسا (١٢ أغسطس سنة ١٩١٤) ثم تركيا العظمى (٤ نوفمبر سنة ١٩١٤) وكان من الطبيعي أن تتأثر مصر بنفوذ الدولة المحتلة مع ما لها من مركز حساس من حيث حركة الحرب واتصال ميادينها

١٣٧ تدرج هذا التأثير فن قرار من مجلس النظار بتاريخ ٥ أغسطس المعاملات سنة ١٩١٤ بشأن تقييد للمعاملات التجارية مع الأشخاص المقيمين في التجارية المانيا وبتطبيقه بقرار آخر في ١٣ أغسطس سنة ١٩١٤ على البلاد النمساوية المجرية إلى تدخل السلطة وتوليها الأمر مباشرة باصدار

بلاغ من القائد العام لجنود جلالة ملك بريطانيا العظمى في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤^(١) بتطبيق ذلك أيضاً على البلاد العثمانية (وكانت أعلنت الأحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤) ثم بلاغ آخر بتعيين مدلول أحكام قرارات مجلس النظار و بلاغ ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤^(٢)

اقنضى حكم هذا التدرج وعند ما أصبحت الدولة المحتلة على قاب ١٣٨ فوسين أو أدنى من الدخول في الحرب مع الدولة صاحبة السيادة اعلمه الحكم الاسمية على مصر إذ ذاك وهي الدولة العلية أن لا يقف الأمر عند العرفي هذا الحد وقد تسمى مصر نفسها ميداناً تتطاحن فيه الجيوش العثمانية البريطانية والبريطانية . وصارت البلاد تموج بجنودها وتجلت أمامها مصر كمركز في مصر حيوى لتموينها ورأت بريطانيا أن تواجه الأمور بحقيقتها

وقد دقت ساعة الخطر ولم يبق متسع أو مجال للّف وأن تتولى الأعنة وتدير دفعة سفينة أحاطت بها زوابع عاصفة ورياح عاتية فأصدر قائد الجيوش البريطانية بمصر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ اعلاناً بوضع القطر المصري تحت الحكم العسكري ثم عقب ذلك يومين أعلنت الحرب فيما بين بريطانيا وتركيا فوضع مصر تحت الحماية فقرارات أخرى عسكرية متعددة مصدرها القائد العام للجيوش البريطانية ولم ينته أثرها بانتهاء الحرب بل ازداد وقعها واشتدت بالبلاد وطأتها وظهرت بادية للعيان في أبان حوادث سنة ١٩١٩ والحوادث التي تلتها

(١) الوقائع المصرية في ٢٥ يناير سنة ١٩١٥ (صفحة ٢٣١)

(٢) » » في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (» ٣٤٢٣)

١٣٩ ويكفى أن نشير للمهم منها وما كان له تأثير مباشر على موقف
البرفغات البلاد^(١) وهي حسب تاريخ صدورها^(٢)
الرهامة اعطى^(٣)

ليكن معلوماً أنى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ
على مراقبة القطر المصرى العسكرية لكي يتضمن حماؤه فبناء على ذلك قد صار
القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه م (الامضاء) مكسويل
بمصر تحريراً فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ الفريق قائد الجيوش بمصر

اعطى^(٣)

أنا جون جرنفل مكسويل لفتنت جنرال قومندان الجيوش البريطانية فى
القطر المصرى المنوط بتنفيذ الأحكام العرفية أعلن بهذا ما يأتى :
أنا جون جرنفل مكسويل لفتنت جنرال قومندان الجيوش البريطانية
فى القطر المصرى المنوط بتنفيذ الأحكام العرفية أعلن بهذا ما يأتى :
(أولاً) أن السلطة التى تستعمل تحت اشرافى بمعرفة الادارة العسكرية
ليس الغرض منها الحلول محل الادارة الملكية بل تعتبر تكميلاً لها وعلى كل الموظفين
الذين فى خدمة الحكومة المصرية الاستمرار على أداء واجباتهم بكل دقة
فى وظائفهم .

(ثانياً) ان أحسن ما يمكن للأهالى عماله للصالح العام هو الامتناع عن كل
عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام أو التحريض على التنافر أو مساعدة أعداء

(١) يمكن الرجوع الى مجموعه الاوامر والقرارات العسكرية

والى مجموعه القوانين للمسيو واتلى برتون (legislation de la guerre)

(٢) الوقائع المصرية — الممدد ١٤٦ « غير اعتيادى » فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

(٣) » » » » » » » »

جلالة ملك بريطانيا وحلفائه والمبادرة باتباع جميع الأوامر التي تعطى تحت اشرافى
لحفظ السلام العام وحسن النظام عن طيب خاطر ومتى اتبعوا ذلك فلا يكونوا
معرضين لأى تدخل فى شئونهم من السلطة العسكرية .

(ثالثاً) جميع الطلبات التى ربما تلزم للأعمال العسكرية من خدمات الافراد
أو مما يمتد كونه تكون قابلة للتعويض التام وتحديد قيمتها بمعرفة سلطة مستقلة
ان لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين .

بمصر تحريراً فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ الامضاء ج.ج مكسويل

اعلانه

أنا اللفتنت جنرال جون غرافل مكسويل قائد جيوش صاحب الجلالة
البريطانية فى القطر المصرى قد كلفت بأن أعلن بأنه من يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤
أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا فى حالة حرب .

ولو أنه منذ ابتداء الحرب الناشبة بين جلالته وبين امبراطورى ألمانيا
والنمسا قد أقدمت الحكومة العثمانية مراراً تحت تأثير نفوذ أعداء جلالته على
خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات فان
حكومة جلالته قد تحاشت مقابلة هذه الأعمال بمثلها تحاشياً دقيقاً حتى أرغمت
على ذلك ليس فقط بسبب الاستعدادات الحربية فى سوريا التى لا يمكن الا أن
تكون موجهة ضد القطر المصرى بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة
عصابات مسلحة وباعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء
جلالته تحت قيادة ضباط ألمانين بدون سبب يحملها على هذا الاعتداء فان
بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين وهما الدفاع عن حقوق مصر وحرثتها التى
كسبها محمد على فى الأصل فى ميدان القتال واستمرار هذا القطر على التمتع
بالسلم والرخاء اللذين تتمتع بهما مدة الاحتلال البريطانى منذ ثلاثين سنة .
ولعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند

مسلمى القطر المصرى فقد أخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالى وتطلب اليهم الامتناع عن أى عمل من شأنه عرقلة حركاتها الحربية أو أداء أى مساعدة لاعدائها (١) م

(الامضاء) ج . ج . مكسويل
فريق قائد الجيوش البريطانية بالقطر المصرى
(ترجمة)

المراسلات التى تداولت بين جناب نائب معتمد دولة بريطانيا العظمى
وصاحب العطفة رئيس مجلس نظار الحكومة المصرية (٢)

الوكالة البريطانية فى مصر
القاهرة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤
الى صاحب العطفة حسين رشدى باشا
رئيس مجلس نظار الحكومة المصرية
ياعطوفة الوزير

أشرف بأن أرفع لعطوفتكم مع هذا صورة المنشور الذى أصدره جناب قائد الجيوش البريطانية العام فى القطر المصرى وترون عطوفتكم من هذا المنشور أن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن القطر المصرى وبالتدابير التى يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة فى يد جناب القائد العام وأن حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم

(١) الوقائع المصرية — العدد (١٤٨) « غير اعتيادى » — ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤

(٢) الوقائع المصرية — العدد (١٤٨) « غير اعتيادى » — ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤

حافظاً للسلطة التي له في الامور الملكية الخاصة بنظارته ما
الامضاء
ملن . شيتهم
(ترجمة)

القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤
الى جناب المحترم المستر ملن شيتهم
نائب معتمد دولة بريطانيا العظمى في مصر
يا جناب الوكيل

علما ما جاء في منشور جناب قائد الجيوش البريطانية العام في القطر
المصرى الذى بعثتم به الى
ونظراً لغياب سمو الجناب الخديوى الذى نستمد منه سلطتنا أتشرف
بإبلاغكم بأننا سنستمر أنا وزملائي على ادارة أعمال نظارتنا الملكية تجنباً
للمضار التى تلحق البلاد اذا تعطلت حركة ادارتها الداخليه ما
رئيس مجلس انظار الحكومه المصرية
الامضاء
حسين رشدى

(ترجمه)

اعلن

يعلم ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى حالة الحرب
التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من
الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .
وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير
اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها . (١)

(ترجمة) القاهرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

أوم (١) ج مصرىه — العدد (١٧٠) « غير اعتيادى » — ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

أعماله

يعلن فاطر الخارجية لدى جلالة ملك بربانيا العظمى أنه بالنظر لاقدام سمو عباس حامى باشا خديو مصر السابق دنى الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالتة خلعه عن منصب الخديوية وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الامير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله (١)

(ترجمة) القاهرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

الفرع الخامس — تأثير قلاقل سنة ١٩١٩

١٤٠

وقعت هذه الحوادث والاحكام العرفية لا تزال قائمة فى البلاد فلم تكن فى حاجة الى مزيد منها غير شدة التطبيق وعقب هذه الحوادث صدر مرسوم يقضى بأن المحاكم الأهلية غير مختصة بالنظر فى طلبات التعويض المرتبطة بالفتن والقلاقل السياسية التى وقعت فى القطر المصرى ابتداء من ١٠ مارس سنة ١٩١٩ ويتقضى بتأليف لجنة لقبول تلك الطلبات والنظر فيها ونصه الآتى (٢)

فصل فى سنة ١٩١٤

نحن سلطان مصر

١٤١

بما أننا قررنا منح تعويضات الى ضحايا الفتن والقلاقل السياسية التى وقعت فى القطر المصرى منذ ١٠ مارس سنة ١٩١٩
وبعد الاطلاع على الأمر الصادر فى ٩ شعبان ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) الشامل للأئحة ترتيب المحاكم الأهلية
وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء

لجنة

التعويضات

(١) الوقائع المصرية — العدد (١٧١) « غير اعتيادى » — ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤
(٢) الوقائع المصرية — العدد (٩٣) — ١٣ اكتوبر سنة ١٩١٩

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - لا تنظر المحاكم الاهلية في طلبات التعويضات المقدمة ضد الحكومة المصرية أو ضد مصالحها والتي تكون مرتبطة بالفتن والقلاقل السياسية التي وقعت في القطر المصري ابتداء من ١٠ مارس سنة ١٩١٩

٢ - تألفت لجنة اختصاصها قبول الطلبات المذكورة وفحصها والفصل بصفة نهائية في كل طلب منها اما برفضه واما بقبوله بتحديد قيمة التعويض

٣ - لا وجه لأي تعويض ما عن الاضرار غير المباشرة ولا عن فقد النقود والمجوهرات والفضيات والمصنوعات والاشياء الفنية أو الأثرية والسندات أو القراطيس المالية على اختلاف أنواعها أو الاجارات أو غلات المحاصيل على أن فقد المجوهرات والفضيات والمصنوعات والاشياء الفنية أو الأثرية الموجودة في مخزن من المخازن على ذمة البيع أو رهونة لدى الغير تأميناً على قرض يجوز أن يترتب عليه منح التعويض اذا تيسر اثبات وجود الاشياء المفقودة بتمتضي وثائق مكتوبة ذات تاريخ ثابت ولا يجوز الأخذ بأية طريقة أخرى من طرق الاثبات مثل الدفاتر التجارية الا في أحوال استثنائية وعند ما ترى اللجنة أن الضرورة القصوى تقضى بذلك

وغلات المحاصيل التي كانت موجودة في الاهراء (المخازن) أو في البيادر (الأجران) واستولى عليها الثارون مباشرة فإن أصحابها يجوز منحهم التعويض عنها ويكون تقدير التعويضات الخاصة بالمباني بحسب قيمة المباني قبل حلول الخسارة بها

٤ - تتألف اللجنة كما يأتي :

يحيى ابراهيم باشا رئيس محكمة الاستئناف الاهلية رئيساً
السير الكسندروود رنتون وكيلاً

الاعضاء

المسترب . ف . سندرسن القاضي بمحكمة الاسكندرية الاهلية
» و . ا . بتز مدير قسم البلديات والمجالس المحلية بوزارة الداخلية

حسين كامل بك مدير قسم الادارة بوزارة الداخلية
رفلة تادروس بك مدير الاموال المقررة بوزارة المالية
موسيو سان بلانكا الاستاذ بمدرسه الحقوق الفونسيه

٥ - لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً الا بحضور خمسة من أعضائها على الأقل . ويكون قرارها في جميع الاحوال بالاغلبية المطلقة لأصوات الاعضاء الحاضرين .

٦ - تضع اللجنة نفسها عند الاقتضاء القواعد الخاصة بالاجراءات التي تسير عليها وتقرر أيضاً طرق الاثبات التي تسمح بها وذلك مع عدم الاخلال بما نصت عليه المادة الثالثة

ويجوز لها أن تضم اليها في أعمالها الاشخاص الذين ترى فائدة في معاومتهم لها
٧ - من باب الاستثناء لأحكام المادة الثانية من هذا المرسوم فان المطالبات المرتبطة بتلك الفتن والقلاقل السياسية التي يكون موضوعها مقصوراً على فقد أو تلف بضائع أو طرود أو أمتعة (غنش) صادرة أو واردة بواسطة سكك الحديد الاميرية يكون فحصها وتسويتها في الأحوال المنصوص عليها في القوانين والتعاريف الجارية العمل بها بمعرفة مصلحة السكك الحديدية الاميرية وتكون تسوية هذه المطالبات على أساس تلك اللوائح والتعاريف . أما الاحوال الاخرى فتبقى من اختصاص اللجنة .

٨ - خصص مبلغ لا يتجاوز مليوناً واحداً من الجنيئات المصرية لسداد جميع طلبات التعويضات التي تقبلها اللجنة وذلك بنسبة كل منها الى المجموع على شكل القسمة بين الغرماء

٩ - وفي نظير التدابير المنصوص عليها في المادتين السابعة والثامنة تكون ذمة الحكومة المصرية ومصالحها بريئة بصفة قطعية نهائية من جميع طلبات التعويضات المتقدم الاشارة اليها دون أن يجوز الرجوع عليها مطلقاً في أى وقت ما لاى سبب كان أو بأية حجة كانت

١٠ - طلبات التعويض المرتبطة بتلك الفتن والقلاقل السياسييه يجب تقديمها

اما الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية المتقدمة واما الى مصلحة السكك الحديدية الاميريه لغاية يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ على الاكثر والاسقطت وضاء الحق فيها نهائياً

١١- على وزراء المالية والمواصلات والحقانيه تنفيذ هذا المرسوم كل منهم فيما يخصه. (١)

صدر بسرای رأس التین فی ۱۳ محرم سنہ ۱۳۳۸ (۸ اکتوبر سنہ ۱۹۱۹)

١٤٢ وصدر قانون نعمة ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بإقرار تصفية أملاك الخديو السابق
عباس حلمي باشا وما قامت به السلطة العسكرية البريطانية في ظل الأحكام العرفية
وتضييق ماله من الحقوق (٢)

اسیرک

الخبر

الفصل الثالث

(إلغاء الأحكام العرفية البريطانية)

وقانون التضمنات

(والمكاتبات المتبادلة بشأنها) (٣)

١٤٣ اقتضى رفع الاحكام العرفية صدور بيانات ومكاتبات من المهم اثباتها
الخاص وأنها تأثيرها لم ينقطع بصدورها

الفأ

السلام

قرار مجلس الوزراء

العرفية

بعد سماع البيانات الشفهية التي أبدتها حضرة صاحب الدولة رئيس مجالس الوزراء وشرح بهما نتيجة المفاوضات التي جرت مع ممثل الحكومة البريطانية في مصر لأجل رفع الأحكام العرفية

188

فرار مجلس

الوزراء

(١) الوقائع المصرية — العدد (٩٣) — ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٩

1922-23 J. 19 — (11) » » (2)

(۲) > > (۶۷) — «غير اعتيادي» — ۵۵۰ له سنة ۱۹۲۲

وبعد النظر في الوثائق التي أعدت على أثر المفاوضات المذكورة وهي :

- ١ - مشروع قانون التضمنيات
 - ٢ - مشروع قرار من وزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر في المقترحات الخاصة بالعفو من العقوبة عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية المنعقدة بمقتضى الاحكام العسكرية البريطانية
 - ٣ - مشروع مذكرة سياسية مقتضى ارسالها الى ممثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية في القطر المصرى متضمنة الايضاحات والتصريحات التي يقصد بها تفسير وتكليل الوثيقتين المتقدمتين
 - ٤ - نص مشروع الرد على المذكرة المتقدمة المبلغ من الممثل المشار اليه .
 - ٥ - نص مشروع الاعلان الذى سيصدر من السلطة العسكرية بالقضاء الاحكام العرفية وهو مبلغ من الممثل المشار اليه كذلك
- وبما أن ما تشتمل عليه الوثائق المذكورة يتفق مع مصالح البلاد ولا يباحق أى أذى بالمفاوضات المستقبلية التي ترمى الى تقرير العلاقات السياسية بين مصر وبريطانيا العظمى تقريراً نهائياً بعد اجتماع البرلمان المصرى

قرر مجلس الوزراء : —

- ١ - أن يعرض على جلالة الملك اقرار مشروع قانون التضمنيات
- ٢ - الموافقة على مشروع القرار الخاص بتشكيل اللجنة المشار اليها آنفاً
- ٣ - الترخيص لحضرة صاحب المعالي وزير الخارجية بأن يوقع باسم الحكومة المصرية المذكرة السياسية التي ترسل الى نخامة المندوب السامى لصاحب الجلالة البريطانية في القطر المصرى وهذا نصها :

- ١ - تنفيذاً للقرار الذى أصدره مجلس الوزراء بمجلسه ٥ يولييه سنة ١٩٢٣ وملحقة صورته بهذا ، أتشرف بأن أبعث الى نخامتكم بنص القانون الذى سيصدر فى ذات الوقت الذى يصدر فيه اعلان السلطة العسكرية البريطانية بالتصريح بانتهاء الاحكام العرفية وهو الاعلان الذى أبلغ نصه من قبل الى الحكومة المصرية

- ٢ - والفرض من هذا القانون بالصيغة التي وضع بها منع المحاكم المصرية

بصورة تامة نهائية من النظر رأساً أو عرضاً في أية مطالبة خاصة بالأعمال أو النتائج أو العواقب المترتبة على الاحكام العرفية البريطانية من تاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو التاريخ الذى أعلنت فيه الاحكام العرفية المذكورة على جميع القطر المصرى

٣ - وطبقاً لقرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره تتعهد الحكومة المصرية بأن تستبقى ذلك القانون معمولاً به ويعد هذا القانون بمثابة جزء أصلى من اتفاق مبرم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية

٤ - وبمقتضى القرار نفسه قد خولت أن أقدم لفخامتكم التصريحات التالية :-

٥ - ليس لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن التدابير المتخذة بمقتضى الاحكام العرفية لاجل مراقبة أموال الاعداء وتطبيق بعض أحكام معاهدات الصلح المتعلقة بالاموال المذكورة يستمر العمل بها كما كان الحال فى الماضى طبقاً للاحكام العرفية الى أن تتم تلك التدابير تحت اشراف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ومسئوليتها

٦ - فيما يتعلق بالاموال الثابتة التى استولت عليها السلطة العسكرية البريطانية أو اشترتها أو وضعت اليد عليها بعد اعلان ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ تتعهد الحكومة المصرية صراحة بأن تحترم الحالة الفعلية الحاضرة وبأن تعمل على احترامها على أن يكون مقررأ أن تسوية الحالة النهائية للاموال المذكورة يحتفظ بها لمفاوضات مستقبلية بين الحكومتين بعد عقد البرلمان المصرى

٧ - أما فيما يتعلق بالاشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية المنعقدة بمقتضى الاحكام العرفية فقد قضى القرار نفسه الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٢٣ بتكليف وزير الحقانية أن يصدر بغير امهال قراراً نوسل نص مشروعه مع هذا يعهد بمقتضاه الى لجنة مؤلفة من المستشار القضائى رئيساً (ويكون رأيه مرجحاً عند الاتقسام) ومن وكيل محكمة الاستئناف الأهليه ومن قاضيين مصريين من مرتبة مستشار بالاستئناف فى النظر دونه غيرها فى تقديم المقترحات الخاصة بالعفو من العقوبة أو بإبدالها بأخف منها وهى

المقترحات التي تنص المادة الثامنة والستون من قانون العقوبات الأهل على وجوب أخذ رأى وزير الحقانية عنها

٨ - لا يعنى من العقوبات الصادرة من المحاكم العسكرية المشار اليها المنعقدة بمقتضى الاحكام العرفية كما لا تخفض تلك العقوبات الا بعد موافقة اللجنة المذكورة بقرار تصدره بأغلبية الاصوات

٩ - هذا ولأجل استكمال الضمان المعطى على هذا الوجه الى الحكومة البريطانية يبق مقررأ بين الحكومتين أن ما قد يطرأ من التعديل على تأليف اللجنة لا بد لحدوثه من الاتفاق مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبصورة تكفل أغلبية الأصوات للأعضاء الذين تقترحهم تلك الحكومة

١٠ - وفيما يتعلق بما للمحكوم عليهم المذكورين من الحقوق السياسية وبأهليتهم القانونية يكون العمل طبقاً لأحكام قانون الانتخاب وقانون العقوبات المصريين دون سواهما

١١ - وأرغب فى الختام أن أرجو غفائتكم التكرم باعطائى باسم الحكومة البريطانية التأكيد بأنه اذا تعرضت الحكومة المصرية بوجه من الوجوه لاية مطالبة بسبب التدابير التى اتخذتها السلطة العسكرية البريطانية فى ظل الاحكام العرفية تكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة على الدوام للاتفاق مع الحكومة المصرية على الحل الذى تقتضيه الحالة بروح العدالة والانصاف « الاسكندرية فى ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ رئيس مجلس الوزراء

(محى ابراهيم)

نحن ملك مصر

لما أنه بموجب أمر صادر بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ من القائد العام للقوات البريطانية فى القطر المصرى أعلنت الاحكام العرفية على الأراضى المصرية من التاريخ المذكور

وبما أن الحكومة المصرية ترى بالاتفاق مع الحكومة البريطانية أن الوقت قد حان لاتخاذ التدابير التشويعية التى يقتضيها الغاء الامر المذكور ونرفع الاحكام العرفية الموجودة الآن «

ر. ه. و. ب. على ما عرضه علينا مجلس الوزراء

١٤٥

قانونه

التصميمات

رسمنا بما هو آت

المادة الاولى - المعنى المقصود في هذا القانون من عبارة « بمقتضى الاحكام العرفية » هو « تحت السلطة الصريحة أو الضمنية للقائد العام للقوات البريطانية في القطر المصرى في خلال المدة من ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ الى تاريخ العمل بهذا القانون »

ويتناول وصف « سلطة عسكرية » كل مجلس عسكرى أو محكمة عسكرية أو لجنة أو مجلس تحكيم أو أية هيئة أخرى بمائلة لما ذكر مما انعقد وأنشئ بموجب الاحكام العرفية وكذلك كل موظف أو فرد تصرف بمقتضى الاحكام المذكورة

المادة الثانية - لا تقبل لا فى الحال ولا فى الاستقبال أمام أية محكمة من محاكم البلاد أية دعوى أو طلب أو قضية جنائية أو غيرها من الاجراءات ولو على شكل دعوى تقام من المدعى عليه على المدعى أو دفع فرعى أو دفاع وسواء كانت الدعوى منظورة الآن أو ترفع فيما بعد أياً كان رافعها اذا كان الغرض منها الطعن فى أى اعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار وبوجه عام فى أى عمل أمرت به أو تولته السلطة العسكرية بمقتضى الاحكام العرفية ويدخل فيما تقدم الاعلانات والاوامر المتعلقة بأحكام الخديوى السابق عباس حلمى باشا المنقولة والثابتة وما قام به الحارس الرسمى لأموال الاعداء من التصرف فى الأملاك المذكورة بالبيع أو بغيره من التصرفات وذلك سواء كان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة بإبطال شئ مما ذكر أو بسجبه أو بتعديله أو كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض أو بمحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مالى أو باسترجاعه أو باسترداده أو باستحقاقه أو بأية طريقه أخرى

وإذا عرضت دعوى من هذا القبيل وجب رفضها حتماً فى أية حال تكون عليها الدعوى

المادة الثالثة - يسرى عدم القبول المقرر فى المادة السابقة على كل الاجراءات المتعلقة ببلاغ مقدم للسلطة العسكرية يطعن فيه بأنه كاذب أو بقضية عمل عنها تحقيق أمام السلطة المذكورة

المادة الرابعة - على وزير الحقانيه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية م

صدر بمرأى المنتزه في ٢٠ ذى القعدة سنه ١٣٤١ (٥ يوليه سنة ١٩٢٣)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحقانيه رئيس مجلس الوزراء

اصمردو الفقار يحيى ابراهيم

قرار وزير الحقانيه

١٤٦

لجنة النظر

بعد الاطلاع على المادة الثامنة والستين من قانون العقوبات الاهلى ، وعلى

قرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٥ يوليوسنه ١٩٢٣

في الامطام العسكرية

قرر ما هو آت

المادة الاولى - تشكل بوزارة الحقانيه لجنة مؤلفة من المستشار القضائى رئيساً ومن وكيل محكمه الاستئناف الاهليه ومستشارين مصريين بالاستئناف ويكون من اختصاص اللجنة المذكورة أن تعرض على وزير الحقانيه مقترحاتها فيما يتعلق بالعفو من العقوبة كلها أو بعضها عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية المنعقدة بمقتضى الاحكام العرفية البريطانية أو بابدال هذه العقوبة بأخف منها وذلك لأجل ابداء الرأى الذى تنص عليه المادة الثامنة والستون من قانون العقوبات الاهلى

وعند انقسام الاصوات فى اللجنة يكون رأى الرئيس مرجحاً

المادة الثانية - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية م

اصمردو الفقار

ولكلى فى ٥ يوليوسنه ١٩٢٣

كتاب وزير الخارجية المصرية

حضرة صاحب الفخامة الفيلىد مارشال الفيكونت اللبى المندوب السامى ١٤٧
لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى
١ - تنفيذاً للقرار الذى أصدره مجلس الوزراء بمجلسه ٥ يوليو سنة ١٩٢٣
وملحقة صورته بهذا ، أشرف بأن أبعث الى فخامتكم بنص القانون
الذى يصدر فى ذات الوقت الذى يصدر فيه اعلان السلطة العسكرية البريطانية
بالنصرىح بانتهاء الأحكام العرفية وهو الاعلان الذى أبلغ نصه من قبل الى
الحكومة المصرية ،

٢ - والغرض من هذا القانون بالصيغة التى وضع بها منع المحاكم المصرية
بصورة تامة نهائية من النظر راساً أو عرضاً فى أية مطالبة خاصة بالأعمال
أو النتائج أو العواقب المترتبة على الأحكام العرفية البريطانية من تاريخ ٢
نوفبر سنة ١٩١٤ وهو التاريخ الذى أعلنت فيه الاحكام المذكورة على جميع
القطر المصرى ،

٣ - وطبقاً لقرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره تتعهد الحكومة المصرية
بأن تستبقى ذلك القانون معمولاً به ويعد هذا القانون بمثابة جزء أصلى من
اتفاق مبرم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية

٤ - وبمقتضى القرار نفسه قد خولت أن أقدم لفخامتكم التصريحات
التالية :

٥ - ليس لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن التدابير المتخذة
بمقتضى الأحكام العرفية لأجل مراقبة أموال الأعداء وتطبيق بعض أحكام
معاهدات الصلح المتعلقة بالأموال المذكورة يستمر العمل بها فى مصر كما
كان الحال فى الماضى طبقاً للأحكام العرفية الى أن تتم تلك التدابير تحت اشراف
حكومة صاحب الجلالة البريطانية ومسؤوليتها

٦ - فيما يتعلق بالأموال الثابتة التى استولت عليها السلطة العسكرية
البريطانية أو اشترتها أو وضعت اليد عليها بعد اعلان ٢ نوفبر سنة ١٩١٤
تتعهد الحكومة المصرية صراحة بأن تحترم الحالة الفعلية الحاضرة وبأن تعمل
على احترامها على أن يكون مقررأ ان تسوية الحالة النهائية للأموال المذكورة

يحتفظ بها المفاوضات مستقبله بين الحكومتين بعد عقد البرلمان المصرى
٧ - أما فيما يتعلق بالاشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية
المنعقدة بمقتضى الأحكام العرفية فقد قضى القرار نفسه الصادر من مجلس
الوزراء بتاريخ ٥ يوليه سنة ١٩٢٢ بتشكيف وزير الحقانية أن يصدر بغير امهال
قراراً يرسل نص مشروعه مع هذا يعهد بمقتضاه الى لجنة مؤلفة من المستشار
القضائى رئيساً (ويكون رأيه مرجعاً عند الانقسام) ومن وكيل محكمة الاستئناف
الاهلية ومن قاضيين مصريين من مرتبة مستشار بالاستئناف فى النظر دون
غيرها فى تقديم المقترحات الخاصة بالعفو من العقوبة أو بابطالها بأخف منها
وهى المقترحات التى تنص المادة الثامنة والستون من قانون العقوبات الأهلى
على وجوب أخذ رأى وزير الحقانية عنها

٨ - لا ينفى من العقوبات الصادرة من المحاكم العسكرية المشار اليها
المنعقدة بمقتضى الاحكام العرفية كما لا تخفض تلك العقوبات الا بعد موافقة
اللجنة المذكورة بقرار تصدره بأغلبية الاصوات

٩ - هذا ولأجل استكمال الضمان المعطى على هذا الوجه الى الحكومة
البريطانية يبقى مقررأ بين الحكومتين أن ما قد يطرأ من التعديل على تأليف
اللجنة لا بد لحدوثه من الاتفاق مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبصورة
تكفل أغلبية الاصوات للأعضاء الذين تقترحهم تلك الحكومة

١٠ - وفيما يتعلق بما للمحكوم عليهم المذكورين من الحقوق السياسية
وبأهليتهم القانونية يكون العمل طبقاً لأحكام قانون الانتخاب وقانون العقوبات
المصريين دون سواهما

١١ - وأرغب فى الختام أن أرجو فخامتكم التكرم باعطائى باسم الحكومة
البريطانية التأكيد بأنه اذا تعرضت الحكومة المصرية بوجه من الوجوه
لأية مطالبة بسبب التداير التى اتخذتها السلطة العسكرية البريطانية فى ظل
الاحكام العرفية تكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة على الدوام
للاتفاق مع الحكومة المصرية على الحل الذى تقتضيه الحالة بروح العدالة والانصاف

وتفضلوا الخ ...

وزير الخارجية

احمد مصطفى

رد المنروب الدامى البريطانى

١٤٨
حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية المصرية
أتشرف باحاطة معاليكم علماً بوصول المذكرة التى تكرمتم بارسالها الى رد المنروب
اليوم والتى بعثتم لى معها بنص قانون التضمينات الذى سيصدر فى ذات الوقت الدامى
الذى يصدر فيه اعلان السلطة العسكرية البريطانية بالتصريح بانتهاء الاحكام
العرفية

وقد ابلغت الحكومة المصرية من قبل نص الاعلان المذكور
هذا واننى أثبت هنا ما تقدمت به الحكومة المصرية من استبقاء القانون
المذكور معمولاً به ومن أن هذا القانون يعد بمثابة جزء أصلى من اتفاق
مبرم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية

كما أننى أتشرف فى الوقت ذاته بأن أؤيد معاليكم قبول حكومة
صاحب الجلالة البريطانية قبولاً تاماً بجميع التصريحات الواردة فى الفقرة
الثانية وما بعدها الى نهاية الفقرة العاشرة من المذكرة المشار اليها وتعدّها
فيما يتعلق بها صادرة منها

أما فيما يتعلق بالتصريح الوارد فى الفقرة الحادية عشرة فقد خولت أن
أصرح لمعاليكم بأنه وان لم يكن فى وسع حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن
تأخذ على عاتقها مسؤولية غير معينة فلنأخذها مع ذلك تؤكّد للحكومة المصرية
تأكيداً تاماً أنه اذا حدثت حالة من الاحوال التى أشير اليها فى المذكرة
تكون مستعدة على الدوام للاتفاق مع الحكومة المصرية على الحل الذى
تقتضيه الحالة بروح العدالة والانصاف

وتفضلوا الخ... ألفتى — قبله مراسل

فى ٥ يوليو سنة ١٩٢٣

اعلانه

الغاء الاحكام العرفية

١٤٩
الغاء
الدمم
العرفية

بما أن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات متعلقاً بجميع التدابير التي اتخذت بمقتضى نظام الاحكام العرفية المعلقة في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ وبما أنه قد حان الوقت اذن لالغاء نظام الاحكام العرفية المشار اليه الا فيما تقتضيه تصفية بعض الامور المنظورة الآن فأنا الموقع على هذا أدمند هنرى هينمان فيكونت اللنبي بموجب السلطة المخولة لي بصفتي الفيلد مارشال القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية في القطر المصري

أمر بما هو آت

يلغى من تاريخ هذا الاعلان نظام الاحكام العرفية الذي أعلن في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية وعلى الاخص الحارس الرسمي لاموال الاعداء على مباشرة الحقوق التي خولتهم اياها الاعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك الى أن تتم التدابير المقررة في تلك الاعلانات وبشرط أن جميع القضايا المنظورة الآن في جلسات المحاكم العسكرية يستمر السير فيها أمامها الى النهاية ويكون لها ما يترتب عليها من النتائج

ألنبي

الفيلد مارشال

والقائد العام لقوات حضرة صاحب الجلالة
البريطانية في القطر المصري

ليحي الملك :

٥ يولييه سنة ١٩٢٣

نصریح

من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

١٥٠ منذ تفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم فأولانا ثقتة العالية وألقى على عواتقنا ذلك العبء الخطير عبء تولى مهام الحكم في البلاد ما برحت جهودنا بعد أن صدر الدستور منصرفه الى التعجيل بإلغاء الاحكام العرفية بعد أن ناءت البلاد بها من وقت اعلانها في نوفمبر سنة ١٩١٤ وانتظرت بنافذ الصبر الخلاص منها

ولقد قرنت تلك الجهود بالتوفيق وتوجت بالنجاح بفضل ما أبداه الشعب المصرى من الاعتصام بالسكون والاستمساك بأسباب الكرامة لاسيا في غضون الاشهر الاخيرة مما كان له اكبر أثر في تسهيل مهمة السلطات العامة فالיום تتحقق للبلاد أمنية أجمعت عليها للرجوع الى أحكام النظم العادية وما يزيد اغتباطى واغتباط زملائي ان حركة الانتخابات قد قطعت الى لآن مرحلة كبيرة في السبيل المفروض لها وكان من رأينا على الدوام أنه لكي تجرى تلك الانتخابات بتمام الحرية وتكفل تمثيل الامة تمثيلاً صحيحاً في البرلمان الامناس من الغاء الاحكام العرفية في أقرب ما يكون من الزمان وها قد أصبحت تلك الامنية حقيقة واقعة

ولقد كان بديهياً أن يعلق هذا الالغاء على اتخاذ عدة تدابير تشريعية من شأنها أن تجعل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من الاعمال تحت ظل الحكم العرفي في مأمن من التمرض لاية دعوى أو طلب أو قضية أمام المحاكم المحلية

على أنه من الواجب لفت النظر الى ما يأتى

أولاً - ألفت لجنة خاصة مهمتها اعداد المقترحات المتعلقة بالعفو من العقوبة عن الاشخاص الذين صدرت عليهم أحكام من المحاكم العسكرية ولم يعف عنهم للآن أو بإبدال العقوبة الصادرة عليهم بأخف منها وهؤلاء الاشخاص قليل عديدهم

ثانياً - ان الحالة النهائية للاموال الثابتة التي استولت عليها السلطات العسكرية البريطانية أو اشترتها أو وضعت اليد عليها بعد اعلان ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ قد احتفظ بها للمفاوضات التي سيشرع فيها على أثر انعقاد البرلمان المصرى بين المندوبين الذين تخولهم البلاد حق النيابة عنها وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية

ثالثاً - انه وان يكن الحارس الرسمى لاموال الاعداء سيستمر تحت اشراف الحكومة البريطانية ومسؤوليتها على تصفية تلك الاموال وعلى تطبيق بعض أحكام معاهدات المتعلقة بها فليس معنى هذا بقاء الاحكام العرفية قائمة فى البلاد وانما الغرض من ذلك وقاية الحكومة المصرية مما يمكن أن ينجم عن تلك التصفية من التبعة وتأمين المشتريين للاموال المذكورة تأميناً تاماً ولن تتعدى مهمة الحارس الرسمى هذه الحدود التي عينت تعييناً دقيقاً تلك هى التسويات التي تم الاتفاق عليها فى مجملها وروحها وأفضت الى اصدار قانون التضمينات والى الغاء نظام الاحكام العرفية فى الوقت ذاته . ولا شك أن الجمهور المصرى يدرك حق الادراك ما كان يحيط من المصاعب بمهمة نقل البلاد من حكم نظام استثنائى دام نحو تسعة أعوام الى النظام العادى وأنه سيقدر ما بذل من الجهود فى سبيل تخفيف ظروف هذا الانتقال جهد الطاقة والرجاء وثيق بأن الامة تعمل من جانبها على تسهيل التوفيق والتجانس بين أعمالها وبين النظام الذى عادت اليه وتقيم الدليل بممارستها على الاخذ بأهداب السكينة والتزام جانب الحكمة على أنها قادرة على تعرف الحدود الصحيحة للحرية التى ردت اليها

نعم أن شدة اهتمام الاحزاب جميعاً بالانتخابات قد يدعوى بعض الاحايين الى وقوع التنافس الشديد بين مرشحي كل حزب ومرشحي غيره من الاحزاب . ولكن الحكومة تعتمد كل الاعتماد على حكمة كل فرد وتقبله حتى لا يثردى هذا التنافس المشروع الى اضطراب الامن العام فى أى وقت من الاوقات اذ أنه من الامور الجوهرية لنا أن تقدم للعالم المتمدين والى الجاليات الاجنبية التى تقيم بين ظهرائنا والتي ترقب أحوالنا بمزيد الانتباه برهاناً جديداً على أن الشعب المصرى أهل لما عليه من المسؤوليات جدير بالحقوق التى ماوصل اليها الا بفضل الاتحاد المكين بين أفرادها أو بفضل روح

التضحية التي جعلها شعاراً له وأنه كذلك جدير بما لقيت جهوده من العطف والتأييد من لدن جلالة الملك المعظم الذي شارك على الدوام شعبه المحبوب في أمانيه الشريفة وتتبع نزاعاته النبيلة بعين الفخر والاعجاب
الاسكندرية في ٥ يولييه سنة ١٩٢٣

الفصل الرابع

(وضع قانون مصري للأحكام العرفية)

قضى نظام مصر الحديث وإعلان استقلالها أن يكون لها ١٥١
قانون خاص بالأحكام العرفية وكان هذا من أهم ما تعرضت لجنة الدستور
لوضع أسسه
لوضع قانونه
ففي الجلسة الخامسة عشرة (الخميس ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢
مصرى
١٥٢
دار ما يأتي : —
لجنة الدستور
تلى القرار السابع والستون وهذا نصه . —

« الملك يترتب المصالح العمومية ويعين ويعزل جميع الموظفين الملكيين والعسكريين ويمنح الرتب وجميع عناوين الشرف وله حق صك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية . كل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين »

على ما هو بك — ان إعلان الأحكام العرفية أمر خطير . وأرى أنه يجب فصل هذا الحكم من المادة وافراده بمادة خاصة يقرر فيها أن الأحكام العرفية من حقوق حكومة جلالة الملك فإذا أعلنتها وكان المجلس منعقداً عرض الأمر عليه في أول جلسة وإذا كان الاعلان في وقت إجازة المجلس دعي في الحال للنظر في إبقائها أو إلغاؤها

عبد الحميد بدوى بك — لزيادة وضوح المسألة يجب أن ننظر أولاً هل اعلان الأحكام العرفية يجب أن يكون بنظام دستورى ينص عليه فى الدستور أم هو نظام يرجع حكمه الى القوانين العادية . يجب أن يفصل فى هذه النقطة أولاً — وعندى ان القوانين العادية لا تملك تحديد علاقة المجالس بالهيئات الأخرى وسلطتها فى الأمور المختلفة . وقد حددنا علاقة المجالس وسلطتها فيما يتعلق باصدار القوانين ولو كانت الاحكام العرفية تعلن بقانون لكان فى ذلك الكفاية ولكنها لا تعلن إعادة بقانون بل بمجرد أمر ادارى . فيجب أن يتضمن الدستور نفع تحديد علاقة المجالس بهذه المسألة الادارية التى لها شأن خاص لأنها تنطوى على تعطيل الحقوق العامة والنظم العادية زمنياً متفاوت فى الطول والتقصير . ولو ترك الأمر تتولاه القوانين العادية لجاز أن ينسخ حكمها بقانون آخر فايداع الحكم فى الدستور يضمن له قوة وثباتاً لا يهينان له بالتوانين العادية . لذلك اذا تقرر أن يكون للمجلس تداخل ادارى فى اعلان الاحكام العرفية فيجب أن ينص على ذلك فى الدستور ولا يكفى أن يترك الامر فيه للقوانين العادية

على أن كثيراً من البلاد الاوروبية ليس لها قانون عن الاحكام العرفية يحدد معناها ومضمونها وتفصيلها مكثفية فى ذلك بالاصطلاح والعرف . ولكن لما كان الاصطلاح والعرف لا يحددان شأن المجالس فى تصحيحها أو الغائها فان سلطة المجلس فى ذلك يجب أن تقرر بنص دستورى

عبد اللطيف المكباتى بك — نصت المادة على أن كل ما ذكر فيها ومنه اعلان الاحكام العرفية يكون بالكيفية المبينة بالقوانين . فالأحكام العرفية على هذا يجب تنظيمها وبيان صدها بقانون وهذا لا تنافى بينه وبين عدم ذكر حدود اعلان الاحكام العرفية فى الدستور لأن نفس الدستور أباح عمل قانون لذلك عبد الحميد بدوى بك — هنالك أحكام كثيرة ذكر أنها تسيطر طبقاً للقانون وتلك القوانين قد لا تصدر لعدم قيام الضرورة اليها وامكان الاستغناء عنها ولكن الاحكام العرفية من ضرورات الحكم التى لا غنى عنها وقد تدعو الحال لاعلانها قبل اصدار ذلك القانون المتعلق بها . أف تكون صحيحة بمجرد الاعلان؟

الشيخ محمد خيرت راضى بك — هذه المادة تضمنت حقوقاً للملك ومنها
الاحكام العرفية وقد جاء في العبارة الاخيرة ونصها (وكل ذلك يكون بالكيفية
المبينة بالقوانين) وهذه العبارة لا تتناول كيفية اعلان الاحكام العرفية ولا
كيفية الغائها فيجب أن يقيد اعلانها بأخذ رأى المجلسين
محمود أبو النصر بك — القانون الفرنسى يقيد اعلان الاحكام العرفية
بأحد حالتين . الحرب الخارجية والثورة المسلحة . على ان لرئيس الجمهورية
اعلانها في غير هاتين الحالتين . حينئذ ينعقد البرلمان من نفسه بقوة القانون
ليقرر الغاءها أو استمرارها

الشيخ محمد نجيت — أرى أن يكون للبرلمان وحده الحق في اعلان الاحكام
العرفية اذا أصبحت البلاد في خطر حقيقى مهددة بثورة داخلية مسلحة أو
اغارة على البلاد من دولة أجنبية . فاذا حصل تهديد البلاد على وجه ما ذكر
في دور انعقاد البرلمان فعليه أن يجتمع من تلقاء نفسه ويعلن الاحكام العرفية .
أما اذا كان في غير دور انعقاده فللملك بعد أخذ رأى مجلس الوزراء
حق اعلان الاحكام العرفية في الجهة التي تهددت بالثورة أو وقعت فيها الاغارة .
دون غيرهما وعلى البرلمان أن يجتمع من تلقاء نفسه في اليومين التاليين لاعلان
الاحكام العرفية لتقرير ما يراه في ذلك . أما اذا حصل ذلك في حالة حل مجلس
النواب أو اجراء عملية الانتخاب وفرض وقوع حرب أجنبية أو ثورة داخلية
في هذه الفترة فللملك أن يعلن الاحكام العرفية في الجهات المهددة باغارة العدو
أو بالثورة الداخلية دون غيرهما بشرط أن يدعو الناخبين وأن يجتمع المجلس
في أقرب وقت ممكن .

واذا حصل خلاف بين المجلسين في الموافقة على اعلان الاحكام العرفية
من قبل الملك في الحالتين الاخيرتين كانت تلك الاحكام ملغاة من تلقاء نفسها
أما في غير هاتين الحالتين السابقتين فليس للملك اعلان الاحكام العرفية مطلقاً
ولو في حالة حل مجلس النواب واجراء عملية الانتخاب

وأسباب ذلك

اننا بمراجعتنا للمواد التي استندت عليها اللجنة في تقريرها وهي (المواد
٦٠ و٧٣ و٧٤ بلجيكي و٦٤ و٦٨ هولاندى و٦ و٨ ايطالى) لم نجد منها

شيئاً يتعلق بالاحكام العرفية ولكن راينا التعديل الذى أخذناه مذكوراً
بالدستور الفرنسى (انظر قانون ٤ ابريل من ٧٤٢ و ٧٧٢ من كتاب الاستاذ
اسمان - مبادئ حقوق الدستور الفرنسى)

وعلى ذلك فاعلان الاحكام العرفية خطر جداً يجب أن يحتاط له كل
الاحتياط فلذلك وجب أن يكون حق ذلك الاعلان للسلطة التشريعية وفي
حالة الضرورة القصوى تكون للعناك بالقيود المارة

عبد العزيز فهمى بك - أرى أن يزداد على المادة العبارة الآتية :
(وعلى أى حال يجب عرض أمر اعلان الاحكام العرفية على البرلمان ليقرر
استمرارها أو الغاءها)

فتقررت الموافقة على اضافة ذلك على القرار السابع والستين بأغلبية
الآراء .

على ماهر بك - اقترح النص على أنه لا يجوز محاكمة غير رجال العسكرية
أمام المحاكم العسكرية الا أثناء الحرب ولا امور متعلقة به وهذا النص وارد
في مشروع الدستور الارلندى

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء على هذا الاقتراح

فتقرر رفضه بأغلبية الآراء (١)

وبالجلسة التاسعة عشرة دار من البحث عن هذا الموضوع
مايأتى (٢)

على ماهر بك - أخرنا الكلام فى المادة (١١٨) الى اليوم فاسمحوا لى
أن أفضى الى حضراتكم بما بدا لى من رأى فيها . حكم هذه المادة عام . فهو
يجوز تعطيل أى حكم من أحكام الدستور فى زمن الحرب واعلان الأحكام

(١) جريدة السياسة - العدد (١١٥) - يوم الاثنين ١٢ مارس سنة ١٩٢٣
(٢) تحت الجلسة فى العاعة التاسعة والدقيقة ٤٠ صباحاً بقاعة المجلس البلدى بالاسكندرية
تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي أحمد حشمت باشا
جريدة السياسة - العدد (١٢٣) - ٢١ مارس سنة ١٩٢٣

المرفية . لم أعثر على نص في الدساتير الأخرى يبيح تعطيل المجالس في غير الأحوال المبينة بصفة عامة كانهاء الدور أو تأجيله

وبالرجوع الى العمل أثناء الحرب العظمى وفي فرنسا على الأخص قرأت في أسمان - صفحة (١٦٣) الجزء الثاني أنهم عقدوا دوراً استثنائياً في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ قرروا فيه القوانين اللازمة

وفي ديسمبر من السنة نفسها اجتمع المجلس يوماً واحداً لتقرير اعتمادات مالية دعت إليها حاجة الحرب وأقفل المجلس في اليوم التالي . فثار ذلك غضب النواب وحرك اشمئزازهم فلما فتح المجلس في يناير سنة ١٩١٥ ظل مفتوحاً بغير انقطاع الى ٣١ يولييه سنة ١٩٢٠ . وفي ذلك الحين استعملت الحكومة حقها العادى في اقفال الدور السنوى

ومن هذا يظهر أنه في أثناء الحرب انما تعطلت نصوص الدستور لمصلحة المجالس ولم تعطل المجالس نفسها

على أننى قد رأيت أحكام هذا الباب مبسطة مفصلة في المادة (١٢٤) من القانون البولونى فأقترح تقريرها بعد تعديلها بما يناسب باقى أحكام دستورنا وهذه ترجمتها :

(يجوز اذا اقتضت ضرورة المحافظة على الامن العام وقف الاحكام الخاصة بالحقوق الشخصية وفقاً مؤقتاً أعنى الحرية الشخصية وحرمة المنازل وحرية الصحافة وسرية المخاطبات وحق الاجتماع وحق تكوين الجمعيات وحق تأسيس الشركات وذلك فى كل أجزاء المملكة أو بعضها . وللمجلس الوزراء وحده حق تقرير هذا الالغاء وذلك بتصريح رئيس الجمهورية فى حالة الحرب أو خطر الحرب وفى حالة الاضطرابات الداخلية أو المؤامرة الخطيرة التى تأخذ شكل الخيانة العظمى المهددة للدستور أو لامن السكان

وأمر مجلس الوزراء الصادر فى أثناء انعقاد البرلمان يجب عرضه فوراً على البرلمان للتصديق عليه . وفى حالة ما اذا كان هذا الامر صادراً بخصوص منطقة تزيد

عن مديرية في أثناء اجازة البرلمان فان البرلمان ينعقد من تلقاء نفسه في ظرف ثمانية الأيام التالية لتاريخ نشر هذا الامر وذلك لنظر وتقرير ما يلزم فاذا امتنع البرلمان عن الموافقة فان حالة الاحكام العرفية تمقطع فوراً واذا كان أمر مجلس الوزراء الخاص باعلان الاحكام العرفية صادراً بعد دور انعقاد البرلمان أو بعد حله وجب عرضه بدون تأخير على المجلس الجديد في أول جلسة

وهذه الاحكام تحدد بكيفية أدق بنفس قانون الاحكام العرفية محمود أبو النصر بك - نحن في غنى عن هذا النص الطويل العريض بالنص المحكم الذي قررناه في أصل المادة فان كل ما امتازت به مادة القانون البولوني أنها دخلت في تفصيل أحكام الدستور التي يمكن تعطيلها وقت الازمات . على أن تلك المادة عجزت في النهاية عن استيفاء المحصر فردت الامر أخيراً الى القانون الذي يسن لذلك . في حين أن مادتنا قد اختصرت الطريق وعمدت الى ذلك بادىء الرأي

توفيق دوس بك - أنا على رأى حضرة على ما هو بك لأن أحكام الدستور جملة لا يجوز أن تكون رهناً بقانون يصدر بحيث يمكن بهذا الاسلوب تعطيلها كلها اذا شاء البرلمان . مع أن الغرض من وضع المادة هو بيان الاحكام التي يجوز وقفها وقت الشدائد فلا يجوز بحال تعديها وتعطيل ما سواها من أحكام الدستور

الشيخ بخيت - هذا موضوع سبق لنا أن قررناه بمناسبة الكلام في اعلان الاحكام العرفية مستأنسين فيه بما قرره (اسمان) في هذا الباب . وكما قررنا أنه يجب حتما عقد البرلمان عند اعلان الاحكام العرفية على أننا اذا نظرنا الى العمل فاننا نجد أن برلمانات الدول المتحاربة وعلى الخصوص في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا قد كبحت من جراح النخوة العسكرية اذا كانت كل فئة عسكرية تميل الى الاستئثار بالتصرفات الحربية حتى تمكنت المجالس النيابية من توحيد القيادة ووضعها في يد القائد العام للجيوش الفرنسية ولولا ذلك ماتم الظفر لجيوش الحلفاء ابراهيم الهلباوى بك - المادة التي عرضها حضرة على ما هو بك تتناول

صودراً من الجزئيات التي يجوز تعطيل أحكامها الدستورية أثناء الازمات .
وأرى أن ننظر اليوم في حقوق الافراد حتى اذا تمياً لنا درس تلك المادة
وتدبرنا فيها التدبير اللائق بمكانها رجعنا اليها بالمناقشة والتحصيص
السيد البكري - أوافق حضرة الملباوى بك على تأجيل المناقشة في
هذه المادة فان اعلان الاحكام العرفية انما يؤثر أولاً في حقوق الافراد وهذه
لم تفرغ منها بعد

ثم رأيت الهيئة أن تنتقل الى المناقشة في مشروع حضرة عبد العزيز فهمي
بك المععلق ببيان حقوق الافراد ما

هذه هي الروح التي كانت أساساً لما نص عليه دستور البلاد ١٤٣
الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ بالباب الثالث والباب السادس عن الاحكام الدستورية
العرفية والتي ظهرت بالمادة (٤٥ و ١٥٥) منه مقرر ما يأتي :

المادة ٤٥ - الملك يعلن الاحكام العرفية ويجب أن يعرض اعلان الاحكام
العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاءها فلذا وقع ذلك الاعلان في
غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة

المادة ١٥٥ - لا يجوز لاية حل تعطيل حكم من احكام هذا الدستور الا
أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الاحكام العرفية وعلى الوجه
المبين في القانون

وعلى أي حل لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط
المقررة بهذا الدستور »

وقد أشارت مذكرة حضرة صاحب المعالي أحمد ذو الفقار باشا ١٥٤
وزير الحقانية عن الدستور الى هذه الساطة بقولها :

« وهناك سلطة غير عادية احتفظ بها الملك تحت مسئولية الوزراء طبعاً وهي التفسيرية
اعلان الحكم العرفي الذي يجر في ذيله إيقاف بعض الضمانات الدستورية ولكن للدستور
فوجب أن يوافق البرلمان على اعلان الحكم العرفي ثم ان اعلان هذا الحكم
يجب أن يكون بقانون يعين النصوص الدستورية التي قد توقف . ان الحكم

العرفى ضرورة في حالات الخطر الاستثنائية لسلامة الدولة من الداخل أو الخارج.
ويفضل تنظيم الحكم العرفى بقانون على أن تضطر السلطة التنفيذية الى اعلانه
مع عدم وجود نص تشريعى ما على كلفته »

١٥٥ أعلن استقلال مصر وحين وقت إلغاء الاحكام العرفية البريطانية
فكان حرياً بها بجانب هذا أن يسن لها قانون خاص منظم لهذه الاحكام
نظام استعداداً للمستقبل إذ لم يبق بعد هذا كله الا أن يصدر القانون
الذي أشارت اليه المادة (١٥٥) من الدستور على الاساس المقرر بها
العرفية وبالمادة (٤٥)

فوضع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ لنظام الاحكام العرفية (١)
وهو أول قانون مصرى في بابه وينص على ما يأتى :-

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٤٥ و ١٥٥ من الدستور وبما أن المصلحة تدعو
الى وضع قانون يتضمن القواعد العامة التى يجب العمل بها فى حالة اعلان الاحكام
العرفية . وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقانية وموافق قرار مجلس الوزراء
رسمنا بما هو آت

المادة الاولى - يجوز اعلان الاحكام العرفية كلما تعرض الامن أو النظام
العام فى الاراضى المصرية أو فى جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب اغارة قوات
العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية
المادة الثانية - يكون اعلان الاحكام العرفية برسوم يتضمن هذا المرسوم
ذكر ما يأتى :

أولاً - الجهة التي تجرى فيها الاحكام العرفية
ثانياً - التاريخ الذي يبدأ فيه بتنفيذ هذه الاحكام
ثالثاً - اسم من يقد السططات الاستثنائية التي ينص عليها في هذا القانون
حكما عسكرياً كان أو غيره

وكذلك يكون رفع الاحكام العرفية بمرسوم
المادة الثالثة - يجوز للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أن تتخذ
بإعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية التدابير الآتية بيانها :

١ - سحب الرخص باحراز السلاح وحمله والامر بتسليم الاسلحة على اختلاف
أنواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات وضبطها أينما وجدت وإغلاق
مخازن الاسلحة

٢ - الترخيص بتفتيش الاشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات
النهار أو الليل

٣ - الامر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها
من غير اخطار سابق والامر بإغلاق أية مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات
والرسومات التي من شأنها تهيج الخواطر وإثارة الفتنة أو مما قد يؤدي إلى الاخلال
بالامن أو النظام العام سواء كانت معدة للنشر أو للتوزيع أو للعرض على الانظار
أو البيع أو لم تكن معدة لغرض من هذه الأغراض

٤ - الامر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتليفونية

٥ - تحديد مواعيد فتح المحال العمومية وإغلاقها أو بعض أنواع تلك المحال
سواء في كل الجهة التي اجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعض النواحي والأحياء
وتعديل تلك المواعيد وإغلاق المحال العمومية المذكورة كلها أو بعضها

٦ - الامر بإعادة الاشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون
فيها إلى مقر ولادتهم أو توطنهم إذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة أو الامر
بأن يكون بيدهم تذاكر لاثبات الشخصية أو للاذن بالإقامة

٧ - الامر بالقبض على المتشردين والمشتبه فيهم وبمحجزهم في مكان أمين
٨ - منع أى اجتماع عام وحله بالنوة وكذلك أى ند أو جمعية أو اجتماع
وحله بالقوة

٩ - منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل في كل الجهات التى أجريت
فيها الاحكام العرفية أو في بعضها الا باذن خاص أو لضرورة عاجلة بشرط اثبات
تلك الضرورة

١٠ - تنظيم استعمال وسائط النقل على اختلاف أنواعها في كل الجهة التى
أجريت فيها الاحكام العرفية أو بعضها ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء

١١ - اخلاء بعض الجهات أو عزلها وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات
بين الجهات المختلفة التى أجريت فيها الاحكام العرفية وتنظيم تلك المواصلات

١٢ - الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة
أو أى معمل أو مصنع أو أى محل صناعى أو أى عقار أو منقول أو أى شىء من
المواد الغذائية وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الاعمال

ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المتقدمة المخولة للسلطة
القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو أن يرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما
يقتضيه صون الامن العام في كل الجهة التى أجريت فيها الاحكام العرفية
أو في بعضها

المادة الرابعة - تنفيذ الاعلانات والأوامر الصادرة من السلطة القائمة
على اجراء الاحكام العرفية يشولاه البوليس أو القوات العسكرية فاذا كانت
القوات العسكرية هى المتولية التنفيذ جاز لضباط الجيش ولصف الضباط
ابتداء من رتبة جاويز اثبات مخالفات لتلك الاعلانات والأوامر
ويجب على كل موظف أو مستخدم عام أن يعاونهم في دائرة وظيفته
أو عمله على القيام بذلك التنفيذ

المادة الخامسة - يعاقب من خالف الاعلانات والاوامر الصادرة من السلطة
القائمة على اجراء الاحكام العرفية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات

ولا يجوز أن تزيد هذه العقوبات عن السجن لمدة ثمانى سنوات ولا على غرامات تبلغ أربعة آلاف جنيه مصرى على أن ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة أشد حيث يقضى بها قانون العقوبات أو القوانين الأخرى ويجوز دائماًلقاء القبض على المخالفين فى الحال

المادة السادسة - يصدر الحكم فى الجرائم المنصوص عليها بالمادة السابقة من محكمة عسكرية واحدة أو أكثر تؤلف من اثنين من ضباط الجيش من رتبة يوزباشى أو من رتبة أعلى منها تعينها السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومن قاض من قضاة المحاكم الأهلية بعينه وزير الحقانية ويقوم بمباشرة الدعوى عضو من أعضاء النيابة ويجوز لمجلس الوزراء أن يخول السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية الحق فى أن تحيل الى المحكمة العسكرية الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام أو مايبين منها فى قرار المجلس فى كل الجهة التى أجريت فيها الأحكام العرفية أو فى بعضها ويجوز فى هذه الحالة أن ينص فى ذلك القرار على أن تكون المحكمة العسكرية مؤلفة من ثلاثة من الضباط ومن قاضيين

المادة السابعة - يجرى العمل فيما يتعلق بتحقيق القضايا التى ترفع الى المحكمة العسكرية أو بالحكم فيها وفق القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من التعديلات بخصوص القرار المنصوص عليه فى المادة التاسعة

المادة الثامنة - الأحكام التى تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأى وجه من الوجوه على أن تلك الأحكام لا تنفذ الا بعد إقرارها من جانب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ولتلك السلطة دائماً تخفيف العقوبة فإذا كان الحكم صادراً بعقوبة تتجاوز الحبس لمدة سنتين فإنه لا يصبح نهائياً الا بعد أن يثبت وزير الحقانية من صحة الإجراءات

المادة التاسعة - يجوز لوزير الداخلية أن يتخذ بقرار يصدر منه بعد موافقة مجلس الوزراء مايراه ضرورياً من التدابير لتنفيذ هذا القانون

المادة العاشرة — لا يترتب على أحكام هذا القانون الاخلال بما يكون
لقائد الجيش في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الاحكام العسكرية
المادة ١١ — على وزراء الداخلية والحقانية والحربية تنفيذ هذا القانون
كل فيما يخصه والعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
صدر بمسراى المنزه في ١١ من اتمدة سنة ١٣٤١ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣)

فؤاد

بسر صاحب الجلالة

وزير الحربية وزير الحقانية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
محمود عزمى أحمد زو الفقار محيى ابراهيم

١٥٦ كان هذا القانون أو هذا التشريع الذى لم يكن لمصر عهد به من
نقد هذا قبل مالا للنقد أيضاً وأفاض فى ذلك حضرة أمين بك الرافعى لذى نشر
القانونه سلسلة مقالات تعرض فيها لبحث هذا الموضوع بحثاً فنياً جلياً مع
مقارنة وافية بغيره من القوانين مبيناً ما هنالك من فروق وقيود ورائناً أنه
أحرى يبحثه هذا أن لا يغفل بين طيات الصحف بل نأتى ونشير الى
خلاصته عن صلب الموضوع اتماماً لما فصلناه

المقالة الاولى (١)

تعرض فى هذه المقالة الى نقد اصدار هذا القانون قبل انعقاد البرلمان
مع أن الدستور يحتم عرض اعلان الاحكام العرفية عليه اذا كان منعقداً
ودعوته للاجتماع على وجه السرعة اذا لم يكن فى حالة الانعقاد وكونه على خلاف
ما أشيع قبل اصداره من أنه أشير فى صدره الى أن الأحكام العرفية لاتعلن
الا فى حالة الاغارة على البلاد والحرب والثورة الداخلية المساحة

المقالة الثانية (١)

وإذا رجعنا الى تاريخ التشريع الفرنسى فى هذا الموضوع وجدنا أن القوانين الى أواخر القرن الثامن عشر لم تكن تعرف حالة الحصار الوهمية أو السياسية فلقانون الصادر فى ١٠ يوليه سنة ١٧٩١ مثلاً ما كان يبيح اعلان حالة الحصار أو الاحكام العرفية الا اذا حاصر عدو موقعاً من المواقع ولكن هذا التشريع أخذ يتغير ويتبدل وفاق أهواء الحكومات التى تقلبت على فرنسا بعد ذلك التاريخ وكان اختراع « حالة الحصار الوهمية أو السياسية » ذريعه تذرع بها الحكام المستبدون لأعلان الأحكام العرفية بلا مبرر لانفاية سوى خنق الحرية واضطهاد الأحرار

ففى عهد نابليون الثالث كانت الحكومة تذرع بالأحكام العرفية لمناوأة خصومها السياسيين ولقتل روح المطالبة بالحرية ولحكم البلاد بطريقة استبدادية بحته

وقد ساعدها على ذلك أن القانون الذى كان معمولاً به وقتئذ وهو قانون ٩ أغسطس سنة ١٨٤٩ كان يبيح اعلان الأحكام العرفية عند ما يكون هناك « خطر محقق الوقوع يهدد الأمن الداخلى أو الخارجى » وقد كان هذا الاعلان فى الاصل من اختصاص الجمعية الوطنية ولكن بعد انقلاب ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ أدخل فى الدستور تعديل يقضى بتحويل الامبراطور هذا الحق بشرط عرض ذلك الاعلان فى أقرب وقت على مجلس الشيوخ ولقد افار هذا القانون مناقشة عنيفة عند وضع نصوصه واعتبره كثير من نواب فرنسا غير مشروع ووصفه المسيو (جريفى) وقتئذ بأنه « قانون لتنظيم الديكتاتورية الحربية » ولكن المسيو دوفور وزير الداخلية رد على هذه العبارة بقوله « نعم انه قانون لتنظيم الديكتاتورية ولكنها ديكتاتورية برلمانية يترتب عليها الغاء مؤقت لبعض الضمانات المدنية لتحقيق مصلحة اجتماعية كبرى »

(١) جريدة الاخبار — العدد (١٠٢٠) يوم الجمعة ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣

وقد وجدت كلتا النظريتين أنصاراً لها يدافعون عنها وكان من الصعب الحكم وقتئذ على مصير العمل بمثل هذا القانون ولكن الأيام أثبتت بعد نظر الذين انتقدوه ولا سيما بعد أن أسىء استعماله وتوسع القائمون بالأمر في تفسير الخطر الداخلى ومن أجل ذلك تقرر تعديله بقانون آخر وضع في ٣ ابريل سنة ١٨٧٨ وكان أهم تعديل أدخل عليه وأكبر قاعدة تقررت في التشريع الفرنسى الجديد حصر الحالات التى تعلن فيها الاحكام العرفية حصراً لا يمتثل التأويل ولا يتسع لتفسير مرن يقصده به خنق الحرية الشخصية فقد قضى هذا القانون الجديد بأن الاحكام العرفية لا تعلن الا بقانون وفى حالة وقوع خطر محقق ناجم من « حرب خارجية أو ثورة مسلحة »

ومن غريب المصادفات أن الميسيو (دوفور) الذى وضع ودافع عن القانون الاصلى الموضوع سنة ١٨٢٩ هو الذى عدل هذا القانون بعد ثلاثين سنة وجعله أقرب الى المبادئ الحرة فقد أسندت اليه رئاسة الوزارة فى أواخر ١٨٧٧ وكان مشاهده من آثار الحكم الاستبدادى والاجراءات الاستثنائية فى خلال الاعوام التى خلت قد أشربه حب الحرية فبدأ أعمال وزراته بوضع مشروع للعفو العام عن جميع الجنائيات والجنح والمخالفات السياسية التى ارتكبت بطرق الصحافة أو القول أو اية وسيلة أخرى من وسائل النشر ووقف جميع اجراءات المحاكمات السياسية التى كانت متخذة قبل تأليف وزارته كما انه قرر اتخاذ تدابير عديدة من شأنها اصلاح الاخطاء الفظيعة التى ارتكبت فى عهد الوزارة السابقة والتى كان من شأنها ارهاق البلاد ارهاقاً فظيماً مدة سبعة أشهر متوالية ثم توج هذه الاعمال بتعديل قانون الاحكام العرفية الذى كان قد وضعه من قبل كما قدمنا بأن جعل اعلان هذه الاحكام مقصوراً على حالتى الحرب والثورة المسلحة حتى لا يكون هناك مجال لتطبيق الاحكام فى ظروف غير مناسبة لمجرد ارضاء شهوة الحكومات المستبدة

فلماذا آثرت الوزارة المصرية النص القديم المملوء غموضاً وإبهاماً وتروك النص الحديث بالرغم من دقته ؟

المقالة الثالثة (١)

ان أول نتيجة تترتب على اعلان الأحكام العرفية ان الاختصاصات التى كانت للسلطة المدنية فى حفظ الامن والنظام تنتقل الى السلطة العسكرية ولا يخفى ما لهذه النتيجة من المساس بالحرية الشخصية فان فى مقدمة ضمانات هذه الحرية أن تبقى السلطة المدنية متفوقة على السلطة العسكرية فاذا أصبحت السلطة العسكرية هى المتفوقة وصاحبة الكلمة النافذة وجب أن يوضع لهذه الحالة قواعد وقيود تحول دون تعريض الحرية الشخصية لخطر لا مبرر لها

ومن أجل ذلك حددت القوانين المعمول بها فى البلاد الحرة اختصاصات السلطة العسكرية تحديداً دقيقاً حتى لا تتعداها الى غيرها وفضلاً عن هذا التحديد فإنها نصت على أن الاهالى يظلون متمتعين بجميع الحقوق التى لم يجرموا منها بنص صريح فى القانون المنظم للأحكام العرفية (المادة الحادية عشرة من قانون ٩ أغسطس سنة ١٨٤٩ وهى من المواد التى بقيت فى التشريع الفرنسى الحديث) وقد سارت المحاكم الفرنسية فى أحكامها على قاعدة أن الاختصاصات المخولة للسلطة العسكرية يجب أن تفسر تفسيراً ضيق الدائرة نظراً لصيغتها الاستثنائية هذا ما نشاهده فى وضع وتطبيق القوانين العرفية فى البلاد الأوروبية فهم لا يعلنون تنفيذ هذه القوانين الا عند الضرورة القصوى أى عند نشوب حرب خارجية أو وقوع ثورة مسلحة كما أنهم يحرسون كل الحرص فى وضع تلك القوانين على أن لا يصيب الحرية من جرائمها الا أقل مساس ممكن فهل اتبعت هذه المبادئ الحرة فى القانون الجديد ؟

أن مجرد المقارنة بين نص القانون الفرنسى ونص القانون المصرى تبين لنا مبلغ اسراف الشارع المصرى فى تقييد الحرية الشخصية ومبالغته فى استخدام اعلان الأحكام العرفية لقتل هذه الحرية

تنص المادة التاسعة من قانون ٩ أغسطس سنة ١٨٤٩ وهى لا تزال معمولاً بها حتى بعد صدور قانون ٣ أبريل سنة ١٨٧٨ على ما يلى

« للسلطة العسكرية الحق في (أولاً) تفتيش المنازل ليلاً أو نهاراً (ثانياً) إبعاد ذوي السوابق وكذلك الأشخاص الذين لا يوجد موطنهم في الجهات الخاضعة للأحكام العرفية (ثالثاً) الأمر بتسليم الأسلحة والذخائر والبحث عنها وضبطها (رابعاً) منع كل المطبوعات والاجتماعات التي ترى أن من شأنها التهييج أو أحداث الاضطراب »

هذه هي الحقوق التي خولت للسلطة العسكرية حسب القانون الفرنسي ولكق القانون المصري لم يقتصر على مثل هذه التدابير بل وضع قائمة طويلة بإجراءات استثنائية لم يترك فيها كبيرة ولا صغيرة من وسائل التقييد والتضييق إلا أحصاها . على انه لم يكتف بهذه القائمة التي اشتملت على اثني عشر بنداً طويلاً بل خشي أن يكون قد فاتته شيء من أنواع التقييد والتضييق لم يذكره أو انه قد يظهر في المستقبل اختراع جديد لمصادرة الحرية فتحرم السلطة العسكرية من استخدامه فأراد أن يترك المجال فسيحاً أمام هذه السلطة ونص في آخر المادة الثالثة على أن لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المنصوص عليها المخولة للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو « يرخص لها باتخاذ أي تدبير آخر مما يقتضيه صون الامن العام في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها »

ولا ندرى حكمة التخصيص الاول مادام القانون قدعم في آخر المادة وترك مجلس الوزراء حراً في الترخيص بأي تدبير آخر

المقالة الرابعة (١)

وهنا نحن أولاء تفصل بعض ماورد في هذا القانون من النصوص المبنية على تلك القاعدة الرجعية

أشارت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة الى الحقوق المخولة للسلطة العسكرية فيما يتعلق بالصحف والنشرات الدورية والمطابع والمطبوعات والنشرات والرسومات وقد قسمت هذه الاشياء الى قسمين :

(١) الأخبار - العدد (١٠٢٢) - يوم الاثنين ٢ يولييه سنة ١٩٢٣

فانقسم الأول - يجوز ايقافه واغلاقه بلا قيد ولا شرط
والقسم الثاني - اشترطت في ضبطه أن يكون من شأنه تهيج
الخواطر الخ.

فقال أن السلطة العسكرية يجوز لها ايقاف نشر الصحف والنشرات
الدورية من غير اخطار سابق كما يجوز لها الامر باغلاق أية مطبعة ولم تقيد
هذا الحق بأى قيد بل تركته تحت رحمة السلطة

مع أنها فيما يتعلق بالامور الاخرى أجازت «ضبط المطبوعات والنشرات
والرسومات التي من شأنها تهيج الخواطر واثارة الفتن أو ما قد يؤدي الى
لاخلال بالامن أو النظام العام الخ.»

ولا ندرى حكمة هذا التفريق ولا سيما اذا لاحظنا أن ايقاف نشر الصحف
مثلاً أشد خطراً من ضبط بعض المطبوعات والنشرات والرسومات فلماذا
قيد الشارع ضبط الاشياء الاخيرة بأن يكون من شأنها اثارة الفتنة وترك
ايقاف نشر الصحف حقاً مطلقاً للسلطة العسكرية

ولست الصحافة وحدها هي الواقعة تحت سيف هذا التهديد فان حرية
الاجتماع أيضاً جعلها القانون الجديد تحت تصرف شهوة السلطة العسكرية فقد
نصت الفقرة الثامنة من المادة الثالثة على تحويل هذه السلطة حق « منع أى
اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة »
فالقانون لم يقيد السلطة العسكرية بأى قيد لمنع الاجتماعات وحلها بالقوة
ولم يشترط أن يكون هذا الاجتماع من شأنه تهيج الخواطر أو اثارة الفتن بل
ترك حق المنع والحل بالقوة مطلقاً لا يبنى على أى سبب من الاسباب مشروعة
أو غير مشروعة

على أن الخطب لا يقف عند الاجتماعات العامة بل أنه يتناول حتى
الاجتماعات الخاصة للسلطة العسكرية أن تهاجم المنازل واذا رأت صاحب
الدار مجتمعاً مع صديقين له أو ثلاثة لتناول الطعام كان لها أن تطرد
هؤلاء الاصدقاء من المنزل بحجة أن هناك اجتماعاً وأن لها حق منع أى اجتماع
وحله بالقوة ! !

ان القوانين العرفية المعمول بها لا تترك شيئاً من هذه السلطة الاستبدادية

في يد القائمين بتنفيذ الاحكام العرفية فهي فيما يتعلق بمنع الاجتماعات والصحف والنشرات تشترط أن يكون من شأنها التهييج أو أحداث اضطراب ولا يجوز للسلطة العسكرية أن تتوسع في تفسير هذه النصوص لأن

القانون العرفي قانون استثنائي يجب أن يفسر بأضيق تفسير محدود وقد قضت محكمة النقض في فرنسا في هذا الموضوع بالمبدأين الآتين (أولاً) باعتبار أن الاختصاصات التي كانت في الاصل للسلطة المدنية وانتقلت بمقتضى الاحكام العرفية الى السلطة العسكرية لا يمكن تغييرها ولا توسيعها (ثانياً) ان الاختصاصات العرفية الخاصة المخولة للسلطة العسكرية نظراً لخطورتها الاستثنائية يجب أن تكون محددة تحديداً دقيقاً

وتطبيقاً لهذين المبدأين أصدرت محكمة النقض أحكاماً ضد تصرفات السلطة العسكرية عند توسعها في تفسير قانون الاحكام العرفية بخصوص بعض المحال التي تباع فيها بعض المشروبات فقد أرادت السلطة أن تضع لهذه المحال أنظمة مخصوصة تسير عليها كأنها محال لعقد الاجتماعات فأبت محكمة النقض أن تسلم بهذا التوسع في التفسير ورفضت تطبيق المادة ٤٧١ فقرة ١٥ من قانون العقوبات على أصحاب هذه المحال وهي التي تنص بعقاب من يخالف اللوائح التي تضعها جهات الادارة أو البلديات لأن المحلة اعتبرت أن السلطة العسكرية ليس لها الحق في وضع هذه اللوائح وتضييق حقوق أصحابها مادام القانون العرفي لا يبيح ذلك ولا يسمح بأي توسع في تفسير أحكامه الاستثنائية

* * *

على أن هناك خطراً آخر على الحرية من جراء توسع القانون المعمرى في تخويل السلطات العسكرية أى تدبير يراه مجلس الوزراء ضرورياً فان مثل هذا النص الخطر قد يترتب عليه تخويل السلطة العسكرية اعتقال الناس بلا جبرية وابقاءهم في الاعتقال أشهراً طويلاً بلا تحقيق ولا محاكمة كما حدث في أول الحرب وبعد انتهائها ولا يزال نشاهده للآن

ولا سيما أن القانون خلو من نص صريح يخول للمصريين التمتع بجميع حقوقهم التي لم يحرموا منها في هذا القانون وقد أشرنا في كلمة الامس الى

وجود مثل هذا النص في القانون الفرنسي ونزيد اليوم على ذلك أن فائدة هذا النص عظيمة جداً فقد قضت المحاكم بأنه يمنع السلطة العسكرية من القبض على أى شخص الا بشرط تقديمه للمحكمة فوراً لما كتبه اذا كان هناك محل لتلك المحكمة

وتطبيقاً لهذا النص قضت محكمة استئناف دييون في ٣ يونيو سنة ١٨٧٢ على الجنرال (ميير) قومندان موقع انجر بدفع تعويض لأحد الفرنسيين المملكين لأنه اعتقله في أثناء الحرب السبعينية مدة خمسة عشر يوماً دون أن يقدمه للمحاكمة

الفصل الخامس (١)

هناك مبدأ متفق عليه وهو أن الانسان لا يجوز محاكمته الا أمام قاضيه ولكن ثمة استثناءات لهذه القاعدة نصت عليها القوانين نصاً صريحاً وقد توخت الامم الحرة أن تضيق دائرة هذه الاستثناءات بقدر الامكان احتراماً لضمانة من ضمانات الحرية الشخصية لأن محاكمة الانسان أمام محكمة غير محكمة الاصلية تعد نقضاً لمبدأ سام من مبادئ الحرية الشخصية

أما احدى هذه الحالات الاستثنائية فهي حالة اعلان الأحكام العرفية ولكن ليست على اطلاقها بل انها مقيدة بقيود كثيرة جداً كما سنفصله فيما يلي وأول شرط لجواز محاكمة الانسان أمام محكمة غير محكمة الاصلية أن لا يكون نص الدستور مانعاً من ذلك

وقد حدث في فرنسا عقب فتنة يونية سنة ١٨٣٢ ان باريس اعلنت فيها الاحكام العرفية فأحيل بعض النافرين على المحاكم العسكرية التي حكمت عليهم بالاعدام ولكن أحد المحكوم عليهم رفع نقضاً عن هذا الحكم الى محكمة النقض وقد قبل النقض والى حكم المحكمة العسكرية بناء على ان ذكريتو سنة ١٨١١ الذى كان يبيع احالة المتهمين في أثناء الاحكام العرفية على المحاكم العسكرية لا يتفق مطلقاً وأحكام المادتين ٥٣ و ٥٤ من دستور سنة ١٨٣٠ اللتين تقرران مبدأ أن الانسان لا يجوز محاكمته الا أمام قاضيه الاصلى

وقد كانت هذه المسألة محل مناقشة عنيفة في سنة ١٨٤٩ عند ما أريد تنظيم الاحكام العرفية في فرنسا بقانون مع تقرير محاكمة المتهمين ببعض التهم أمام محاكم عسكرية ولو كانوا غير عسكريين فصادف مشروع الحكومة معارضة قوية ولكن الحكومة ألحت في طلبها ملاحظة أن دستور سنة ١٨٤٨ أشار الى ضرورة اتخاذ بعض الاجراءات غير العادية في حالة رفع الاحكام العرفية فهو بذلك يسمح بوضع استثناءات للقاعدة التي تقرر أن الانسان لا يجوز محاكمته إلا أمام قضاة الاصليين وبناء على هذه الملاحظة قبل النص الذي عرضته الحكومة وهو «يجوز للمحاكم العسكرية أن تنظر في الجرائم والجنح التي ترتكب ضد سلامة الجمهورية ضد الدستور وضد النظام والامن العام مما كانت صفة الفاعلين وشركائهم»

وفد أثبت هذا النص فعلا في القانون الصادر في ٩ أغسطس سنة ١٨٤٩ تحت المادة الثامنة

ولكن التجارب أثبتت غموض هذا النص وعدم تفرقة بين حالة الاحكام العرفية المعلنة بسبب الحرب والاحكام المعلنة بسبب الثورة الداخلية فأدى ذلك الى تعديل هذا النص بقانون صدر في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٦ ويتلخص هذا التعديل فيما يلي

اولا - أنه فرق بين حالة الاحكام العرفية المعلنة بسبب الحرب الخارجية وحالة الاحكام العرفية المعلنة بسبب الثورة الداخلية
ثانياً - انه عدل عن الاتهام الذي كان في المادة الاصلية وحدد الاحوال التي يحاكم فيها المتهمون أمام المحاكم العسكرية تحديداً صريحاً

حالة الحرب الداخلية

ففي حالة الاحكام العرفية الناجمة عن وقوع حرب خارجية نص القانون الجديد على أن المحاكم العسكرية يجوز لها أن تحاكم أى شخص مهما كانت صفته اذا اسندت اليه تهمة من التهم المنصوص عليها في المواد ٧٥ الى ٨٥ و ٨٧ الى ٩٩ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٤ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٣ الى ١٢٦ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٧٧ الى ١٧٩ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩١ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢٦٥ الى ٢٨٧ و ٣٤١ و ٤٣٠ الى ٤٣٢ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ من قانون العقوبات

وهذه المواد تتناول الجنايات والجنح ضد سلامة الحكومة وضد الدستور وضد الامن والنظام العام والقبض على الناس وحجزهم بغير حق وجنح المتهمدين الموردين والتخريب بأنواعه

وهناك أمور أخرى نص عليها القانون الجديد وأدخلها في اختصاص المحاكم العسكرية أثناء الاحكام العرفية المعلنة بسبب الحرب الخارجية

وهي (أولاً) الجنح الخاصة بالجاوسوسية (ثانياً) التهم التي نص عليها قانون ٤ أبريل سنة ١٩١٥ لمنع الفرنسيين من التعامل مع دعايا الاعداء (ثالثاً) الجنح الخاصة بالتجنيد (رابعاً) تحريض الرجال العسكريين على عدم اطاعة أوامر رؤسائهم فيما يأمرهم به لتنفيذ القوانين واللوائح الحربية (خامساً) التحريض على القتل والاحراق والنهب وتخريب المباني العمومية والاستحكامات الحربية (سادساً) التحريض على ارتكاب الجرائم ضد سلامة الحكومة (سابعاً) التزوير الذي يرتكب للاضرار بالجيش وكل الجرائم والجنح التي يقصد بها الاضرار بالدفاع الوطني

الثورة المسلحة

أما في حالة الاحكام العرفية المعلنة بسبب الثورة فان القانون الجديد ضيق دائرة اختصاصات المحاكم العسكرية ولم يجعلها تتناول كل الجرائم المنصوص عنها سابقاً بل قصرها فيما يتعلق بالملكيين على مواد قانون العقوبات الوارد في القسم الاول منها فقط وعلى الجرائم الخاصة المنصوص عنها في القانون القضائي الحربي اذ لا يخفى أن هناك جرائم لها صبغة حربية بالرغم من شخصية مرتكبيها كجريمة الشخص الذي يحرض الجنود في أثناء الحرب على الانضمام لجيش العدو وفي أثناء الثورة على الانضمام للتأثرين فمثل هذه الجرائم الخاصة المنصوص عليها في القانون القضائي الحربي هي التي يعنها القانون الجديد

وقد نصت المادة الثامنة المعدلة بقانون سنة ١٩١٦ على قاعدة عامة يجب اتباعها وهي قولها « وفي كل الاحوال تبقى السلطات القضائية العادية مختصة بمادامت السلطة العسكرية لم تطالب برفع الدعوى أمام محاكمها »

هذا هو النظام المتبع في فرنسا فيما يتعلق باختصاص المحاكم العسكرية بالنسبة لغير العسكريين في مدة بقاء الاحكام العرفية وقد كنا نود لو أن الشارع المصري استأنس به عند وضع قانون الاحكام العرفية ولكنه مع الاسف وسع سلطة المحاكم العسكرية توسيعاً خطراً يتناول كل شيء

المقالة السادسة: (١)

شرحنا نظام اختصاص المحاكم العسكرية في فرنسا أثناء الاحكام العرفية مبينين أن هذا الاختصاص لا يتناول سوى بعض الجرائم المنصوص عليها في القانون نصاً صريحاً

ويمتاز هذا النظام بالقواعد الآتية :

أولاً - أن السلطات القضائية العادية تبقى مختصة بالنظر في جميع الجرائم التي ترتكب مادامت السلطة العسكرية لم تطالب برفع الدعوى أمام محاكمها فيما يتعلق بالجرائم التي أصبحت بمقتضى اعلان الاحكام العرفية من اختصاصها

ثانياً - ان اختصاص المحاكم العسكرية في حالة اعلان الاحكام العرفية الناجمة عن حرب خارجية يتناول طائفة من الجنايات والجنح المنصوص عليها في قانون العقوبات مضافا اليها الجرائم ذات الصبغة الحربية وبعض جرائم أخرى نص عليها القانون الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩١٦

ثالثاً - في حالة اعلان الاحكام العرفية بسبب نشوب ثورة داخلية مسلحة يقتصر اختصاص المحاكم العسكرية بالنسبة لغير العسكريين على النوعين الاولين من الجرائم السابقة أى النوع المنصوص عليه في قانون العقوبات ونوع الجرائم ذات الصبغة الحربية أما النوع الثالث فيبقى من اختصاص المحاكم العادية

هذه قواعد النظام المتبع في فرنسا فهو يجعل اختصاص المحاكم العسكرية مقصوراً على نوع خاص من الجرائم ويفرق بين حالة الحرب والاحوال الأخرى

(١) جريدة الاخبار — العدد (١٠٢٤) — يوم الاربعاء ٤ يولييه سنة ١٩٢٣

ولكن القانون العرفى المصرى يوسع هذا الاختصاص توسيعاً خطراً ولا يفرق بين حالة الحرب والاضطرابات الداخلية ويخول مجلس الوزراء حق احواله جميع الجرائم على المحاكم العسكرية فهو يقسم الجرائم الى فصيلتين أولاً - مخالفة الاعلانات والاوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية وهذه الفصيلة تحال على محكمة عسكرية مؤلفة من اثنين من ضباط الجيش ومن قاض من قضاة المحاكم الاهلية

ثانياً - الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام وهذه يجوز لمجلس الوزراء احوالها أو احواله بعضها على المحكمة العسكرية ويجوز فى هذه الحالة أن تكون المحكمة العسكرية مؤلفة من ثلاثة ضباط ومن قاضيين ولا يخفى أن هذا التوسع لا محل له مطلقاً لأن المحاكم العسكرية وهى محاكم غير عادية لا يجوز مطلقاً أن يعهد اليها بمحاكمة كل الجرائم بل يجب أن يقتصر اختصاصها على الجرائم التى لها مساس بالسبب الذى دعا الى اعلان الاحكام العرفية أى على الجرائم التى لها مساس بالأمن العام وما فى حكمه فى حالة الاضطرابات الداخلية يضاف اليها الجرائم التى لها مساس بالدفاع الوطنى فى حالة الحرب الخارجية أما أن هذه المحاكم الاستثنائية بمجرد قرار من مجلس الوزراء تصبح صاحبة الحق المطلق فى محاكمة من تشاء على أى شئ حتى المخالفات البسيطة أو على الاعمال التى لا علاقة لها بالاحكام العرفية فان هذا من شأنه أن يهدد الحرية الشخصية بأعظم الاخطار

وليس هذا هو الخطر الوحيد المترتب على توسيع اختصاصات المحاكم العسكرية بل هناك خطر آخر ناجم عن ان القانون المصرى قضى بأن الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية لا تقبل الطعن بأى وجه من الوجوه ولا شك فى أن هذه القاعدة شديدة الخطر وليس لها نظير فى القوانين الحرة المعمول بها فى أوروبا فالقانون الفرنسى مثلاً يجعل أحكام المحاكم العسكرية قابلة للطعن أمام محاكم النقض فى حالة السلم وأمام محاكم اعادة النظر فى حالة الحرب وهى محاكم مؤلفة من خمسة أعضاء اثنان منهم مستشاران فى محكمة الاستئناف وثلاثة من الضباط العظام يرأسهم رئيس احدى دوائر الاستئناف وفى حالة ما اذا كان المجلس العسكرى المطعون فى حكمه مرئوساً بقائد فرقة فان مجلس

اعادة النظر يجب أن يرأسه الرئيس الاول لمحكمة الاستئناف
وهناك استثناء واحد لقاعدة قابلية أحكام المحاكم العسكرية للطعن وقد
نص على هذا الاستثناء القانون الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٤ فانه قضى
بإنشاء مجالس حربية في نفس الجيش المقاتل وفي المواقع المحاصرة بالعدو
لتحاكم الرجال العسكريين ومن في حكمهم من الذين يتبعون الجيش أو يخدمون
فيه على الجرائم التي يضبطون وهم ملتبسون بارتكابها كما أن لهذه المجالس أن
تحاكم أسرى الحرب ففي كل هذه الأحوال تكون أحكامها غير قابلة للطعن
لا أمام محاكم النقض ولا أمام مجالس اعادة النظر وذلك نظراً لخطورة الظرف
الذي ترتكب فيه هذه الجرائم فضلاً عن حالة التلبس لأن وجود الجيش في
حالة قتال أو في حالة حصار لا يسمح بالتباطؤ في محاكمة الافراد الذين يجرؤون
على ارتكاب الجرائم ويضبطون متلبسين لان أى تباطؤ في ذلك يخشى منه على
نظام الجيش المقاتل أو المحاصر من العدو داخل موقع من المواقع
أما فيما عدا هذه الحالة الاستثنائية فيتحتم افساح المجال للمحكوم عليهم
من المحاكم العسكرية بالطعن في الاحكام الصادرة عليهم حتى اذا كانت الحرب ناشئة
ما دامت الظروف الخطيرة الموجودة في الحالة الاستثنائية الوحيدة السابقة
غير متوفرة

ومن أجل ذلك لما نشبت الحرب في فرنسا وصدر القانون القاضي بإنشاء
تلك المجالس الحربية في الجيوش والمواقع المحاصرة صدر قانون آخر بتأليف
مجالس دائمة لاعادة النظر في كل من مدن (أميان) و (شالون) و (تروى)
و (بيزانسون) و (باريس) و (بورود) و (مرسيليا) و (الجزائر) واختصاص
هذه المجالس هو اعادة النظر في جميع الاحكام الصادرة في أثناء الحرب من
المجالس العسكرية الدائمة

وهذه ضمانة للذين يحاكمون أمام المحاكم العسكرية أما حرمان هؤلاء من
توجيه أى طعن الى الاحكام الصادرة عليهم من محاكم غير عادية فضلاً عن أنها
غير محاكمهم الاصلية فانه قضاء على العدل والحرية

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نغير الى ما وضعه الشارع الفرنسي فيما يتعلق
بسلطة المحاكم العسكرية وأحكامها فقد رأى هذا الشارع أن يفسح المجال لاستعمال

الرأفة بالمحكوم عليهم فوضع في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٦ قانوناً يبيح لهذه المحاكم العسكرية أن تعمل بقاعدة ايقاف التنفيذ أى توقف تنفيذ الاحكام التى تصدرها سواء كانت بالغرامة أو بالحبس أو بعقوبة الاشغال العامة (وهى عقوبة شبيهة بعقوبة الاشغال الشاقة ولكنها أخف منها وتوقع على الرجال العسكريين)

فبمجرد مقارنة بسيطة بين القانون المصرى والقانون الفرنسى تجد البون شاسعاً والفرق كبيراً

المقالة السابعة (١)

يقتصر القانون الفرنسى على اباحة اعلان الاحكام العرفية فى حالتى الحرب الخارجية والثورة المسلحة وهما الحالتان الخطيرتان اللتان تستلزمان حكم البلاد بنظام استثنائى معقول

ولكن القانون المصرى لا يسير على هذه السنة بل يتوخى عبارة مرنة وهى عبارة « الاضطرابات الداخلية » ليبيح للحكومة التذرع بأية حركة لا يقام لها وزن لاعلان الاحكام العرفية وضرب هذا النظام على البلاد فى غير الحالات الضرورية لوجوده

١٥٧ بحثنا عن موقف المحاكم المصرية إزاء الاحكام العرفية وسلطانها بالنسبة للقرارات التى صدرت عنها وتقديرها فوجدنا حكماً صادراً من سلطة المحاكم من محكمة النقض يقرر المبدأ الآتى : —

١٥٨ « لا سلطة لمحكمة النقض فى التعرض للنظر فى صحة أمر صادر بموجب الاحكام العرفية كالاعلان الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩١٩ القاضى بإيقاف العمل مؤقتاً بكل نص يوجب حضور محام مع المتهمين وعلى ذلك فيجب رفض كل تقض لا يكون أساسه مخالفة القواعد النظامية »

المنصوص عنها في هذا الاعلان بل نبي على اعتبارات ترمى لعدده اعلاناً
غير قانوني وغير موافق (١) »

الفصل الخامس

(الاحتياطات التي تتخذ لمنع انتشار الامراض)

١٥٩ صدرت قرارات من الداخلية في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ و ١٩ ديسمبر
امرات سنة ١٩٠٤ وقد صادقت الجمعية العمومية بالمحكمة المختلطة في ١٥ يناير
استثنائية سنة ١٩٠٠ على مريان القرار الاول على الاجانب
لوقاية الصحة وفيما يتعلق بالطاعون والكولرا صدر أمر عام في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩
العمومية وعدل بالقانون رقم ٣ الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩١١ والقانون رقم ١٠
الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩١٣ وقد وافقت محكمة الاستئناف المختلطة
على هذين القانونين وصدرت قرارات أخرى في هذا الموضوع
كما صدر القانون رقم ١٥ في ١٢ يونيو سنة ١٩١٢ وعدل بالقانون
رقم ١٨ لسنة ١٩١٥ عن الاحتياطات بالصحة والوقاية من الامراض المعدية
ويمكن الرجوع الى هذه القوانين والقرارات (٢)

(١) المجموعة الرسمية السنة الحادية والعشرون حكم رقم (٩٠) صفحة (١٤٦)
بالجلسة المشككة تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مستر برسيغال وكيلها ومسيو سودان ومصطفى فتحي بك ويوسف سليمان بك
المستشارين بها ورزق الله سميكه بك رئيس نيابة بالاستئناف
والاعلان المشار اليه نشر بالجريدة الرسمية بمعدد ٢٠ مارس سنة ١٩١٩ وقد خول
للمحاكم في حالة عدم وجود محام ان تختار أى شخص تشاء وعلى الاخص احد اعضاء النيابة
للدفاع عن المتهم

(٢) مجموعة النواحي — الجزء الثاني صفحة (٦٦٦ — ٦٨٣)